التقرير السنوي

البنك السعودي الهولندي
Saudi Hollandi Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن نايف آل سعود
ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء،
وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان آل سعود
ولي ولي العهد،
وزير الدفاع

المحتويات

البيانات المالية صفحة 8

أعضاء مجلس الإدارة صفحة 10

تقرير مجلس الإدارة صفحة 14

بيان الرقابة الداخلية صفحة 33

المدراء التنفيذيون صفحة 35

نظرة شاملة للنشاط التجاري صفحة 40

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين صفحة 44

القوائم المالية الموحدة صفحة 48

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة صفحة 53

البيانات المالية

2015 – 2011

قائمة الدخل (بملايين الريالات السعودية)	2015	2014	2013	2012	2011
دخل العمولات الخاصة (صافي)	2,298	1,966	1,624	1,372	1,290
إجمالي الدخل من غير العمولات الخاصة	1,302	1,216	992	847	716
إجمالي دخل العمليات	3,600	3,182	2,616	2,219	2,005
مصاريف العمليات	1,159	1,011	895	847	818
صافي دخل العمليات	2,441	2,171	1,721	1,373	1,187
مخصص خسائر الائتمان والإستثمارات، صافي	418	346	219	120	171
صافي الدخل	2,022	1,821	1,502	1,253	1,032

قائمة المركز المالي (بملايين الريالات السعودية)	2015	2014	2013	2012	2011
حقوق المساهمين	12,027	10,742	9,401	8,306	7,408
ودائع العملاء	88,832	76,814	61,875	53,914	44,689
قروض وسلف للعملاء، صافي	76,144	65,148	53,211	45,276	37,410
استثمارات، صافي	21,226	18,784	16,849	11,379	11,503
إجمالي الموجودات	108,070	96,619	80,468	68,506	57,197

عدد الأسهم القائمة (بالآلاف)	571,536	476,280	396,900	396,900	330,750
عدد الموظفين	1,691	1,637	1,534	1,499	1,406
عدد الفروع	60	55	48	45	44

المؤشرات المالية	2015	2014	2013	2012	2011
صافي ربح السهم (بالريال السعودي)	3.54	3.82	3.15	3.16	2.60
معدل الربح الموزع (الأرباح الموزعة / صافي الأرباح) %	15	34.00	31.19	35.48	36.54
قيمة الموجودات الصافية للسهم (بالريال السعودي)	21.04	22.55	23.69	20.93	22.40

المعدلات	2015	2014	2013	2012	2011
معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)	17.76	18.08	16.96	15.95	14.96
معدل العائد على متوسط الموجودات (%)	1.98	2.06	2.02	1.99	1.85
معدل كفاية رأس المال (%) (رأس المال+رأس المال المساند)	15.58	15.85	18.32	17.60	16.60
معدل الفعالية %	32.20	31.78	34.22	38.10	40.00

تصنيف الائتمان

وكالة التصنيف	طويل الأجل	قصير الأجل
موديز	A1	P-1
فيتش	A-	F2

إجمالي الموجودات (بملايين الريالات السعودية)

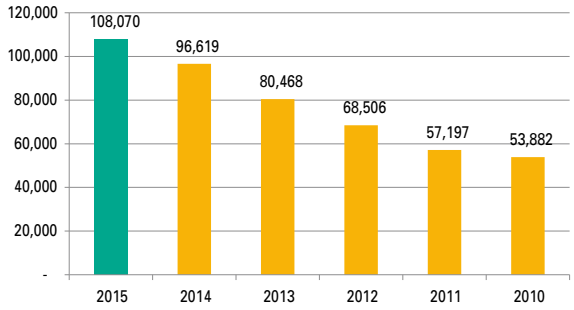

صافي الدخل (بملايين الريالات السعودية)

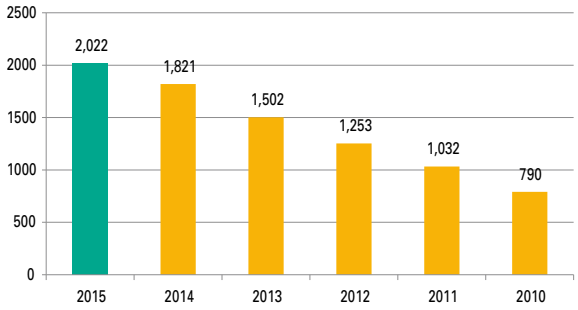

إجمالي ودائع العملاء (بملايين الريالات السعودية)

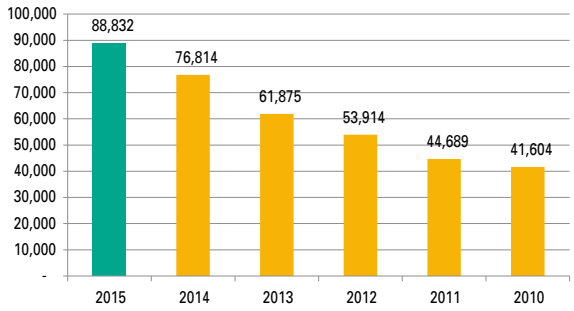

قروض وسلف للعملاء (بملايين الريالات السعودية)

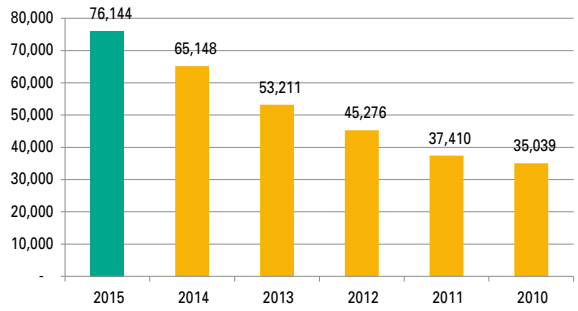

العائد على متوسط الموجودات (%)

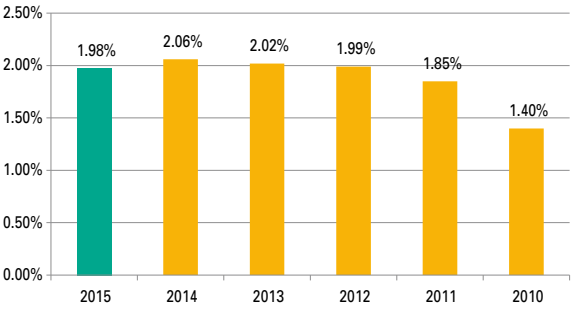

العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)

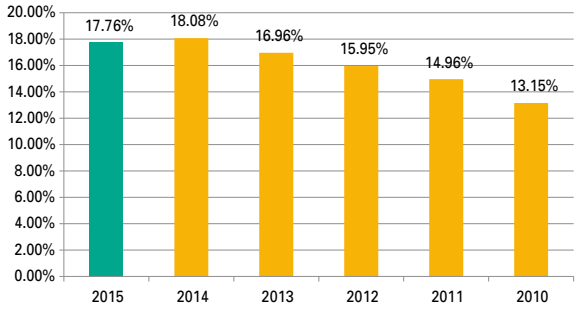

	2015	2014	2013	2012	2011
إجمالي الموجودات	108,070	96,619	80,468	68,506	57,197
إجملي المطلوبات	96,043	85,877	71,067	60,200	49,789
صافي الموجودات	12,027	10,742	9,401	8,306	7,408

أعضاء
مجلس الإدارة

البنك السعودي الهولندي

شركة مساهمة سعودية

الإدارة العامة

ص.ب 1467 – الرياض 11431 ، المملكة العربية السعودية

رقم السجل التجاري

1010064925

موقع الإنترنت

www.shb.com.sa

رأس المال

5,715,360,000 ريال سعودي مدفوع بالكامل

ومقسم إلى 571,536,000 سهم القيمة الإسمية للسهم الواحد 10 ريال سعودي

هاتف

+ 966 11 401 0288

المساهمون

مستثمرون سعوديون 60% ، بنك إيه بي إن أمرو إن.في 40%.

المهندس مبارك بن عبدالله الخفرة
رئيس مجلس الإدارة

السيدة لبنى سليمان العليان
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ سليمان عبدالله القاضي
عضو

الأستاذ عبدالهادي علي شايف
عضو

الأستاذ يان كوبمان
عضو

الأستاذ إياد عبدالرحمن الحسين
عضو

الأستاذ خافير مالدونادو
عضو

الدكتور بيرند فان ليندر
العضو المنتدب

الأستاذ أحمد فريد العولقي
عضو

الأستاذ سورن كرينق نيكولايزن
عضو

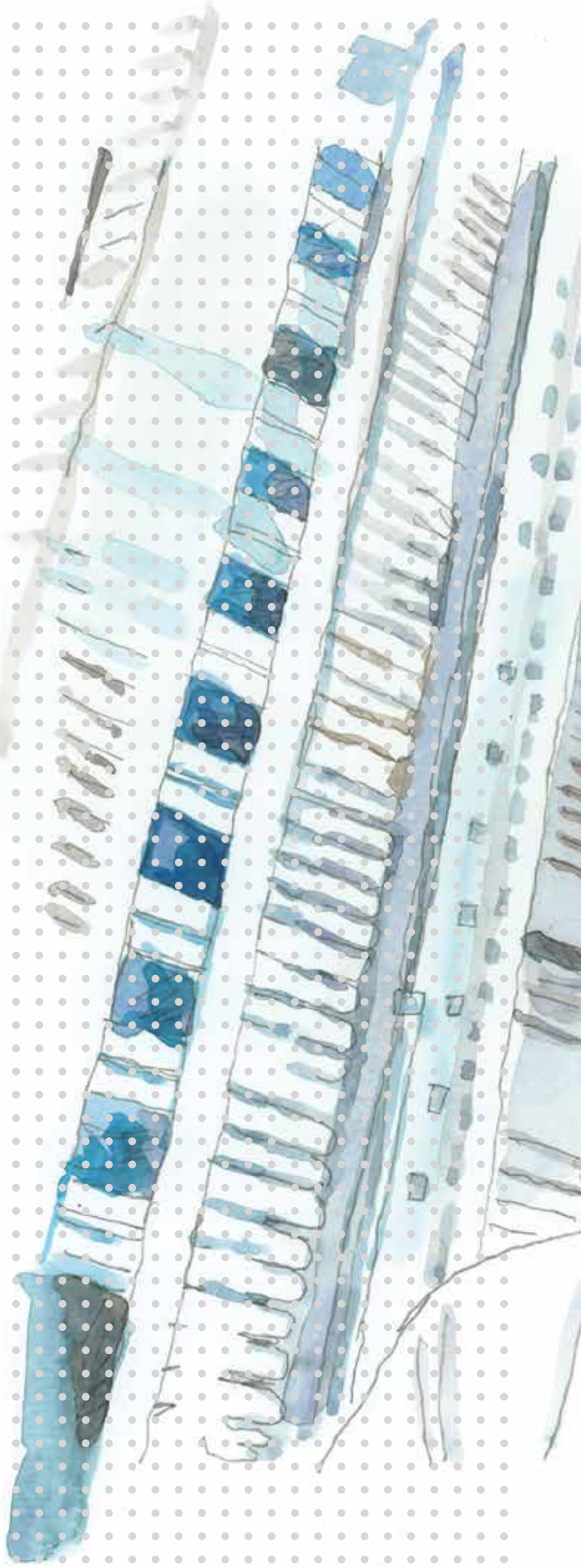

تقرير مجلس الإدارة

تقرير
مجلس الإدارة

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015

مقدمة

يسر مجلس إدارة البنك السعودي الهولندي أن يقدم تقريره السنوي للمساهمين الكرام للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م .

إبان فترة شهدت تباطؤاً اقتصادياً على الصعيد المحلي والعالمي، سجل البنك السعودي الهولندي خلال عام 2015م أعلى نتائج مالية على مدى تاريخه الممتد 90 عاماً ، متجاوزاً وللمرة الأولى حاجزاً هاماً وذلك بتحقيق صافي ربح قياسي بلغ ملياري ريال.

وقد شهدت قطاعات الأعمال الأساسية الثلاثة في البنك أداء قوياً في أسواقها، وحققت نمواً قوياً في قاعدة عملائها، وتبعاً لذلك حقق البنك زيادة في الودائع والأصول والدخل غير الممول. بنسبة 15.6%و 11.9% و 7.1% على التوالي. وبهذا تمكن البنك من زيادة صافي أرباحه قياسياً بنسبة 11.1% حيث بلغت 2.022 مليون ريال. كما نمّى البنك ميزانيته العمومية بشكل كبير لتصل إلى 108.1 مليار ريال، أي بنسبة زيادة تبلغ 11.9%. وقد حقق البنك هذه الإنجازات على الرغم من التزامه بسياسته المتحفظة في المخصصات والتي تنعكس في نسبة تغطية القروض غير العاملة والبالغة 166.8%. كما تعززت القاعدة الرأسمالية للبنك من خلال المستويات العالية من الأرباح المبقاة.

وخلال عام 2015م، تم تقدير إنجازات البنك من قبل عدد من أبرز مراقبي القطاع المصرفي وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بحصوله على تسعة عشرة جائزة خلال العام، بما فيها جائزة "بنك العام في الشرق الأوسط" من قبل مجلة انترناشونال الترنتيفف انفيستمنت ريفيو، وهي أحد أبرز مراقبي الاقتصاد العالمي والاستدامة، وجائزة "أفضل بنك تجاري" وجائزة "أفضل مصرفية للشركات في المملكة " من قبل مجلة المال والأعمال الإسلامية، وجائزة "أفضل بنك إسلامي في المملكة" وجائزة "الشخصية المصرفية لعام 2015م" من قبل مجلة وورلد فاينانس العالمية، والتي تشكل إضافة إلى قائمة البنك المتزايدة من الأوسمة والإنجازات.

ويعزى نجاح البنك وتميزه في المقام الأول إلى متابعة نهجه الاستراتيجي بالتركيز على العميل. وتماشياً مع هذه الاستراتيجية، واصل البنك خلال عام 2015م العمل على تنويع منتجاته وخدماته بالإضافة إلى توسعة شبكة فروعه وأجهزة الصرف الآلي في المملكة والتي ساهمت بتعزيز مكانة البنك السعودي الهولندي كأحد أكثر مزودي الخدمات المالية تركيزاً على العملاء في المملكة. وقد تم عرض تفاصيل أكثر عن قطاعات البنك وأسواقها في القسم الخاص بأنشطة البنك في هذا التقرير.

15%

نسبة زيادة صافي أرباح البنك عن العام الماضي.

1 – قطاعات البنك

يتكون البنك من ثلاثة قطاعات أساسية هي: قطاع الشركات و قطاع الأفراد و قطاع الخزينة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك خدمات الوساطة وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية من خلال شركة السعودي الهولندي المالية التابعة والمملوكة بالكامل من قبل البنك السعودي الهولندي. كما يمتلك البنك شركات تابعة أخرى وهي شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين التي تعتبر ذراع التأمين للبنك السعودي الهولندي و شركة السعودي الهولندي العقارية. ويمتلك البنك أيضاً نسبة 20% من الشركة الوطنية للتأمين.

الخدمات الرئيسية المقدمة تحت كل قطاع من قطاعات البنك هي كالتالي:

قطاع الشركات

يعمل قطاع الشركات على تقديم مجال واسع من المنتجات والخدمات للعملاء من الشركات والمؤسسات والتي تشمل القروض لأجل والتمويل التجاري والضمانات وتمويل الشركات والخدمات الاستشارية (بالتعاون مع شركة السعودي الهولندي المالية). كما يقدم هذا القطاع سلسلة متكاملة من الخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

قطاع الأفراد

يعمل هذا القطاع من خلال شبكة فروع محلية وأجهزة صرف آلي مدعمة بسلسلة من الخدمات المصرفية الهاتفية والإلكترونية ومصرفية الهاتف الجوال.

وتشمل المنتجات التي يوفرها هذا القطاع :الحسابات الجارية وحسابات الودائع لأجل والقروض الشخصية والتمويل السكني والبطاقات الائتمانية. كما يوفر البنك خدمة "المصرفية المميزة" و " مصرفية التقدير" المصممة للعملاء المؤهلين الذين يحتفظون بأصول كبيرة لدى البنك. كما تتوفر خدمات المتاجرة بالأسهم وإدارة الأموال لدى شركة السعودي الهولندي المالية. ويوفر البنك أيضا مجالاً واسعاً من الخدمات المصرفية للسيدات من خلال شبكة فروع السيدات.

قطاع الخزينة

يقدم قطاع الخزينة في البنك السعودي الهولندي منتجات استثمارية وتحوطية لعملاء البنك. وحافظت إدارة الخزينة على مكانتها الرائدة في تقديم منتجات النقد من العملات الأجنبية، وفي أنشطتها الخاصة بالمشتقات (المهيكلة) بالعملات الأجنبية و أسعار العمولة الخاصة. كما يعتبر قطاع الخزينة ضمن أكبر المزودين الرئيسيين للأسواق بين البنوك لمنتجات الخزينة المسعرة بالريال السعودي وأسعار العمولة الخاصة، إضافة إلى أن قطاع الخزينة مسؤول عن إدارة أسعار العمولة ومخاطر السيولة والعملات في الميزانية العمومية للبنك نيابة عن لجنة الموجودات والمطلوبات.

إن الموجودات و المطلوبات و النتائج لهذه القطاعات موضحة في الإيضاح رقم (28) من القوائم المالية الموحدة.

وفيما يلي أنشطة وخدمات الشركات التابعة والزميلة للبنك السعودي الهولندي:

إنجازاتنا

19 جائزة محلية و إقليمية، دليل على أننا نضع عملاءنا في أولوية اهتماماتنا.

شركة السعودي الهولندي المالية

بدأت شركة السعودي الهولندي المالية، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك السعودي الهولندي، نشاطها في بداية العام 2008م بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي و هيئة السوق المالية. وقد شاركت منذ ذلك الوقت في العديد من الصفقات الهامة. حيث يشتمل عمل الشركة على ممارسة التعامل بصفة أصيل ووكيل في مجالات الوساطة المالية للأفراد، وإدارة الأصول، وتمويل الشركات والمشورة في مجال الأنشطة الاستثمارية وترتيب الديون وخدمات حفظ الأوراق المالية.

شركة السعودي الهولندي العقارية

بدأت شركة السعودي الهولندي العقارية، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك السعودي الهولندي، نشاطها في بداية عام 2010م بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وتشتمل أنشطة الشركة على تسجيل صكوك ملكية العقارات الخاصة بمنتج التمويل السكني للبنك .

شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين:

تم الترخيص لهذه الشركة التابعة والمملوكة بالكامل للبنك السعودي الهولندي لمزاولة أعمال التأمين. وقد بدأت الشركة نشاطها خلال عام 2012م.

الشركة الوطنية للتأمين

اشترى البنك حصة تبلغ 20% من أسهم شركة الوطنية للتأمين في عام 2008م، ومكنت هذه الحصة البنك من التوسع في تلبية احتياجات قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في مجال التأمين. وقد تأسست الشركة الوطنية للتأمين في عام 2010 م.

وقد تم الإشارة إلى تفاصيل أكثر عن الشركات التابعة والزميلة في الإيضاح (1) من القوائم المالية الموحدة وفي البند (11) من هذا التقرير.

2 – الاستراتيجية

تهدف استراتيجية البنك إلى مواصلة السعي لتحقيق أهدافه الأساسية والمتمثلة في: أن يصبح البنك هو الخيار الأول للشرائح المستهدفة من عملاء مصرفية الشركات وعملاء مصرفية الأفراد وذلك عن طريق مضاعفة القيمة المضافة للعملاء من خلال توفير خدمات شاملة وشخصية ذات جودة عالية. وسوف تستمر خطط أعمال البنك وقرارات الإدارة بإتجاه تحقيق هذا الهدف الرئيسي.

وفي مايلي أبرز إنجازات كل قطاع:

المجموعة المصرفية للأفراد

تعد المجموعة المصرفية للأفراد من الرواد في مجال توفير الخدمات المالية للأفراد والمهنيين ذوي الملاءة المالية الضخمة في المملكة والتي تقدم منتجات وخدمات شخصية شاملة و ذات جودة عالية.

وواصلت مصرفية الأفراد خلال عام 2015م تركيز أنشطتها على متطلبات العملاء للحصول على منتجات وخدمات سهلة ومباشرة تلبي متطلبات نمط حياتهم وتكون تجربة إيجابية لهم. وقد تم طرح عدد من المبادرات الجديدة الخاصة بمنتجات وعروض التمويل الشخصي والتمويل السكني والبطاقات الإئتمانية، الأمر الذي نجم عنه نمو كبير في قيمة المحفظة، بلغ 3.8 مليار ريال. كما قامت مجموعة مصرفية الأفراد بتوسعة شبكة فروعها وذلك بافتتاح خمسة فروع جديدة خلال هذا العام، حيث نمت ودائع العملاء التي لا تحتسب عليها عمولة بنسبة 20%.

وصل عدد فروع البنك السعودي الهولندي في نهاية العام إلى 60 فرعاً في أنحاء المملكة. وبالإضافة إلى التوسع في شبكة الفروع، وسع البنك شبكة أجهزة الصرف الآلي، حيث تم تركيب 119 جهاز صرف آلي جديد، وبهذا ارتفع العدد الكلي لأجهزة الصرف الآلي ليصل إلى 501 جهاز صرف آلي في أنحاء المملكة.

وأسهم الجيل الجديد من مصرفية الهاتف الجوال بوضع البنك في مصاف الرواد في المملكة من حيث الخدمات الفنية العالية وسهلة الاستخدام. كما تعد تجربة المستخدم واحدة من بين أفضل التجارب المقدمة على مستوى البنوك الإقليمية والعالمية الرائدة. وقد ارتفع عدد مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال من الأفراد بنسبة 33% خلال العام، والذي أدى بدوره إلى زيادة في نسبة العمليات الإلكترونية والتي بلغت 36%. وبشكل عام سجل البنك نسبة قياسية للعمليات غير النقدية المنفذة بواسطة القنوات الإلكترونية والتي بلغت 89% مقارنة بالعمليات غير النقدية المنفذة عبر الفروع بنسبة 11%.

وقد تم تكريم الجهود والإنجازات الاستثنائية لمجموعة مصرفية الأفراد خلال العام 2015م بعدد من الجوائز والتي كان من بينها جائزة "أفضل تجربة في مركز اتصال خدمة العملاء" المقدمة من شركة إثوس وهي شركة رائدة في مجال استشارات تجربة العملاء، وجائزة "أفضل تمويل شخصي في المملكة"، وجائزة "أفضل مصرفية عبر الإنترنت وأفضل مصرفية جوال في المملكة " من قبل مجلة بانكر ميدل إيست، بالإضافة إلى جائزة "أفضل مصرفية إنترنت في المملكة "من مجلة جلوبال بانكنج اند فاينانس ريفيو.

المجموعة المصرفية للشركات

يعتبر البنك السعودي الهولندي من خلال خبرته الطويلة لاعباً أساسياً في السوق عن طريق تقديم المنتجات والخدمات المصرفية للعديد من أهم الشركات في المملكة العربية السعودية. وتهدف المجموعة المصرفية للشركات إلى توفير أفضل الحلول مع تقديم خدمات متكاملة لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .

وتتكون مصرفية الشركات من قسمين هما مصرفية المنشآت الكبيرة ومصرفية الشركات للشركات المتوسطة والصغيرة. ويسهم هذا التقسيم بتركيز الموارد لضمان تجاوز توقعات العملاء في جميع القطاعات.

وتمكن البنك من الحفاظ على نمو قوي في مصرفية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث شهدت إجمالي الأصول وإجمالي الإيرادات نمواً بمعدل تجاوز 25% مقارنة بالعام السابق. كما استمر البنك في الالتزام ببرنامج كفالة وهو برنامج بالتعاون بين صندوق التنمية الصناعية السعودي والبنوك السعودية يهدف إلى تعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وقد تم تكريم أبرز جهود وإنجازات المجموعة المصرفية للشركات خلال العام 2015م من خلال جائزة "أفضل مصرفية للشركات في المملكة" من قبل مجلة المال والأعمال الإسلامية، كما تم تكريم إنجازات البنك في مصرفية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2015م وذلك بحصوله

على خمسة جوائز والتي كان من ضمنها جائزة "أفضل خدمة عملاء لمصرفية المنشآت الصغيرة والمتوسطة" وجائزة "أفضل بنك لمصرفية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة" من قبل مجلة بانكر ميدل إيست و مجلة جلوبال بناكنج اند فايننس ريفيو ،على التوالي.

قطاع الخزينة وشركة السعودي الهولندي المالية وشركة السعودي الهولندي العقارية والمصرفية الإسلامية

يوفر قطاع الخزينة في البنك السعودي الهولندي، وشركة السعودي الهولندي المالية، وشركة السعودي الهولندي العقارية منتجات وخدمات وخبرات استشارية مقدمة خصيصاً لمجموعة مصرفية الشركات ومجموعة مصرفية الأفراد في البنك. ويقوم قطاع الخزينة بتزويد العملاء من الأفراد والشركات بحلول تحوطية وعروض لتحسين العائد على استثماراتهم. وتوفر شركة السعودي الهولندي المالية مجموعة كاملة من منتجات الوساطة وإدارة الأصول و المنتجات المصرفية الاستثمارية. كما توفر شركة السعودي الهولندي العقارية خدمات شراء وتسجيل العقارات لدعم أعمال البنك في التمويل السكني.

علاوة على ذلك، يستمر البنك في الاستثمار في أعمال المصرفية الإسلامية الخاصة به ويهدف إلى أن يكون رائداً في هذا المجال. وتحقيقًا لهذه الغاية، تقوم المصرفية الإسلامية بتقديم الخبرات والدعم لجميع قطاعات الأعمال في البنك.

3 – إدارة المخاطر:

3–1 مقدمة

تعتبر إدارة المخاطر ذات أهمية بالغة في البيئة المصرفية. وتضمن إدارة المخاطر السليمة تحديد وقياس ومراقبة والإبلاغ عن جميع المخاطر الجوهرية، كما تضمن الالتزام بحدود الرغبة في المخاطرة المحددة من قبل مجلس الإدارة في السعي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

ويسترشد نهج إدارة المخاطر في البنك السعودي الهولندي بإطار حوكمة المخاطر الذي يحدد مبادئ إدارة المخاطر في البنك، وأدوار ومسؤوليات إدارة المخاطر والنهج المستخدم في إدارة المخاطر. ويتضمن نهج إدارة المخاطر على السياسات والإجراءات الداخلية، والحدود، واختبار الإجهاد ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية على النحو المبين من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. كما يتضمن نهج إدارة المخاطر على توجيهات وآليات معينة تؤخذ في عين الاعتبار عند هيكلة وإعداد المعاملات.

وتقدم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإرشاد والتوجيه الاستراتيجي للإدارة فيما يتعلق بإطار حوكمة المخاطر في البنك. ومن مسؤوليات اللجنة تقديم التوصيات للمجلس بشأن مسائل تختص بتحديد الرغبة في المخاطرة واستراتيجيتها وعمليات تقييم المخاطر والسياسات والتطورات التنظيمية واعتبارات البنية التحتية للمخاطر، بالإضافة إلى توفير التوجيهات التصحيحية في حال وجود تجاوزات كبيرة للحدود الموضوعة.

3–2 نظرة عامة عن الأصول المرجحة المخاطر ونهج إدارة رأس المال

تتركز أعمال البنك الرئيسية في مصرفية الشركات ومصرفية الأفراد في المملكة العربية السعودية. وللبنك تاريخ طويل في توفير تسهيلات ائتمانية للشركات، وينعكس ذلك في الحيز الكبير الذي تشغله موجودات مخاطر الشركات في الميزانية العمومية مقارنة بتلك المتعلقة بمصرفية الأفراد على الرغم من زيادتها المضطردة. ولدى البنك علاقة طويلة الأمد مع الكثير من عملاء الشركات. وعادة يكون لهؤلاء العملاء تاريخ ائتماني مستقر ولديهم خبرات مكتسبة من مختلف الدورات الاقتصادية، وتمكن هذه الخصائص البنك من وضع تصور طويل الأمد واكتساب ثقة في الإقراض خلال الدورات الاقتصادية.

خلال الأعوام الماضية، تمكن البنك من تحسين التنويع في مخاطر الائتمان في محفظة مصرفية الشركات ومن تنمية و توسعة محفظة مصرفية الأفراد، كما سيستمر البنك في العمل على تنويع مخاطر الائتمان. ونظرًا لزيادة التحديات في البيئة الاقتصادية، سيعاد تركيز إقراض الشركات لدعم متوسط جودة الائتمان في محفظة مصرفية الشركات. بالإضافة إلى ذلك، سيستمر البنك في مبادراته الاستراتيجية لتوسيع وتنمية قطاع مصرفية الأفراد والذي سيحسن بدوره من تنويع المحفظة بشكل عام .

ولكون البنك بنكاً تجارياً بالدرجة الأولى، تخصص الميزانية العمومية للبنك حيزاً كبيراً لأصول مخاطر الائتمان ، كما هو موضح في تقسيم الركيزة الأولى للأصول المرجحة المخاطر كما في نهاية عام 2015م.

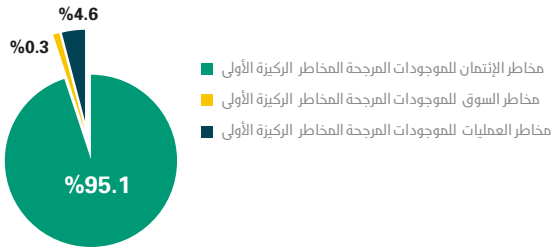

الرسم البياني (1) الأصول المرجحة المخاطر حسب نوعها

3–2–1 نهج كفاية رأس المال

تطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من جميع البنوك في المملكة العربية السعودية العمل وفق إطار معايير بازل 3 والذي من شأنه تعزيز إطار الرقابة الوارد ضمن معايير بازل 2. بالإضافة إلى وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال الدولية، يقدم إطار بازل 3 حد أدنى لمعايير مخاطر السيولة، ونسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل المستقر.

يحتوي إطار بازل على ثلاثة ركائز من شأنها زيادة متانة و شفافية النظام المالي.

- **الركيزة الأولى:** تشير الركيزة الأولى إلى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال المتعلقة بمخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق. ويقوم البنك بإعداد متطلبات الركيزة الأولى الخاصة برأس المال ضمن النهج الموحد. وللحصول على المزيد من التفاصيل المالية يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم (35) من القوائم المالية الموحدة.
- **الركيزة الثانية:** تتطلب خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية من البنوك القيام بعمل تقييم وتوضيح للجهة التنظيمية بأن مستوى رأس المال الموجود يقدم الدعم الكافي لجميع المخاطر الحالية والمستقبلية في مجال أعمالها. المزيد من التفاصيل المالية موضحة بالبند 3–2–2 أدناه.
- **الركيزة الثالثة:** تهدف الركيزة الثالثة لتعزيز انضباط السوق من خلال متطلبات الإفصاح التنظيمية وذلك عن طريق تمكين المشاركين في السوق من الوصول إلى المعلومات الرئيسية المتعلقة برأس مال البنك التنظيمي والتعرض للمخاطر، بهدف زيادة الشفافية وتمكين المقارنة.

3-2-2 نظرة عامة على الركيزة الثانية: خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية:

يتم إجراء تقييم داخلي لكفاية رأس المال مقابل جميع أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من خلال خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية السنوية. ومن خلال تطبيق عدد من التقنيات الكمية والنوعية، تبين خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية لمجلس إدارة البنك ولمؤسسة النقد العربي السعودي بأن البنك لديه رأس المال الكافي الذي من شأنه دعم جميع أنواع المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها خلال هيكلة أعماله الحالية والمستقبلية، ويتم العمل بها جنباً إلى جنب مع برنامج البنك لإختبار الإجهاد لإثبات قدرته على تحمل الإجهاد في مستويات متفاوتة الشدة. ولهذا، فإن خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية تعزز الصلة بين المخاطر ورأس المال لكي تصبح رغبة البنك في المخاطرة ضمن خطته لرأس المال.

3-2-3 نظرة عامة لاختبار الإجهاد

يقوم البنك بإجراء برنامج اختبار الإجهاد على مستوى البنك ويركز على أنواع المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها. و يقصد بـ"اختبار الإجهاد" التقنيات المختلفة (الكمية و النوعية) المستخدمة لقياس تعرض البنك لأحداث استثنائية يمكن حدوثها. ويتضمن برنامج اختبار الإجهاد في البنك المبادئ التوجيهية الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والمبادئ المنصوص عليها من قبل لجنة بازل ويعتبر عنصر أساسي في إطار حوكمة المخاطر لدى البنك.

وكما هو الحال في خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية، فإن الهدف الرئيسي من اختبار الإجهاد هو التأكد من كفاية رأس مال البنك ومن توفر السيولة لاستيعاب حالات الإجهاد، وخاصة قدرته على استعادة مركزه المالي وعملياته إلى المستويات الطبيعية، دون الاعتماد المفرط على الأطراف الخارجية. وتتبع الحساسيات التي يتم تحديدها أثناء عملية اختبار الإجهاد إجراءات متخذة من قبل الإدارة بهدف تخفيف تأثيرها المحتمل في حال حدوث الإجهاد الفعلي.

تركز الإجهادات الرئيسية على أحداث الائتمان وإنخفاض الأرباح ومستويات إجهاد تتعلق بالخسائر التشغيلية، وإجهاد مخاطر السوق. وبشكل إجمالي، تم تصميم ثمانية سيناريوهات للإجهاد تتراوح بين خفيفة وشديدة وعكسية. كما يتم تطبيق مجموعة من اختبارات إجهاد السيولة.

3-3 أنواع المخاطر الرئيسية والرقابة

يقدم القسم التالي نظرة عامة عن أنواع المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك ونهج إدارة المخاطر المرتبط بها.

لدى معظم أنواع المخاطر الرئيسية مقاييس مرتبطة برغبة المخاطرة الخاصة بها والتي تشكل جزءً من بيان رغبة المخاطرة المحدد من قبل مجلس الإدارة. ويقوم مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه بمراقبة نتائج مقاييس الرغبة بالمخاطرة بانتظام وذلك لملاحظة ما إذا كان البنك يعمل ضمن حدودها المقررة وإلا سيُطلب من الإدارة اتخاذ إجراءات تصحيحية.

وبالاقتران مع خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية السنوية، تتم مراجعة بيان ومقاييس الرغبة في المخاطرة للبنك. كما قد تتم التوصية بإجراء تعديلات على مستويات الرغبة في المخاطرة، مع مراعاة بيئة الأعمال والتطورات الاستراتيجية.

3-3-1 مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسائر الناتجة عن عدم مقدرة المقترض أو طرف آخر على الوفاء بالتزاماته المالية أو التعاقدية تجاه البنك. وتنشأ مخاطر الائتمان عن أنشطة البنك في الإقراض المباشر وإصدار الضمانات والصكوك وغيرها من الأدوات المالية وعن أنشطة التمويل التجاري وعن الأنشطة الاستثمارية والتجارية.

ويعتبر منح الائتمان للعملاء من أعمال البنك الرئيسية ويشكل نسبة كبيرة من الميزانية العمومية للبنك وربحيته. ولجودة محفظة الائتمان تأثير مباشر ومهم على أداء البنك وقوته. وتحدد سياسات وإجراءات ودليل الائتمان الإرشادات المتعلقة بالإقراض بهدف إدارة مخاطر الائتمان في محافظ البنك التي تتعرض لهذه المخاطر.

ويعد دليل سياسات وإجراءات الائتمان المستند الرئيسي لأنشطة الائتمان ويهدف إلى التأكد من أن مخاطر الائتمان تدار طبقاً لأعلى المعايير وبطريقة متسقة في جميع إدارات البنك. ويتضمن دليل سياسات وإجراءات الائتمان المبادئ الرئيسية لتحديد وقياس مخاطر الائتمان والموافقة عليها وإدارتها وذلك في جميع أنشطة الإقراض لمصرفية الشركات وبعض أنشطة الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وأنشطة الإقراض بين البنوك وأنشطة الإقراض لمصرفية الأفراد. ويتم مراجعة دليل سياسات وإجراءات الائتمان من قبل لجنة المخاطر التابعة للمجلس ويتم الموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

وتتم مراقبة مخاطر الائتمان باستخدام تقنيات مختلفة لإدارة مخاطر الائتمان مثل استخدام التصنيف الائتماني ووضع الحدود ومراقبة المخاطر الائتمانية ووضع حدود للمعاملات مع أطراف معينة، وتقييم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة وبواسطة الهيكلة الملائمة للعمليات بما في ذلك استخدام الضمانات. وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات بانتظام وتطلب ضمانات إضافية حسب الاتفاقيات المبرمة إذا تطلب الأمر ذلك. كما تراقب الإدارة بشكل خاص القيمة السوقية للضمانات أثناء مراجعتها لكفاية مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع أطراف أخرى في الظروف الملائمة ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر. وتمثل المخاطر الائتمانية للمشتقات في البنك التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها. وللتحكم في مستوى مخاطر الائتمان الذي يتحمله البنك، تقيّم الإدارة الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي تتبعها في أنشطة الإقراض.

ويمكن أن يتأثر الأداء المالي للبنك بتركزات مخاطر الائتمان. وينتج التركز في مخاطر الائتمان عند مزاولة عدد من الملتزمين / المقترضين لأنشطة متشابهة، أو عندما تتشابه سماتهم التي ستؤثر على مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. وقد تنشأ مخاطر التركز أيضاً عن المخاطرة الكبيرة لمقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذوي العلاقة. ويسعى فريق الإدارة في البنك إلى إدارة تركز مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة الإقراض ومن خلال استخدام الحدود الداخلية والتنظيمية.

وتمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية. ويتم تحليل الاستثمارات حسب الملتزم / المقترض في الإيضاح رقم (6) من القوائم المالية الموحدة، ولمزيد من التفاصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (7) من القوائم المالية الموحدة. كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات والتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (29) والإيضاح رقم (19) على التوالي في القوائم المالية الموحدة. وتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر التعرضات الائتمانية القصوى للبنك حسب القطاعات التشغيلية في الإيضاح رقم (28) في القوائم المالية الموحدة.

3-3-2 المخاطر التشغيلية

تـُعرف المخاطر التشغيلية بمخاطر الخسارة – المباشرة أو غير المباشرة – التي يتعرض لها البنك والناجمة عن عدم كفاية أو فشل الأنظمة أو الإجراءات الداخلية أو الأشخاص أو عن أحداث خارجية. وتغطي المخاطر التشغيلية ثلاثة مجالات رئيسية وهي: 1- الخسائر المالية الناجمة عن أخطاء تشغيلية 2- الإضرار بالسمعة 3- الأثر السلبي الناتج عن مخالفة قوانين الجهات التنظيمية .

ويتبع البنك منهجية "أفضل الممارسات" المقبولة في تقييم المخاطر وتقييم الرقابة لتحديد المخاطر التشغيلية الكامنة للمنتجات والإجراءات القائمة، وكذلك للمنتجات والإجراءات الجديدة المقترحة. ويتم تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها باستخدام التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة وباستخدام أدوات مؤشرات المخاطر الرئيسية. ويتم الاحتفاظ بسجل للمخاطر والضوابط والإجراءات المخففة من هذه المخاطر في نظام التحكم المركزي.

وتقوم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية للمبادرات/المنتجات الجديدة أو التي تم تغييرها من خلال إجراء تقييم للمخاطر التشغيلية. كما تم إدراج السياسة المتعلقة بهذا الشأن ضمن سياسة تقييم المخاطر التشغيلية.

كما يتم تسجيل جميع الخسائر التشغيلية في نظام التحكم المركزي ، والذي نشأ كمبادرة مشتركة بين وحدة إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة أمن المعلومات. وتم إنشاء هذه المنصة الموحدة لجمع ومراقبة المخاطر وأوجه القصور والإجراءات، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع أنشطة الرقابة تشكل جزء متكامل من الأنشطة اليومية للبنك. ويتم تحديد أنشطة الرقابة لجميع مستويات الأعمال وجميع الإدارات بوجود متابعة آلية لعدم الالتزام من خلال موافقات سير العمل. ويتم تحليل المعلومات في نظام التحكم المركزي بواسطة وحدة إدارة المخاطر التشغيلية، وقد يؤدي هذا التحليل إلى تعديل السياسات والإجراءات أو اعتماد إجراءات رقابية أخرى للتخفيف من احتمال حدوث أي خسارة مماثلة.

3-3-3 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في أسعار الأسواق المالية (والتي تتضمن أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار العمولات وأسعار الائتمان وأسعار الأسهم وأسعار السلع) والتي من شأنها أن تغير القيمة الدفترية لبعض موجودات ومطلوبات البنك.

ويتعرض البنك لمخاطر السوق بسبب أنشطته التجارية، والتي تشمل تسهيل أنشطة العملاء وتداول الملكية.

وتتم إدارة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة ومراقبتها باستخدام عدة طرق ومن ضمنها منهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR). أما مخاطر السوق لغير أغراض المتاجرة، فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) واختبار الإجهاد وتحليل الحساسية.

عدد فروع البنك في نهاية العام

3-3-3-1 مخاطر السوق – محفظة المتاجرة

وضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة مخاطر محفظة المتاجرة. ولكي تتم إدارة مخاطر السوق في محفظة المتاجرة، تطبق الإدارة يومياً منهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضاً لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة استناداً على مجموعة افتراضات وتغيرات في السوق.

إن منهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) يقدر احتمالية التغير السلبي في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة. ويستخدم البنك طرق افتراضية لتقييم التغيرات المحتملة في القيمة السوقية لمحفظة المتاجرة بناء على معلومات تاريخية. وعادة يتم تصميم مناهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR)لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك يوجد قصور في استخدام منهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لأنه يعتمد على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستكون على شكل بيان إحصائي. كما أن منهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) الذي تستخدمه الإدارة مبني على أساس تقديرات باستخدام مستوى ثقة بنسبة 99% من الخسائر المحتملة والتي لايتوقع تجاوزها إذا استقرت أوضاع السوق الحالية دون تغير لمدة يوم واحد. ويعني استخدام مستوى الثقة عند 99% بأن زيادة الخسائر عن القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) على مدى يوم واحد لن تحدث أكثر من مرة واحدة كل مائة يوم بالمتوسط.

على الرغم من فائدة منهج القيمة المعرضة للمخاطر، إلا أن لهذا المنهج عدد من أوجه القصور، خاصة وأن القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) تبنى على مخاطر المحفظة في نهاية يوم العمل ولاتحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد. ومن الممكن أن تختلف نتائج العمليات التجارية عن تلك المحتسبة باستخدام القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) كما أنها لا تقدم مؤشراً ذا معنى عن الأرباح أو الخسائر خلال أوضاع السوق غير الاعتيادية.

وللتغلب على أوجه القصور في منهج "القيمة المعرضة للمخاطر (VaR)" المذكورة أعلاه، تقوم الإدارة بالحفاظ على إطار من الحدود غير النموذجية والتي تظهر الخسائر المحتملة عن تغيير في أحد عوامل السوق ولاتقوم بأي افتراضات حول سلوكيات عوامل السوق. وعلاوة على ذلك، تقوم الإدارة باستخدام حدود وقف الخسائر على أوضاع مخاطر السوق وتقوم باختبارات تحمل الاجهاد للمحفظة لمحاكاة الظروف التي تحددت خارج فترات الثقة الاعتيادية. ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات تحمل الاجهاد بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات لمراجعتها.

3-3-3-2 مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية/ العمليات المصرفية:

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية/ العمليات المصرفية بصفة رئيسية من أسعار العمولات والتعرض إلى مخاطر أسعار الصرف الأجنبي والتغيرات في أسعار الأسهم.

- **مخاطر أسعار العمولات**

تنشأ مخاطر أسعار العمولات المتعلقة بالعمليات المصرفية من أثر التغير في التدفقات النقدية على الموجودات والمطلوبات المالية نتيجة التغير في أسعار العمولات. ويتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات نتيجة لعدم التطابق أو حدوث فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية المشتقة الأخرى التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. وتتم إدارة هذه المخاطر عن طريق مطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بواسطة استراتيجيات إدارة المخاطر. وقد أقر مجلس الإدارة حدوداً لفجوات أسعار العمولات لفترات محددة. ويتم مراقبة هذه الحدود يوميا من قبل إدارة الخزينة في البنك. وتراقب الإدارة المراكز وتستخدم

استراتيجيات تحوط عند الضرورة بهدف التأكد من الاحتفاظ بالمراكز ضمن حدود الفجوات المقررة.

- **مخاطر العملات**

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية.

ويدير مجلس الإدارة مخاطر آثار التقلبات في أسعار تحويل العملات الأجنبية السائدة على المركز المالي للبنك وتدفقاته النقدية من خلال وضع حدود لمستوى المخاطر لكل عملة وبشكل إجمالي. ويتم مراقبة هذه الحدود يومياً، كما يتم استخدام استراتيجيات التحوط للتأكد من أن المراكز ستبقى ضمن هذه الحدود.

- **مخاطر أسعار الاسهم**

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة للبنك نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم أو قيمة الأسهم الفردية. ويتعرض البنك لمخاطر أسعار الأسهم لوجود أسهم في محفظته الاستثمارية يرجى الاطلاع على الإيضاح (31) من القوائم المالية الموحدة.

3-3-4 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة البنك السعودي الهولندي على تلبية التزاماته المالية في الوقت المناسب وبأسعار معقولة. وتشمل هذه الالتزامات المالية ودائع العملاء والمدفوعات المستحقة بموجب عقود المشتقات وتسوية معاملات إعادة الشراء والتزامات الإقراض والاستثمار. وللتقليل من مخاطر السيولة، يسعى البنك لتنويع مصادر التمويل. كما تتم إدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار أوضاع السيولة للحفاظ على رصيد كاف للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

وتعد إدارة السيولة أحد الوظائف الأساسية لأي بنك بصفتها ملازمة لعملية تحول الاستحقاق التي تكمن وراء مصرفية الأفراد والشركات. ونظرًا للنطاق الواسع لإدارة السيولة، فإنه من النادر أن يكفي إجراء واحد فقط لتحديد مخاطر السيولة، ولهذا يقوم البنك بتطبيق منهجيتين واسعتي النطاق لإدارة مخاطر السيولة – منهجية تطلعية ومنهجية ذات أثر رجعي– وترتكز هذه المنهجيات على إطار إدارة مخاطر السيولة في البنك والذي يحتوي على تقنيات إدارة مخاطر مختلفة تتماشى مع مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة.

وتقوم المنهجيات التطلعية بتقييم احتياجات التمويل خلال المستقبل القريب والتي تقع من ضمن مهام إدارة الخزينة التي تدير احتياجات التمويل لمختلف الفترات الزمنية ، وتقوم إدارة المخاطر والإدارة المالية بإجراءات الرقابة والرصد بانتظام كما تقوم بإجراء تبليغ انتقائي يمتد للجان عليا. وتتضمن منهجية الرقابة ذات الأثر الرجعي مستويات مختلفة من نسب السيولة، حيث يتم تطبيق التعليمات الداخلية والتنظيمية على الميزانية العمومية الفعلية. كما يتم تطبيق سلوكيات المنتج المبنية على الافتراضات في مراكز الميزانية العمومية الفعلية لتقييم احتمالية ارتفاع مخاطر السيولة.

ومن بين أهدافه الأخرى، يقوم البنك بإختبار إجهاد السيولة والذي صمم ليتماشى مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي لاختبار الإجهاد. ويعتبر مقياس بازل 3 لقياس إجهاد السيولة لمدة 30 يوماً ونسبة تغطية السيولة أساساً لاختبار إجهاد السيولة في البنك. ويتم وضع سيناريوهات الإجهاد من خلال تعديل السلوكيات المفترضة للموجودات والمطلوبات. ومن ثم يتم تطبيق هذه السيناريوهات للحصول على نسبة تغطية سيولة تحت الإجهاد بالإضافة إلى تدابير تنظيمية وداخلية رئيسية أخرى بما فيها صافي نسبة التمويل المستقرة.

ولدى البنك خطة تمويل للطوارئ والتي تحدد خطة العمل التي سوف يستخدمها البنك لتمويل أنشطته عند الأزمات والأوضاع غير الاعتيادية للسوق.

3-3-5 مخاطر الاقتصاد الكلي والدورات الاقتصادية

مخاطر الاقتصاد الكلي والدورات الاقتصادية هي المخاطر التي تتعرض لها الأرباح نتيجة تقلبات الدورات الاقتصادية. ويأخذ البنك بعين الاعتبار الزيادة في المخاطر المالية الناتجة عن التراجع الاقتصادي كجزء من تقييمه لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر أسعار العمولات. ويقوم البنك بعد ذلك بتقييم المخاطر المحتملة الإضافية على الأداء المالي – والتي ليست من ضمن أنواع المخاطر المذكورة آنفاً – مثل انخفاض الدخل من الأتعاب.

لايمكن تأكيد مدى شدة المخاطر الناجمة عن التراجع الاقتصادي أو المدة التي سوف تستغرقها، وتكون البيانات التاريخية مجرد دلالات، مما يعني عدم دقة بعض مخففات المخاطر. ومن شأن التراجع الاقتصادي المطول أن يخفض أنشطة الأعمال مما يحد من قدرة البنك على إقامة أعمال جديدة وتحقيق أرباح.

3-3-6 مخاطر السمعة

تغطي مخاطر السمعة مخاطر الخسائر الناجمة عن قيام المشاركين الآخرين في السوق، بما فيهم العملاء، بتكوين رأي سلبي عن البنك، بغض النظر عما إذا كان هذا الرأي يستند إلى وقائع أو مجرد تصور. وتنتج مخاطر السمعة بشكل أساسي من أنواع المخاطر الأخرى مثل مخاطر السيولة أو مخاطر الائتمان أو المخاطر التشغيلية.

تلعب السمعة دوراً هاماً في تحديد ما إذا كان للبنك مستقبل مستدام. كما أنها تعزز ثقة أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتعمل هذه الثقة على تعزيز سلامة ومتانة وتنافسية البنك وقيمته التجارية. بالإضافة إلى أن السمعة الحسنة قد تساعد البنك على تخطي أزمات السوق حال حدوثها، وفي حال تضررت سمعة البنك بشكل كبير واهتزت ثقة العامة به فإن ذلك قد يؤثر على أعمال البنك واستمراريته. وتحظى إدارة مخاطر السمعة (أو بالأخص المخاطر التي قد تؤثر على السمعة) ووضع الخطط اللازمة لتحديد وتقليل هذه المخاطر على الاهتمام والأولولية.

وتركز الاستراتيجية الرئيسية للبنك لإدارة مخاطر السمعة على توجيه سلوك البنك والموظفين باستخدام الاسترشادات الأساسية التالية:

- قيم البنك السعودي الهولندي؛
- مبادئ أعمال البنك السعودي الهولندي؛
- سياسة إدارة مخاطر السمعة في البنك السعودي الهولندي.
- السياسات والإجراءات التي تغطي الأعمال اليومية للبنك.

ومن ضمن السياسات والمعايير المطبقة تلك التي تتعامل مع قبول العملاء ومكافحة غسل الأموال وسياسات الائتمان ودليل قواعد السلوك الخاص بالبنك وسياسة الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

ويعتمد البنك نهج منظم لتحديد و تقييم ومراقبة المخاطر أو التهديدات المحتملة التي قد تؤثر على سمعة البنك بشكل سلبي. وفيما يتعلق بالإجراءات، يقوم البنك بإجراء استبيان عن مخاطر السمعة. ويهدف هذا الاستبيان إلى معرفة ما إذا كانت سياسة إدارة المخاطر وإجراءاتها والرقابة التشغيلية تعمل بشكل فعال وذلك تعزيزاً لأهداف البنك التي تعنى بتفادي مخاطر السمعة. كما أن مخاطر السمعة موجودة كبند دائم في جدول أعمال لجنة المخاطر التشغيلية.

3-3-7 مخاطر المصرفية الإسلامية

يأخذ البنك السعودي الهولندي بعين الاعتبار المخاطر التي تقع ضمن قسم الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل منفصل. وتكمن مجالات المخاطر الرئيسية في: الوفاء بالسلع وتسليمها والمخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة. وهناك عمليات محددة وضوابط وإجراءات لجميع هذه المجالات.

ويمكن أن يؤدي أي فشل من قبل البنك بالالتزام مع مقررات الشريعة الصادرة عن الهيئة الشرعية عند مزاولة أعماله إلى مخاطر سمعة جسيمة. كما يتبع البنك سياسة صارمة بعدم التسامح مع أي عدم التزام بمقررات الهيئة الشرعية، وبالتالي يركز البنك على ما يلي:

1- إلزام جميع الموظفين الذين يشاركون في أي جانب من جوانب الأعمال المصرفية الإسلامية باستكمال برنامج اليسر المعتمد والذي يتكون من التدريب المصرفي الإسلامي على المستوى الأساسي والمتقدم.
2- إجراء ورش عمل على مستوى المنتجات والأعمال/ الفروع لتعزيز فهم الموظفين للعمل المصرفي الإسلامي.
3- تدريب جميع الموظفين ذوي الصلة بأي منتج إسلامي جديد على هيكل المنتج وإجراءاته قبل إطلاقه.
4- قيام البنك بترتيب ندوات للعملاء بانتظام لزيادة وعي عملائه بمفاهيم المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي بشكل عام، وبالمنتجات الإسلامية التي يقدمها البنك على وجه الخصوص.
5- إجراء عمليات تدقيق في المصرفية الاسلامية على أساس منتظم لضمان التوافق مع أحكام الشريعة.

3-4 أنواع مخاطر أخرى/مجالات الرقابة

3-4-1 إدارة استمرارية الأعمال

تـُعرف إدارة استمرارية الأعمال على أنها قدرة المنشأة على مواصلة تقديم منتجات أو خدمات على مستويات مقبولة ومحددة مسبقاً بعد حدوث عطل للمنشأه. ومن أجل تقليل خطر تعطل الأعمال والاستجابة بشكل منظم لأي عطل محتمل واستئناف "العمل كالمعتاد" بأسرع وقت ممكن، فقد وضع البنك خطة لاستمرارية الأعمال.

ويرخص لتفعيل خطة استمرارية الأعمال من خلال مركز القيادة والرقابة، وهي السلطة المخولة باتخاذ القرارات خلال كامل فترة الأزمة حتى يعود "العمل كالمعتاد". ويتألف فريق مركز القيادة والرقابة من أعضاء من الإدارة العليا ومن بدلاء تم تعيينهم للنيابة عنهم .ويضمن هذا النهج المركزي الكفاءة والفعالية في عملية استعادة الأعمال مع التقليل من عدم وضوح المسؤوليات و تفادي احتمال ازدواجية الجهود. ويتم تحديد عدد من السيناريوهات الرئيسية لمخاطر استمرارية الأعمال لمستويات متفاوتة الخطورة والتي يمكن أن تؤدي إلى استخدام خطة استمرارية الأعمال.

ويتم تعميم تقارير منتظمة إلى الإدارة العليا تغطي وضع جميع المبادرات الرئيسية لإدارة استمرارية الأعمال والمهام المنجزة والمهام القائمة.

3-4-2 مخاطر الاستراتيجية

تتعلق المخاطر الاستراتيجية بالتغييرات التي تحدثها المنشأة على الاستراتيجية وبتغيرات في ظروف السوق الأساسية. وتكون المخاطر الاستراتيجية أحد الاعتبارات الرئيسية عند القيام بتخطيط الأعمال. وقد تنشأ مخاطر استراتيجية مفرطة نتيجة تخطيط للدخول في أسواق جديدة أو منتجات جديدة أو من خلال التوسع الجغرافي. ولا تعتقد الإدارة أن هناك أي مبادرات عالية المخاطر من شأنها أن تؤدي إلى المخاطر الاستراتيجية.

ولدى البنك السعودي الهولندي عدة لجان تساهم في الإدارة والتخفيف من حدة المخاطر الاستراتيجية. وتوفر لجنة توجيه الأعمال الاستراتيجية والتكنولوجيا إطار الحوكمة للاختيار الفعال للاستثمار في محفظة مشاريع البنك. وتحكم لجنة العقود عملية الموافقة على العقود . كما تقوم الإدارة العليا في اجتماعاتها بمراقبة أداء الأعمال مقابل الأهداف الاستراتيجية.

3-4-3 مخاطر أخرى

من المخاطر الأخرى التي يعتبرها البنك في إطار أعماله هي مخاطر التورق والقروض المشتركة وهي أعمال لا ينشط بها البنك حالياً. كما يعتبر البنك المخاطر العالمية ضمن سياق مخاطر الاقتصاد الكلي ودورة الأعمال .

مزيد من التفاصيل حول المخاطر التي يتعرض لها البنك موضحة في الإيضاح رقم (29) و (31) و(32) من القوائم المالية الموحدة.

4- التصنيف الائتماني

تم تقييم التصنيف الائتماني للبنك السعودي الهولندي من قبل موديز ومجموعة فيتش وذلك كما يلي:

وكالة التنصيف الائتماني	التصنيف
موديز	A1
مجموعة فيتش	A-

5- المؤشرات المالية:

يسر مجلس إدارة البنك السعودي الهولندي أن يعلن عن تحقيق صافي ربح قياسي قدره 2.022 مليون ريال سعودي مرتفعاً بنسبة 11.1.% مقارنة بالعام 2014م.

وفي ما يلي أبرز الفروقات في النتائج التشغيلية بالمقارنة مع نتائج العام السابق:

ارتفع الدخل بنسبة 13.1% مقارنة مع العام السابق مع ارتفاع في صافي الدخل من العمولات الخاصة بنسبة 16.9% والذي نتج عن نمو في الميزانية العمومية. وارتفع الدخل من الأتعاب بنسبة 7.1% والذي كان نتيجة للنمو في جميع قطاعات البنك.

وقد عملت إدارة مصرفية الشركات – معتمدة على خبرتها الطويلة – في الاستفادة من استمرار التوسع الاقتصادي في المملكة. وخلال العام ارتفع دخل المتاجرة بنسبة 27.5% كما ارتفعت نسبة تمويل الشركات والرسوم الاستشارية بواقع 7.9% وبالتنسيق مع إدارة الخزينة ارتفع دخل تحويل العملات الأجنبية بنسبة 11.7%، إلا أن الدخل من رسوم الخدمات التجارية انخفض بنسبة 3.5%.

وفيما يخص مصرفية الأفراد، واصلت الأتعاب والعمولات في الارتفاع خلال العام حيث بلغت نسبة 6%. ومن الجدير بالذكر أن الميزانية العمومية الخاصة بمصرفية الأفراد قد أقفلت عند مستوى قياسي جديد والذي يعود أساساً إلى استمرار نجاح البنك في قسم التمويل السكني والتمويل الشخصي.

وشهدت المصاريف التشغيلية ارتفاعاً بنسبة 16.3% عن العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع رواتب ومصاريف الموظفين بالإضافة إلى ارتفاع مخصص انخفاض خسائر الائتمان بنسبة 17.9% و 21%،على التوالي.

ومن الأهداف الإستراتيجية الرئيسية ضبط التكاليف حيث تخضع المصاريف التشغيلية والمصاريف الرأسمالية للتدقيق المستمر. وقد بلغت نسبة التكاليف إلى الدخل لهذا العام 32.2% والتي جاءت أعلى بقليل من النسبة المحققة في العام السابق والبالغة 31.8 % وذلك يعود بشكل رئيسي إلى التوسع في قطاع مصرفية الأفراد.

وتمكن البنك السعودي الهولندي من تحقيق أكبر ميزانية عمومية في تاريخه قدرها 108.1 مليار ريال والتي تمثل ارتفاعاً بنسبة 11.9 % عن العام السابق. وارتفعت محفظة القروض والسلف بنسبة 16.9 % عن نهاية عام 2014م حيث بلغت 76.1 مليار ريال. وخلال عام 2015م استمر التركيز على الارتقاء بمستوى الائتمان الخاص بالعملاء ونسبة العائد على المخاطر. وتمكن البنك من الحفاظ على نهجه التحفظي في وضع المخصصات .وقد ارتفعت نسبة تغطية القروض غير العاملة خلال عام 2015م إلى 166.8 %، وانخفضت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض في نهاية العام لتصل إلى 1.1 % مقارنة بنسبة 1.3 %. كما ارتفعت الاستثمارات بنسبة 13 % حيث بلغت 2.4 مليار ريال سعودي نتيجة الاستثمار في السندات الحكومية.

ويوضح الرسم البياني أدناه والخاص بنمو الدخل مقابل التكاليف (باستثناء المخصصات)، نجاح البنك في إدارة التكاليف بشكل صارم خلال عام 2015م والأعوام السابقة.

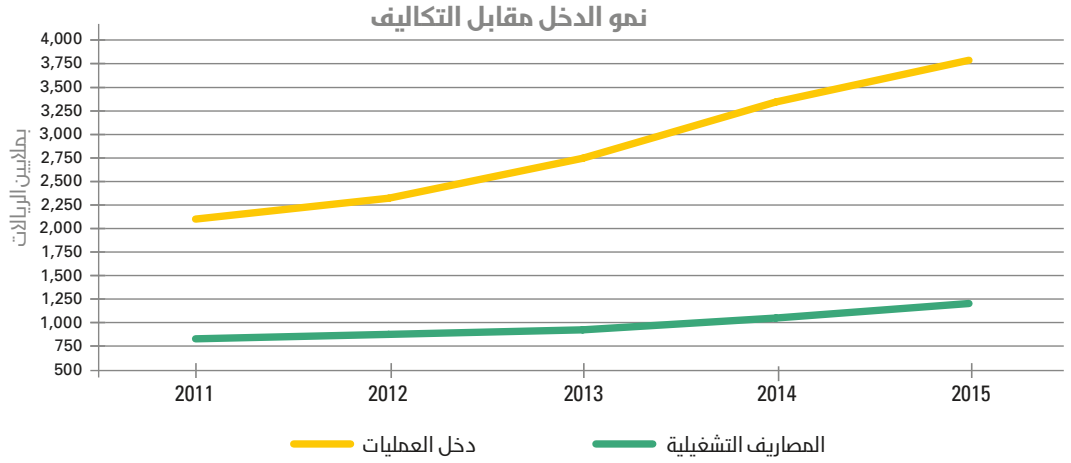

البيانات المالية لأقسام العمل الرئيسية

بملايين الريالات *تم تقريب الأرقام 2015م	المجموعة المصرفية للشركات	المجموعة المصرفية للافراد	الخزينة	الأعمال المصرفية الاستثمارية والخدمات الاستثمارية	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	58,698	17,446	24,195	542	7,189	108,070
إجمالي المطلوبات	59,242	29,202	1,357	23	6,219	96,043
صافي دخل العمليات للسنة	1,743	397	535	22	(675)	2,022

أبرز المؤشرات والنسب المالية للخمس سنوات الماضية

(المبلغ بملايين الريالات) تم تقريب الأرقام	2015	2014	2013	2012	2011
القروض	76,144	65,148	53,211	45,276	37,410
الاستثمارات	21,226	18,784	16,849	11,379	11,503
إجمالي الموجودات	108,070	96,619	80,468	68,506	57,197
الودائع	88,832	76,814	61,875	53,914	44,689
ودائع البنوك الأخرى	1,357	3,055	2,494	1,475	1,611
أوراق مالية تابعة	3,900	3,900	4,625	2,900	1,500
حقوق المساهمين	12,027	10,742	9,401	8,306	7,408
صافي الربح	2,022	1,821	1,502	1,253	1,032
ربحية السهم (ريال)	3.54	3.19	2.63	2.19	1.81
إجمالي أرباح مقترح توزيعها للسهم	*0.52	1.30	1.18	1.12	1.14

(المبلغ بملايين الريالات)	2015	2014	2013	2012	2011
القروض غير العاملة	824	842	739	722	735
نسبة القروض غير العاملة %	1.1	1.3	1.4	1.6	1.9
نسبة التغطية %	166.8	160.6	161.5	152.8	145.5
نسب رأس المال %					
– الشريحة الأولى	11.6	11.2	11.8	12.4	13.2
– المجموع	15.6	15.9	18.3	17.6	16.6
نسبة القروض إلى الودائع %	82.3	80.9	80.3	79.9	81.4
نسبة السيولة %	25.7	24	25.8	27	26.2

* الربح الإجمالي المقترح توزيعه للسهم
* تم تعديل جميع المؤشرات المالية لتعكس أسهم المنحة المصدرة

وبقيت النسب الرأسمالية للبنك قوية حيث بلغ إجمالي نسبة رأس المال 15.6 %. في نهاية العام. كما بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 11.6 % في نهاية العام وقد عكست كلتا النسبتين الأرباح المقترحة لعام 2015م. وسوف تسمح المستويات القوية لرأس المال للبنك بتحقيق استراتيجيته في النمو وسياسة توزيع الأرباح لعام 2015م والأعوام القادمة.

رأس المال والنسب الرأسمالية

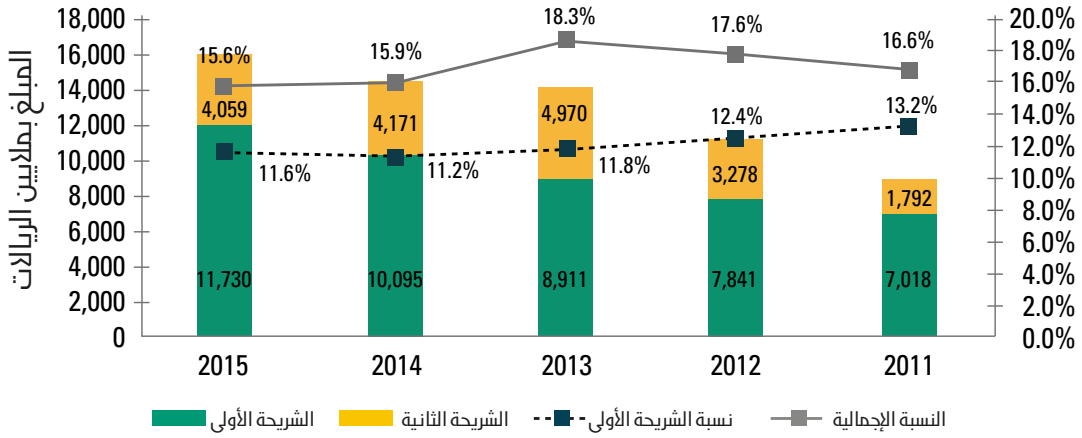

الاستنتاج:

واصل البنك السعودي الهولندي خلال عام 2015م رحلة نجاحه حيث تمكن من تحقيق أفضل أداء مالي بصافي ربح قياسي جاوز 2 مليار ريال سعودي. كما تمكن البنك من انهاء العام بتحقيق أعلى ميزانية عمومية على مدى تاريخه مع المحافظة في ذات الوقت على أسلوب منضبط لجودة الموجودات والعوائد من المخاطر وكذلك النهج المتحفظ في وضع المخصصات والتركيز على تنويع المحفظه.

2.022

تضاعفت أرباح البنك منذ عام 2011م
لتصل إلى 2.022 مليار ريال سعودي.

6- التركز الجغرافي

6-1 التوزيع الجغرافي لمخاطر الائتمان:

2015 (بآلاف الريالات)	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات							
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	7,637,869	-	-	-	-	-	7,637,869
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	436	331,455	37,096	360,908	87	4,601	734,583
استثمارات، صافي	20,657,544	281,368	187,695	-	-	99,878	21,226,485
قروض وسلف، صافي	76,143,850	-	-	-	-	-	76,143,850
الاستثمار في شركة زميلة	12,567	-	-	-	-	-	12,567
ممتلكات و معدات،صافي	801,046	-	-	-	-	-	801,046
موجودات أخرى، صافي	1,024,960	308,814	178,271	1,841	2	46	1,513,934
الإجمالي	**106,278,272**	**921,637**	**403,062**	**362,749**	**89**	**104,525**	**108,070,334**
التعهدات والالتزامات المحتملة	31,745,830	575,471	1,289,301	62,190	11,044	583,446	34,267,282
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (مبالغ المعادل الائتماني)							
التعهدات والالتزامات المحتملة	15,093,675	226,997	614,034	31,223	5,522	226,873	16,198,324
المشتقات	807,170	164,307	772,350	1,975	-	50	1,745,852

ولا يوجد لأي من شركات البنك التابعة وهي شركة السعودي الهولندي المالية وشركة السعودي الهولندي العقارية وشركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين أي مخاطر خارج المملكة. ولمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم (30) من القوائم المالية الموحدة.

6-2 التحليل الجغرافي للإيرادات:

تتحقق معظم الإيرادات التشغيلية للبنك السعودي الهولندي من نشاطاته داخل المملكة العربية السعودية، وليس للبنك أية فروع أو شركات تابعة أو زميلة تأسست أو تعمل خارج المملكة العربية السعودية. ويبين الجدول الآتي توزيع إجمالي الإيردات التشغيلية حسب التنصيف الجغرافي لمناطق المملكة العربية السعودية .

السنة	المنطة الوسطى	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية
2015	1,664	1,047	889

7 – أهم بنود الأرباح والخسائر كنسبة مئوية من إجمالي الدخل

يوضح الرسم البياني التالي أهم بنود الأرباح و الخسائر بشكل نسبة مئوية من إجمالي الدخل:

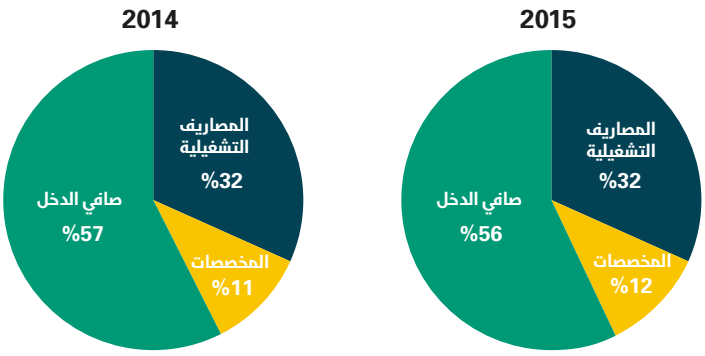

ويظهر الجدول أدناه الاختلاف في بنود الأرباح والخسائر الرئيسية بين عامي 2015م و2014م

المبلغ بملايين الريالات	2015	2014	التغير%
إجمالي الدخل	3,600	3,182	% 13
مصاريف التشغيل	1,159	1,011	% 15
المخصصات(صافي)	418	346	% 21
أخرى	(0.2)	(4.4)	% 95
صافي الربح	2,022	1,821	% 11
ربح السهم (ريال سعودي)	3.54	3.19	% 11

8 – معايير إعداد البيانات المالية والمراجعة

يقوم البنك السعودي الهولندي بإعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية بما في ذلك معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقاً لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

ويحتفظ البنك بالسجلات المحاسبية المطلوبة. كما يوجد في البنك إدارة للمراجعة الداخلية تقوم برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة التي تقوم بدورها برفع التقارير إلى مجلس الإدارة الذي يشرف على نظام المراجعة الداخلية في البنك. و تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على صحة أداء واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية والأخذ بتوصياتها. كما تقوم هذه اللجنة بإجراء مناقشات دورية مع الإدارة ومع المراجعين الداخليين والخارجيين عن المواضيع التي تؤثر على القوائم المالية الموحدة والرقابة الداخلية ومختلف مواضيع الحوكمة والرقابة. وبناء عليه، تقوم اللجنة بإخطار مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بالإقرار على علمه بذلك.

9 – فاعلية نظام الرقابة الداخلية:

يكون مجلس الإدارة، بالتعاون مع لجنة المراجعة، مسؤولاً عن التحقق من وجود نظام رقابة داخلي كافي وفاعل في البنك ومن أن الإدارة العليا تقوم بمراقبة أداء هذا النظام والمحافظة عليه.

وتكون الإدارة مسؤولة عن التصميم الأمثل لنظام الرقابة الداخلي وعمله، بينما تكون إدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والالتزام مسؤولة عن المراقبة المستمرة للنظام وتقييمه. بالإضافة إلى ذلك، يعد المراجعون الخارجيون مسؤولون عن تحديد مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية لاتخاذ قرار بشأن مستوى الاعتماد الموضوع على فعالية الرقابة الداخلية في البنك ولتصميم إجراءات التدقيق الخاصة بهم.

ويعد جميع الموظفين مسؤولون عن إدارة والحفاظ على فاعلية نظام الرقابة الداخلية .

وقد تم تصميم الأنظمة والإجراءات لضمان فعالية وكفاءة العمليات، ولحماية الأصول من الاستخدام أو التصرف غير المشروع وللحفاظ على سجلات محاسبية سليمة ولتوفير معلومات مالية موثوقة لاستخدامها في الأعمال أو في النشر وللالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها ولمراقبة السياسات الداخلية ذات العلاقة بأداء الأعمال. وتم تصميم هذا النظام لإدارة مخاطر الفشل في تحقيق أهداف الأعمال، عوضاً عن القضاء عليها. ويعطي هذا النظام تأكيد معقول وليس مطلق ضد الأخطاء المادية أو الخسائر أو الاحتيال.

يتعرض البنك خلال سير أعماله المعتاد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وقد وضعت السياسات والإجراءات والعمليات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف هذه المخاطر. وهناك إجراءات مستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبرى التي يواجهها البنك ولضمان وجود الضوابط الملائمة لإدارتها. وبالإضافة إلى المراجعة المنتظمة من قبل الإدارات المعنية، تتم متابعة هذه المخاطر بواسطة لجان إدارية مختلفة في البنك.

وقد وضعت الأنظمة والإجراءات لتحديد ومراقبة المخاطر الرئيسية والإبلاغ عنها، بما فيها مخاطر الائتمان، ومخاطر تغيرات أسعار السوق للأدوات المالية ومخاطر السيولة ومخاطر الأخطاء التشغيلية ومخاطر الاحتيال. ويتم مراقبة التعرض لهذه المخاطر على مستوى البنك بأكمله من قبل لجنة المخاطر التشغيلية ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان في الإدارة العامة (اللجنة العليا للائتمان في البنك). كما يتم مراقبة هذه المخاطر بواسطة اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر التابعة للمجلس.

تزود إدارة التدقيق الداخلي إدارة البنك بتقييم مستقل وموضوعي لفاعلية إطار الرقابة الداخلي. ويتحقق هذا الهدف باتباع خطة تدقيق مستندة على المخاطر والتي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة المراجعة. كما تقوم إدارة الالتزام ووحدة إدارة المخاطر التشغيلية بالتعاون على رصد البيئة الرقابية من خلال مراجعاتها.

وكجزء من التزام البنك السعودي الهولندي بتوفير نظام فاعل للرقابة الداخلية والذي يضمن التحديد والتقييم المستمر لجميع المخاطر الكبرى التي يمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق أهداف البنك، وضع البنك نظام مبتكر للحوكمة والمخاطر والرقابة. وتعد مبادرة الحوكمة والمخاطر والرقابة جهداً مشترك بين كل من وحدة إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة الالتزام وإدارة التدقيق الداخلي ووحدة الرقابة الداخلية وإدارة أمن المعلومات. كما تعمل هذه المنصة الموحدة، التي تجمع وترصد المخاطر والضوابط وأوجه القصور والإجراءات، على ضمان أن أنشطة الرقابة تشكل جزءً متكاملاً من أنشطة البنك اليومية. ويتم تحديد أنشطة الرقابة لكل مستوى من مستويات الأعمال ولكل إدارة، بحيث توجد متابعة آلية لعدم الالتزام من خلال مقررات مسارات العمل.

وبالتالي، فإن نظام البنك السعودي الهولندي للحوكمة والمخاطر والرقابة يسهل من وضع صورة موحدة لعوامل المخاطر وحدودها القصوى. كما يوضح هذا النظام المسؤوليات ويخلق شفافية أكبر في امتلاك المخاطر، ممكناً بذلك قيام البنك بإقفال أي ثغرات في المراقبة وبتقديم تغطية متكاملة لمختلف أنواع المخاطر. علاوة على ذلك، يسير نظام البنك للحوكمة والمخاطر والرقابة جنباً إلى جنب مع دمج إدارة المخاطر بعمليات الحوكمة في البنك. حيث يقوم بتوحيد جميع سجلات المخاطر والرقابة لتحسين أداء جميع إدارات الرقابة الداخلية في البنك. كما يقوم البنك بتعديل وإعادة تنظيم مبادرات الحوكمة والمخاطر والرقابة بشكل مستمر وفق متغيرات السوق والظروف لتفادي المخاطر المستقبلية. وستشتمل هذه المبادرة على برنامج اتصال وتدريب للتأكد من أن جميع الموظفين يدركون ويلتزمون بالسياسات والإجراءات المؤثرة في مهامهم ومسؤولياتهم.

وعند النظر في جميع العوامل الواردة في الفقرات السابقة، وفي بيئة الرقابة الحالية وفي المراجعات السنوية لفاعليتها والتأكيد المقدم من الإدارة، يرى مجلس الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية فاعل ولا يوجد لدى المجلس ما يجعله يعتقد بأن نظام الرقابة الداخلية لم يتم إعداده وتطبيقه بالشكل الصحيح أو أنه لم يتم وضع نظام فاعل للرقابة الداخلية خلال العام 2015م.

10–قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للبنك السعودي الهولندي

تمثل قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للبنك السعودي الهولندي الدليل والمعايير للمبادئ الأخلاقية العالية والممارسات المهنية المثلى. ويلتزم البنك بموجب قواعد السلوك الخاصة به بتطبيق ثقافة مهنية تسود فيها أعلى المعايير الأخلاقية ويلتزم بالمحافظة عليها. وتستند قواعد سلوك البنك السعودي الهولندي على مبادئ أساسية وهي النزاهة والسرية والمهنية. وتنطبق هذه القواعد على جميع أعضاء مجلس إدارة البنك وموظفيه ومستشاريه وجميع الأطراف المرتبطة بالبنك. كما يشرف مجلس الإدارة بدوره على تنفيذ قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية في البنك والتأكد من فاعليتها.

11– الشركات التابعة و الزميلة

أ) شركة السعودي الهولندي المالية

تأسست شركة السعودي الهولندي المالية وفقاً لقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 1 – 39 – 2007 بموجب سجل تجاري رقم 1010242378 تاريخ 1428/12/30هـ (الموافق 2008/1/9م) لتولي وإدارة الخدمات الاستثمارية وأنشطة إدارة الأصول للبنك والمتعلقة بالتعامل والإدارة والترتيب والاستشارات وحفظ الأوراق المالية والتي تشرف عليها هيئة السوق المالية. وتعتبر هذه الشركة شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال ملكية واستفادة مباشرة، وقد بدأت الشركة أعمالها اعتبارا من 1429/4/2هـ (الموافق 2008/4/9م). وتقع الإدارة العامة لشركة السعودي الهولندي المالية في الرياض، وتمارس جميع أنشطتها داخل المملكة.

ويبلغ رأسمال شركة السعودي الهولندي المالية المصرح به والمدفوع بالكامل 400 مليون ريال مقسماً إلى 400.000 سهم بقيمة 1.000 ريال للسهم الواحد.

ب) شركة السعودي الهولندي العقارية

تأسست شركة السعودي الهولندي العقارية وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال ملكية واستفادة مباشرة بموجب السجل التجاري رقم 1010250772 وتاريخ 1429/6/21هـ (الموافق 2008/5/26م) بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وتقوم هذه الشركة بممارسة أنشطة شراء وبيع وتأجير العقارات. وتقوم الشركة أيضا بتسجيل الصكوك العقارية لمنتجات التمويل وإدارة الصناديق العقارية. وتقع الإدارة العامة لشركة السعودي الهولندي العقارية في الرياض وتمارس جميع أنشطتها داخل المملكة.

ويبلغ رأسمال الشركة المصرح به والمدفوع بالكامل 500.000 ريال مقسماً على 500 سهم بقيمة 1.000 ريال للسهم الواحد.

ج) شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين

تأسست شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك السعودي الهولندي من خلال ملكية واستفادة مباشرة، بموجب سجل تجاري رقم 1010300250 تاريخ 1432/1/29هـ (الموافق 2011/1/4م) بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وتعمل الشركة كوكيل لبيع منتجات الشركة الوطنية للتأمين، وهي شركة زميلة. وتقع الإدارة العامة لشركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين في الرياض وتمارس جميع أنشطتها داخل المملكة.

ويبلغ رأسمال الشركة المصرح به والمدفوع بالكامل 500.000 ريال مقسماً على 50.000 سهم بقيمة 10 ريال للسهم الواحد.

د) الشركة الوطنية للتأمين

اشترى البنك حصة تبلغ 20 % من أسهم الشركة الوطنية للتأمين خلال عام 2008م بمبلغ 20 مليون ريال، وتصنف هذه الشركة على أنها شركة زميلة. وتمكن هذه الحصة الاستراتيجية البنك من تلبية احتياجات قطاع مصرفية الأفراد من نشاط التأمين. وقد تأسست الشركة الوطنية للتأمين بتاريخ 15 مايو 2010م، وبدأت نشاطها في 1 يوليو 2010م.

12 – سندات دين ثانوية

تتكون اقتراضات البنك طويلة الأجل كما في 31 ديسمبر 2015م من شريحتين من الصكوك المتوافقة مع الشريعة. وتستحق صكوك البنك المصدرة في عام 2012م بمبلغ 1.400 مليون ريال في عام 2019م، وتستحق الصكوك المصدرة في عام 2013م بمبلغ 2.500 مليون ريال في عام 2023م. ويمكن استرداد جميع هذه الصكوك حسب رغبة البنك بعد خمس سنوات من إصدارها وبعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.

وللمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم (14) من القوائم المالية الموحدة.

13– سياسة توزيع الأرباح

أ– بموجب المادة (49) من النظام الأساسي للبنك، توزع الأرباح السنوية الصافية التي تحدد بعد خصم كافة المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة خسائر الديون والاستثمارات المحتملة والالتزامات الطارئة وأي خصومات أخرى يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك على النحو التالي:

1– تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين حسب نصيبهم من صافي الربح. وسيتم خصم هذه المبالغ طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية. وسيدفع البنك هذه المبالغ للجهة المعنية.

2– يرحل ما لا يقل عن 25 % (خمسة وعشرين في المائة) من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة والضريبة كما ذكر في الفقرة (1) أعلاه للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.

3- يخصص من الباقي من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي النظامي والزكاة والضريبة مبلغ لا يقل عن 5 % (خمسة في المائة) من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين السعوديين وغير السعوديين على أن يتم توزيعه بنسبة المدفوع من قيمة أسهم السعوديين وغير السعوديين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة للمساهمين. فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح الصافية لا تكفي لدفع الأرباح للمساهمين، فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية. ولا يجوز للجمعية العامة للمساهمين أن تقرر توزيع نسبة أرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.

4- يستخدم الباقي – إن وجد – بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (1) و (2) و (3) السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة للمساهمين.

5- يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من المساهمين السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات اللازمة للاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى من صافي الأرباح بعد خصم الزكاة والضريبة. ويجب على كل من هاتين المجموعتين (المساهمين السعوديين وغير السعوديين) المساهمة في تلك الاحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخصم مساهمتهم من حصصهم في الأرباح الصافية.

الأسس المعتمدة:

عند مراجعة ووضع سياسة الأرباح السنوية سوف يسترشد مجلس الإدارة والإدارة العليا بالأسس التالية:

1- استدامة الأرباح:

من أجل بناء قيمة طويلة الأجل للمساهم ولثقة السوق في مستقبل البنك، فإنه ينبغي تقييم وتيرة توزيع الأرباح على أساس قدرة البنك في الاستمرار في دفعها في مستوى متكافئ أو مرتفع في المستقبل. كما يجب تحديد وتقييم المخاطر التي قد تهدد قدرة البنك في المحافظة على المستويات الحالية من الأرباح.

2- نمو البنك:

يجب ألا يعيق مبلغ ونوع ووتيرة توزيع الأرباح من قدرة البنك على تحقيق خطط نموه الاستراتيجية.

3- إدارة رأس المال:

خلال المراجعة السنوية وعند وضع سياسة الأرباح للعام الحالي يجب أن يتأكد مجلس الإدارة و الإدارة العليا من التالي:

- محافظة البنك على مستويات كافية من رأس المال من أجل تحقيق الحد الأدنى للمتطلبات النظامية المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.
- المحافظة على مستويات كافية من رأس المال لدعم أهداف النمو الاستراتيجي للبنك بالشكل المنصوص عليه في خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية.
- الأخذ في الاعتبار أي تغيرات مقترحة للحد الأدنى لمستويات رأس المال التي تقرها لجنة بازل وعدم الإبقاء على رأس مال يتجاوز المتطلبات المنصوص عليها في الفقرات الواردة في البندين (1) و (2) أعلاه.

14- اقتراح الأرباح النقدية وأسهم المنحة:

بلغ إجمالي الأرباح المقترح توزيعها لعام 2015م مبلغ 297.20 مليون ريال والذي يمثل انخفاضاً بنسبة 52 % عن العام السابق. و يخضع توزيع الأرباح إلى موافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في اجتماعها الذي سيعقد خلال عام 2016م، وسيتم دفعها للمساهمين في المواقع والتواريخ التي سيحددها مجلس الإدارة.

كما اقترح مجلس الإدارة زيادة رأس مال البنك بنسبة 100 % من 5.715.36 مليون ريال إلى 11.430.72 مليون ريال والتي ستتم عن طريق توزيع سهم مجاني لكل سهم. ويخضع هذا الاقتراح لموافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين والذي سينعقد خلال النصف الأول من عام 2016م .

15- كبار المساهمين

فيما يلي كبار المساهمين الذين يملكون خمسة بالمائة وأكثر من رأسمال البنك خلال عام 2015م.

	1 يناير 2015م		31 ديسمبر 2015م		
	الأسهم المملوكة	%	الأسهم المملوكة	%	التغير
بنك إيه بي أن أمرو.ان. في.	190,512,000	40	228,614,400	40	-
شركة العليان السعودية للاستثمار	103,813,391	21.80	124,200,000	21.73	(0.07)
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	49,598,398	10.41	60,058,458	10.51	0.09

16- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. وتتم هذه المعاملات بنفس شروط التعامل العادلة مع الأطراف الأخرى وتخضع للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي بالإضافة إلى سياسة البنك الداخلية لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

إن الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

(بآلاف الريالات)	2015	2014
بنك أي بي أن أمرو إن.في		
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	13,744	107,608
استثمارات	-	93,850
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	28,307	42,343
المشتقات بالقيمة العادلة، صافي	(1,976)	(8,456)
التعهدات والالتزامات المحتملة	160,677	151,965
الشركات الزميلة وكبار المساهمين الآخرين وشركاتهم الشقيقة التي يمارس عليها تأثير جوهري		
قروض وسلف	711,330	603,101
المشتقات بالقيمة العادلة، صافي	11,205	5,007
استثمارات	40,000	40,000
ودائع العملاء	6,264,673	7,356,400
سندات دين ثانوية	722,000	722,000
التعهدات والالتزامات المحتملة	48,215	2,803
صناديق الاستثمار المدارة من قبل المجموعة		
استثمارات	147,566	135,382
قروض وسلف	170,775	23,885
سندات دين ثانوية	15,000	15,000
ودائع العملاء ، صافي	361,607	408,935
المشتقات بالقيمة العادلة، صافي	10,502	-

يقصد بكبار المساهمين الآخرين (باستثناء المساهم غير السعودي) أولئك الذين يمتكلون 5 % أو أكثر من رأس المال المصدر للبنك. إن الدخل والمصاريف المترتبة من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

(بآلاف الريالات)	2015	2014
دخل عمولات خاصة	14,901	15,404
مصاريف عمولات خاصة	96,151	92,614
أتعاب خدمات بنكية، صافي	2,609	3,632
أتعاب خدمات إدارية	18,719	12,835
مصاريف عمومية وإدارية	23,499	18,751
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	3,708	3,720
تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة	47,829	40,227

17 – مجلس الإدارة

فيما يلي بيان بصفة عضوية أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2015م وعضويتهم في الشركات المساهمة الأخرى:

الإسم	صفة العضوية	العضوية في الشركات المساهمة الأخرى
المهندس / مبارك عبدالله الخفرة (الرئيس)	عضو مستقل	شركة التصنيع الوطنية، شركة ملاذ للتأمين، شركة الخليج للكيماويات والزيوت الصناعية، شركة التصنيع والصحراء للأوليفينات
السيدة/ لبنى سليمان العليان (نائب الرئيس)	عضو غير تنفيذي	شركة شلومبرقر
الأستاذ/سليمان عبدالله القاضي	عضو مستقل	الشركة السعودية للكهرباء، شركة التطوير الكيميائي، شركة الصناعات الكيميائية الأساسية، الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني
الأستاذ/ عبدالهادي علي شايف	عضو مستقل	شركة بوبا العربية للتأمين، الشركة السعودية للخدمات الارضية
الأستاذ/ إياد عبدالرحمن الحسين	عضو غير تنفيذي	الشركة الوطنية للرعاية الطبية
الأستاذ/ أحمد فريد العولقي	عضو مستقل	البنك السعودي التونسي،شركة سافاناد للاستثمار، شركة التعاونية للتأمين
الأستاذ / يان كوبمان	عضو غير تنفيذي	–
الدكتور/ بيرند فان ليندر	عضو تنفيذي	الشركة الوطنية للتأمين
الأستاذ/ خافيير مالدونادو	عضو غير تنفيذي	–
الأستاذ/ سورن كرينج نيكولايزن	عضو غير تنفيذي	–

عقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال العام حسب الجدول الموضح أدناه:

الاسم	عدد الجلسات التي تم حضورها	28 يناير 2015م	7 ابريل 2015م	2 يوليو 2015م	15 ديسمبر 2015م
المهندس / مبارك عبدالله الخفرة (الرئيس)	4	✓	✓	✓	✓
السيدة/ لبنى سليمان العليان (نائب الرئيس)	4	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ عبدالهادي علي شايف	4	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ سليمان عبدالله القاضي	4	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ إياد عبدالرحمن الحسين	4	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ أحمد فريد العولقي	3	✓	✗	✓	✓
الأستاذ/ خافيير مالدونادو	3	✓	✗	✓	✓
الأستاذ / يان كوبمان	4	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ سورن كرينج نيكولايزن	4	✓	✓	✓	✓
الدكتور/ بيرند فان ليندر	4	✓	✓	✓	✓

✓ : حضور ✗ : غياب

لجان مجلس الإدارة

يوجد أربعة لجان منبثقة عن مجلس الإدارة هي: اللجنة التنفيذية و لجنة المراجعة و لجنة الترشيحات والمكآفآت ولجنة المخاطر التابعة للمجلس.

1) اللجنة التنفيذية

يتم تعيين اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة حسب المادة 26 من النظام الأساسي للبنك. وتعاون اللجنة التنفيذية مجلس الإدارة في حدود السلطات المخولة لها منه، كما تتولى المهام التي يعهد المجلس إليها بها. ولكن لا يكون للجنة سلطة تعديل أي قرار يصدره المجلس أو قواعد أو لائحة يضعها. وتتكون من رئيس مجلس الإدارة وأربعة من أعضاء المجلس.

عقدت اللجنة التنفيذية ستة اجتماعات خلال العام.

وفيما يلي أعضاء اللجنة التنفيذية:

المهندس / مبارك عبدالله الخفرة (رئيس اللجنة)
السيدة/ لبنى سليمان العليان
الأستاذ / عبدالهادي علي شايف
الأستاذ/سورن كرينج نيكولايزن*
الدكتور / بيرند فان ليندر

*تنحى الأستاذ/ خافيير مالدونادو من منصبه كعضو في اللجنة التنفيذية بتاريخ 2015/10/04م وحل محله الأستاذ/سورن نيكولايزن في عضوية اللجنة اعتباراً من تاريخه.

2) لجنة المراجعة

إن لجنة المراجعة هي لجنة فرعية يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة. وهذه اللجنة مسؤولة عن الإشراف على جميع المواضيع الخاصة بالرقابة في البنك. وتشرف لجنة المراجعة على أداء واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية والعمل بتوصياتها. وتقوم اللجنة بإجراء المناقشات الدورية مع الإدارة و المراجعين الداخليين و الخارجيين عن المواضيع التي تؤثر على القوائم المالية الموحدة والرقابة الداخلية. وتقوم لجنة المراجعة بإخطار مجلس الإدارة عن أعمالها.

عقدت لجنة المراجعة أربعة اجتماعات خلال العام.

وفيما يلي أعضاء لجنة المراجعة:

الأستاذ / سليمان عبدالله القاضي (رئيس اللجنة)
الأستاذ / صالح حسن حسين
الأستاذ / مفضل عباس محمد علي

3) لجنة الترشيحات و المكافآت

بناء على المادة (15) من نظام حوكمة الشركات الصادر بقرار من هيئة السوق المالية رقم 1-212-2006 بتاريخ 1427/10/21هـ (الموافق 2006/11/12م) و بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة للمساهمين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 مارس 2008م، فقد قام مجلس الإدارة بتكوين لجنة منفصلة للترشيحات والمكافآت. وتتضمن واجبات ومسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت مايلي:

1. التوصية بخصوص التعيينات في مجلس الإدارة
2. القيام بالمراجعة السنوية لمتطلبات المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة.
3. القيام بمراجعة هيكل مجلس الإدارة وضمان عدم وجود تضارب في المصلحة بالنسبة للعضوية في المجلس.
4. وضع سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا في البنك.

وعقدت لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعين خلال العام.

وفيما يلي أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت:

الأستاذ / عبدالهادي علي شايف (رئيس اللجنة)
السيدة / لبنى سليمان العليان
المهندس / مبارك بن عبدالله الخفرة
الأستاذ / خافيير مالدونادو
الأستاذ /سليمان عبدالله القاضي
الأستاذ/أحمد فريد العولقي

كما تم تعديل سياسات التعويضات في البنك حسب الضرورة من أجل الالتزام بقوانين بازل.

4) لجنة المخاطر التابعة للمجلس

بناء على المادة (78) من المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مقام مؤسسة النقد العربي السعودي في يونيو من عام 2012م، قام مجلس الإدارة بتكوين لجنة منفصلة للمخاطر يرأسها عضو غير تنفيذي لمساعدة المجلس في الإشراف على عملية إدارة المخاطر. وترتبط لجنة المخاطر التابعة للمجلس بشكل مباشر بمجلس الإدارة وتتضمن واجبات ومسؤوليات اللجنة مايلي:

1. تقديم الإشراف والمشورة للمجلس فيما يتعلق بالمخاطر القائمة والمحتملة، بما في ذلك دون حصر، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

2. تقييم ومراقبة كفاية وفعالية إطار إدارة المخاطر في البنك والإشراف عليه لضمان تحديد وقياس وتجميع المخاطر والإبلاغ عنها بشكل فاعل، بما في ذلك تحديد الرغبة في المخاطرة والقدرة على تحمل المخاطر.

3. معاونة المجلس في أي مسائل أخرى قد يطلبها.

عقدت لجنة المخاطر التابعة للمجلس أربعة اجتماعات خلال العام.

وفيما يلي أعضاء لجنة المخاطر:

الأستاذ / أحمد فريد العولقي (رئيس اللجنة)
الأستاذ / إياد عبدالرحمن الحسين
الأستاذ / سورن كرينج نيكولايزن

18 – المكافآت و التعويضات لأعضاء مجلس الإدارة و كبار التنفيذيين

(آلاف الريالات)

البيان	أعضاء المجلس التنفيذيين	أعضاء المجلس غير التنفيذيين	ستة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات في البنك بما فيهم العضو المنتدب ومدير عام المالية
الرواتب والتعويضات	لايوجد	لايوجد	9,748
البدلات	لايوجد	لايوجد	3,482
المكافأت الدورية والسنوية	لايوجد	لايوجد	لايوجد
الحوافز	لايوجد	لايوجد	14,800
أي تعويضات أو مزايا أخرى عينية تدفع بشكل شهري أو سنوي	لايوجد	3,096	لايوجد

19– مصالح أعضاء مجلس الإدارة و كبار التنفيذيين (وأزواجهم وأولادهم القصر)

أعضاء مجلس الإدارة

إن الأسهم التي يملكها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (شاملة أسهم ضمان العضوية البالغة (1000) سهم لكل عضو) في بداية ونهاية عام 2015م موضحة في الجدول أدناه.

الاسم	عدد الأسهم كما في 1 يناير 2015م	عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2015م
المهندس / مبارك عبدالله الخفرة (الرئيس)	9,000	3,160
السيدة / لبنى سليمان العليان (نائب الرئيس)	25,380	30,456
الأستاذ / أحمد فريد العولقي	1,440	1,728
الأستاذ / سليمان عبدالله القاضي	22,347	21,439
الأستاذ / عبدالهادي علي شايف	100,000	120,000
الأستاذ / إياد عبدالرحمن الحسين	-	-
الأعضاء المعينين من قبل الشريك الأجنبي	4,000	4,000

كبار التنفيذيين

إن الأسهم التي يملكها كبار التنفيذيين في بداية ونهاية عام 2015م موضحة في الجدول أدناه:

الاسم	عدد الأسهم كما في 1 يناير 2015م	عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2015م
الأستاذ / فواز العنزي	199	-
الأستاذ / يعقوب العريني	4,515	-

20- المراجعين الخارجيين

خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين الذي عقد بتاريخ 1436/05/26هـ (الموافق 17 مارس 2015م) تم تعيين السادة/ الفوزان والسدحان (عضو شركة كي بي أم جي) والسادة/ ارنيست ويونغ كمراجعين خارجيين مشتركين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

21- الزكاة وضريبة الدخل والمدفوعات الأخرى

يتم تسديد الزكاة وضريبة الدخل كما يلي:

أ) المساهمين السعوديين

بلغت الزكاة الشرعية المستحقة على المساهمين السعوديين لعام 2015م حوالي 35 مليون ريال سعودي (64 مليون ريال في عام 2014م) والتي ستحسم من حصتهم من توزيعات الأرباح المستقبلية. وسوف يحسم مبلغ الزكاة والبالغ 94 مليون ريال (86 مليون ريال في عام 2014م) من الأرباح لهذا العام بحيث يصبح صافي ربح السهم 0.25 ريال (1 ريال في عام 2014م).

ب) المساهمين غير السعوديين

بلغت ضريبة الدخل المستحقة على المساهمين غير السعوديين عن حصتهم من الدخل لعام 2015م حوالي 164 مليون ريال سعودي (140 مليون ريال في عام 2014م). وسوف يخصم مبلغ الضريبة البالغ 68 مليون ريال (64 مليون ريال في عام 2014م) من الأرباح لهذا العام بحيث يصبح صافي ربح السهم 0.22 ريال للسهم (0.92 ريال في عام 2014م).

ج) الجهات الحكومية

يوضح الجدول أدناه المدفوعات الرئيسية للجهات الحكومية:

المدفوعات (آلاف الريالات)	2015	2014
الزكاة وضريبة الدخل	263,901	222,283
التأمينات الاجتماعية	56,668	50,627
رسوم تأشيرات وجوازات	669	604
الإجمالي	**321,238**	**273,514**

22- برنامج الأسهم

أطلق البنك السعودي الهولندي وشركاته التابعة (ويشار إليهم فيما بعد بـ "المجموعة") في يناير من عام 2008م برنامج منحة الأسهم (وسيشار إليه فيما بعد بـ"البرنامج") للموظفين التنفيذيين وكبار موظفي المجموعة (وسيشار إليهم فيما بعد بـ " الموظفين المؤهلين") وذلك بناءً على موافقة مجلس الإدارة على الخطة الأولية خلال اجتماعه المنعقد في 10 ذو القعدة 1428هـ (الموافق 20 نوفمبر 2007م) وموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي بخطابها في تاريخ 26 صفر 1429هـ (الموافق 4 مارس 2008م). وتم تعديل شروط استحقاق الأسهم في عام 2009م بموجب موافقة مجلس الإدارة خلال اجتماعه بتاريخ 5 شعبان 1430هـ (الموافق 27 يوليو 2009م) وموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي بخطابها في تاريخ 20 ذوالقعدة 1430هـ (الموافق 9 نوفمبر 2009م). وحسب الخطة المعدلة فإن الموظفين المؤهلين سوف يستلمون أسهم من البنك في حالة تحقيقهم الشروط والأحكام التالية:

- يطلب من الموظفين المؤهلين الاستمرار في خدمتهم لدى المجموعة لمدة سنتين من تاريخ المنحة من أجل استحقاقهم لنصف الأسهم الممنوحة لهم وسنة أخرى لامتلاك الجزء المتبقي من الأسهم.
- أن يحقق البنك أهداف نمو محددة حسب موافقة مجلس الإدارة حيث ينتج عن تحقيق كل هدف قيمة معينة للأسهم للموظفين المؤهلين.

وبموجب أحكام البرنامج، لن تصبح المجموعة المالك القانوني لهذه الأسهم في أي وقت وحتى تحين فترة استحقاق تلك الأسهم فهي لن تحصل على أي حق في التصويت. وبموجب البرنامج، فإن شركة السعودي الهولندي المالية ستدير صندوق برنامج أسهم الموظفين وستعمل وفقاً للأحكام والشروط التي وافق عليها مجلس إدارة البنك في الاجتماع المشار إليه أعلاه ومؤسسة النقد العربي السعودي في خطابها المشار إليه أعلاه. وإن أي تعديلات أخرى على أحكام وشروط البرنامج تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

وللمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم (38) من القوائم المالية الموحدة.

23- الأنظمة المطبقة

التزم البنك السعودي الهولندي بأحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات والأنظمة الصادرة عن مقام مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية. وفي حال وجود أي اختلاف في الأنظمة المطبقة، فإن البنك يلتزم بالأنظمة الحالية التي تحكم عمل البنوك والشركات المساهمة قبل تأسيس هيئة السوق المالية.

دفع البنك خلال عام 2015م مبلغ 1.126.819 ريال الذي يمثل الغرامات التي فرضتها الجهات الإشرافية في المملكة على البنك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجهة التي فرضت الغرامة	المبلغ (بالريال)
مؤسسة النقد العربي السعودي	206,319
هيئة السوق المالية	800,000
غرامات لوحات أجهزة الصراف الآلي وغرامة بلدية	120,500
الإجمالي	**1,126,819**

24- إقــرارات

يقر مجلس إدارة البنك السعودي الهولندي بما يلي:

- أن سجلات الحسابات أُعدّت بالشكل الصحيح.

- أنه يتم إعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية بما في ذلك معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقاً لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي. وبما أن البنك يقوم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لايوجد حاجة لإعداد خطة من قبل مجلس الإدارة عن تفاصيل معايير المحاسبة الدولية ومراحل تطبيقها كما جاء في تعميم هيئة السوق المالية رقم ص/16/383/1 وتاريخ 2016/01/13م.

- أن نظام الرقابة الداخلية أُعدّ على أسس سليمة ونُفّذ بفاعلية.

- أنه لا يوجد لدى البنك أي اتفاقيات تعتبر أحد أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المدير المالي أو أي من تابعيهم له مصلحة مادية فيها، باستثناء ما تم ذكره في البند الخاص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في هذا التقرير.

- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

- بناء على توصية لجنة المراجعة، وافق مجلس الإدارة على القوائم المالية الموحدة لعام 2015م بتاريخ 27 يناير 2016م.

قام البنك بتطبيق كافة أحكام لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. باستثناء اتباع أسلوب التصويت التراكمي لاختيار أعضاء مجلس الإدارة، والذي لم تعتمده الجمعية العامة غير العادية للبنك في اجتماعها بتاريخ 6 اكتوبر 2012م.

خاتمـة

يتشرف مجلس إدارة البنك السعودي الهولندي بتوجيه أسمى آيات الشكر والتقدير إلى حكومة خادم الحرمين الشريفين وإلى سمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وإلى معالي وزير المالية ومعالي وزير التجارة والصناعة ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ومعالي رئيس هيئة السوق المالية لما يقدمونه من دعم متواصل للقطاع المصرفي بالمملكة.

كما يتوجه المجلس بشكره وتقديره إلى جميع مساهمي البنك وعملائه ومراسليه على ثقتهم المستمرة ودعمهم المتواصل، وإلى إدارة البنك وموظفيه على إخلاصهم وكفاءتهم وعملهم كفريق، والذين لولا جهودهم لما تمكن البنك من تحقيق هذه النتائج.

والله الموفق،

مجلــس الإدارة

اعـتـزازنـا

ثقتنا في اقتصاد المملكة هي وراء التوصية بمضاعفة رأس مال البنك إلى **11.46 مليار ريال.**

بيان الرقابة الداخلية

تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد نظام رقابة داخلي كافي وفعال والمحافظة عليه، ويشمل هذا النظام السياسات والإجراءات التي صممت تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

ويشتمل نطاق إدارة المراجعة الداخلية – وهي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية – على تقييم فاعلية وكفاية نظام الرقابة الداخلي في البنك، بالإضافة إلى تقديم تأكيد معقول عن قيام الإدارة بتطبيق السياسات والإجراءات الموضوعة والالتزام بها. كما يتم رفع جميع نتائج التقييم الجوهرية التي قامت بها إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة والتي تراقب بدورها كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلي بشكل مستمر وذلك لضمان الحد من المخاطر المحددة حفاظًا على مصلحة البنك.

تبذل جميع إدارات البنك جهود متضافرة وموحدة لتحسين قاعدة البيئة الرقابية وذلك من خلال المراجعة المستمرة وتبسيط الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور في الرقابة. تعتبر كل إدارة تقع تحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا مسؤولة عن مراقبة تصحيح القصور في الرقابة المحددة من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين، وتقوم إدارة الالتزام بضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية وسياسات وإجراءات البنك الداخلية من خلال التطبيقات الآلية المركزية والفحوصات الفعلية.

تم تصميم نظام الرقابة الداخلي للبنك لتزويد المجلس بتأكيد معقول عن إدارة المخاطر وذلك لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية. وبغض النظر عن مدى جودة تصميم نظام الرقابة الداخلي إلا أنه ذا محدودية وقد لا يمنع أو يرصد جميع أوجه القصور في الرقابة، وعلاوة على ذلك فإن توقعات التقييمات الحالية لفاعلية النظام للفترات المستقبلية خاضع لاحتمالية عدم كفاية الرقابة بسبب تغير في الظروف أو في الالتزام بالسياسات والإجراءات.

بناءً على توصيات مؤسسة النقد العربي السعودي من خلال إرشاداتها عن الرقابة الداخلية، قامت الإدارة باعتماد إطار رقابة داخلي متكامل.

تقوم لجنة المراجعة أيضًا بمراجعة تقرير تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلي المعد من قبل إدارة المراجعة الداخلية في البنك، ولا يشتمل هذا التقرير على أوجه الضعف الجوهرية لإطار الرقابة الداخلي للبنك التي لم تنتهي الإدارة من معالجتها بالشكل الكافي.

وفقًا لنتائج التقييم المستمر الذي أجرته الإدارة خلال السنة، ترى الإدارة أن نظام الرقابة الداخلي الحالي للبنك كافي ويعمل بشكل فعال ويتم مراقبته باستمرار. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة تسعى باستمرار لتحسين وتعزيز نظام الرقابة الداخلي للبنك.

وبناءً على ماسبق ذكره، اعتمد مجلس الإدارة تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلي بالشكل المحدد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

المدراء التنفيذيون

الصف الأمامي (من اليمين لليسار)

الأستاذة مها السديري
أمانة سر مجلس الإدارة والحوكمة

الأستاذة مي الهوشان
الموارد البشرية

الأستاذ لاف كاتاريا
رئيس العمليات التشغيلية

د. بيرند فان ليندر
العضو المنتدب

الأستاذ محمد آل الشيخ
الخزينة

الأستاذ مفيد الجشي
مصرفية المنشآت الكبيرة

الأستاذ خلدون الفاخري
إدارة المخاطر

الصف الخلفي (من اليمين لليسار)

الأستاذ فواز الكسار
التدقيق الداخلي

الأستاذ جون ماسيدو
الإدارة المالية

الأستاذ فرانك هامر
المجموعة الدولية و التعاملات المصرفية

الأستاذ يعقوب العريني
إدارة الالتزام

الأستاذ حسام الخيال
مصرفية الشركات

الأستاذ ماجد الغانمي
تقنية المعلومات

الأستاذ علي عمران
الخدمات المالية للأفراد والمصرفية الإسلامية

الأستاذ معروف شويكه
الإدارة القانونية

الأستاذ بندر القعيطي
شبكة الفروع

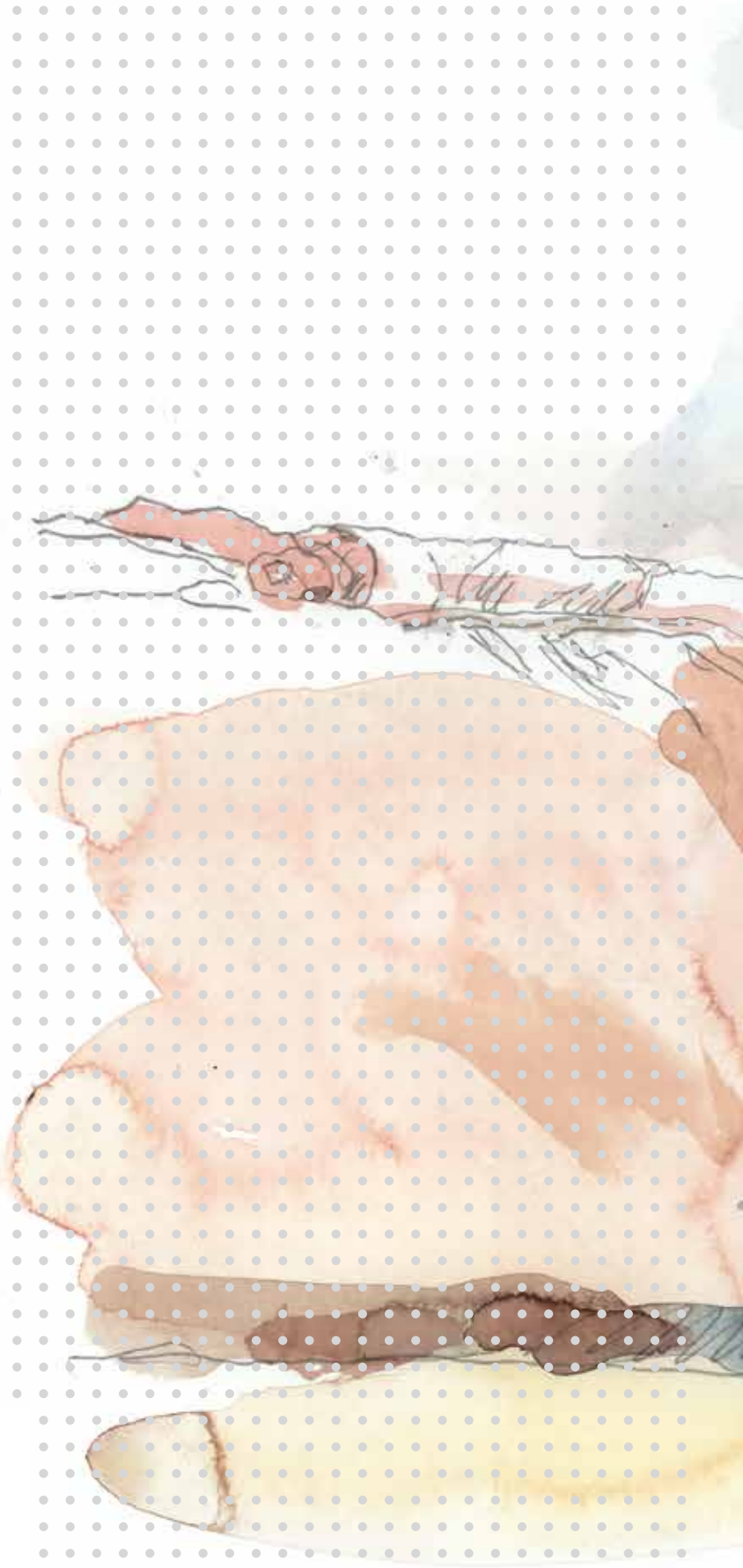

نظرة شاملة للنشاط التجاري

نظرة شاملة للنشاط التجاري

نظرة شاملة للنشاط التجاري

شهد الاقتصاد العالمي اضطرابات حادة خلال العام 2015م. ولم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عن تلك التحديات، حيث واجه الاقتصاد الوطني ضغوطاً ملحوظة على خلفية استمرار الهبوط الحاد لسعر النفط في الأسواق العالمية. ومع ذلك، سعت الحكومة السعودية للحد من تأثير تلك الضغوط على التنمية الاقتصادية في المملكة، وخاصة في مجال البنية التحتية التي تعد المحرك الرئيسي للقطاع الخاص، والذي يـُعتبر البنك السعودي الهولندي جزءاً أساسياً منه.

وعلى الرغم من تلك التقلبات والتحديات، شهد البنك نجاحاً متميزاً خلال الأشهر الاثني عشر، حيث استطاع تحقيق أرباح قياسية للعام الخامس على التوالي، كما في نهاية عام 2015م. وبلغ صافي أرباح البنك 2,022 مليون ريال، وهو الأعلى في تاريخه على مدار 90 عاماً، متجاوزاً لأول مرة على الإطلاق عتبة الـ 2,000 مليون ريال.

وكان هذا الأداء المتميز نتيجة مباشرة للاستراتيجية المرتكزة على العملاء، والجهود المبذولة لتنمية وتنويع منتجات وخدمات البنك التي لاقت تجاوباً واسع النطاق من قبل العملاء الحاليين والجدد، سواء من الأفراد أو الشركات. ويعود ذلك أيضاً إلى التوسع المستمر في شبكة فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي، فضلاً عن تعزيز الخدمات المصرفية الإلكترونية والتطبيقات الرقمية.

وارتفعت ودائع العملاء إلى 88.8 مليار ريال، بزيادة قدرها 15.6%، وترافق ذلك مع ارتفاع في القروض والسلف بنسبة 16.9% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 76.1 مليار ريال. كذلك شهدت إيرادات البنك زيادة كبيرة، حيث ارتفع دخل العمليات و صافي دخل العمولات الخاصة بنسبة 13.1% و 16.9% على التوالي مقارنة بالعام السابق، كما ارتفع الدخل من الرسوم على امتداد جميع أقسام البنك بنسبة 7.1%. وبالتزامن مع ذلك، ارتفعت حقوق المساهمين خلال السنة لتصل إلى 12 مليار ريال، حيث بلغ صافي أرباح السهم الواحد 3.54 ريال مقابل 3.19 ريال في العام السابق.

وسجلت إجمالي موجودات البنك خلال عام 2015م نمواً قوياً لتصل إلى 108.1 مليار ريال، وهي أعلى قيمة للموجودات في تاريخه، بزيادة بلغت 11.9% منذ نهاية عام 2014م. في المقابل، واصلت المصاريف التشغيلية والنفقات الرأسمالية ارتفاعها، على الرغم من الجهود الحثيثة لترشيدها. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى زيادة رواتب ومكافآت الموظفين، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى مخصصات خسائر الائتمان.

إلتزامنا

دعمنا مستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الموقع الإلكتروني **"أدوات أساسية لأصحاب الأعمال"** وعبر برنامج كفالة.

من جهتها واصلت المجموعة المصرفية للأفراد جهودها الهادفة لتلبية احتياجات العملاء على مدار العام، حيث قامت بإطلاق مجموعة من المبادرات الجديدة، بما في ذلك المنتجات المصرفية الخاصة بقروض العملاء والتمويل العقاري وبطاقات الائتمان. وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في حجم محفظتها الاستثمارية التي وصلت إلى 3.8 مليار ريال، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى النمو في فئات القروض الشخصية والسكنية، فضلاً عن زيادة بنسبة 20% في الحسابات الجارية للعملاء. وفي ظل تلك المؤشرات الإيجابية، جرى توسيع شبكة فروع البنك لتصل إلى 60 فرعاً في أنحاء المملكة، بالإضافة إلى ما يزيد على 500 جهاز صراف آلي. كذلك شهدت مصرفية الجوال نمواً ملحوظاً، نظراً لارتفاع عدد مستخدمي الجوال والإنترنت بنسبة 33% مقارنة بالعام الماضي. وعلاوة على ذلك ، تم تعزيز برنامج المكافآت "تدلل" من البنك ، كما تم طرح منتج التمويل الشخصي الجديد " النقد الميسر" . وقد انعكس نجاح المصرفية الشخصية بحصولها على عدة جوائز عالمية واقليمية نظراً للجودة العالية التي تتمتع بها خدماتها .

وعملت المجموعة المصرفية للشركات ذات التاريخ العريق من النجاح ، على تقديم الدعم القوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللشركات الكبيرة. وتم تحقيق نمو كبير خلال العام في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث حققت كل من الأصول والعوائد نمواً تجاوز 25%. علاوة على ذلك، أظهر كل من الدخل من الحلول التحوطية والأتعاب من الاستشارات للشركات نمواً قوياً. ويعزا جزء من هذا النمو إلى التزام البنك ببرنامج "كفالة" بين جميع البنوك السعودية وصندوق التنمية الصناعية السعودي والذي ركز بشكل قوي على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما بالنسبة للشركات الأكبر، فقد حافظت المجموعة المصرفية للمؤسسات الكبيرة على دورها كرائدة في تقديم المنتجات والخدمات والحلول. وواجهت الخدمات التجارية ، رغم ذلك، انخفاضاً هامشيا في دخلها. وحصلت مصرفية الشركات أيضاً على العديد من الجوائز المحلية و الإقليمية تقديراً لجهودها وإنجازاتها.

واستمرت إدارة الخزينة في لعب دور ريادي في النمو الذي حققه البنك خلال العام. وعلى الرغم من الصعوبات السائدة في الأسواق العالمية ، إلا أنها تمكنت من الحفاظ على مستويات جيدة من السيولة في حين تم تحقيق نمو غير مسبوق في الدخل الرئيسي. كما تم تحقيق عائد قياسي من المبيعات نتيجة استمرار النمو في العمل المؤسسي للبنك حيث واصلت قاعدة العملاء في النمو.

وواصل التمويل التجاري تحقيق أداء قوي حيث جرت هيكلة عدد من الصفقات للعملاء خلال العام، وعززت المنصة الجديدة لمصرفية الإنترنت من سهولة قيام العملاء بالتعامل من خلالها مع الضمانات والاعتمادات المستندية.

وحافظت إدارة النقد على مسار نمو أعمالها مع عروض مصرفية الإنترنت للشركات في البنك والمتكاملة مع نقاط البيع وتحصيل النقد وتقديم الحلول.

وبقي الطلب على المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة قوياً خلال عام 2015 مع قيام البنك بطرح حلول مبتكرة وتمويل شخصي متجدد تحت مسمى "النقد الميسر". علاوة على ذلك، استمر قسم التمويل الإسلامي في لعب دور نشط في دعم الشركات والمؤسسات الراغبة في متابعة أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة.

في غضون ذلك، استمرت المجموعة المصرفية للمنشآت الكبيرة في أن تكون رائدة في المراسلة المصرفية مع عدة مؤسسات مالية دولية تعمل حالياً على استخدام البنك السعودي الهولندي لتقديم خدماته لعملاء تلك المؤسسات الذين يعملون في المملكة العربية السعودية.

اهتمامنا بعملائنا

إعادة إطلاق **برنامج مكافآت تدلل**، ليصبح أكثر شمولية ويكافئ عملاءنا على مجمل علاقتهم المصرفية معنا.

وفي مجالات الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الثروات ، حافظت شركة السعودي الهولندي المالية على دورها كشركة رائدة في مجال توفير منتجات استثمارية متميزة وخدمات استشارية. ونظراً للشريحة الملحوظة في حجم التعاملات على تداول، فقد أثبت عام 2015م أنه كان عام تحدي لأعمال شركة السعودي الهولندي المالية في الوساطة وإدارة الأصول ، حيث شهد هذين النشاطين انخفاضاً في العائد. ومع ذلك، حقق الدخل من المصرفية الاستثمارية نمواً ملحوظاً بالمقارنة مع العام السابق.

ولم يكن أياً من نجاح البنك السعودي الهولندي ليتحقق لولا الإدارة المتخصصة والمؤهلة وكذلك تفاني الموظفين. ومن أجل ضمان توفر الجودة ، رسخ البنك التزاماً أكبر في الاستثمار في الكوادر السعودية المحلية، عبر طرح برنامج الخريجين المصمم خصيصاً لإعداد الكوادر السعودية الشابة للعمل في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى تشجيع الموظفين على مبدأ القيادة والتنقل بين الإدارات على كافة المستويات. ونتيجة لذلك ، شارفت نسبة السعودة حاليا على 90% وهي نسبة يمكن مقارنتها إيجابياً مع تلك التي وصلت إليها البنوك المنافسة.

وعملت النجاحات التي تمت خلال عام 2015م على إيجاد منصة ثابتة تمكن البنك من أن يبني عليها بثقة في السنوات القادمة وهو يتحرك بنجاح نحو إكمال مائة سنة على وجوده في المملكة.

المجموعة المصرفية للشركات

استمرت المجموعة المصرفية للشركات خلال عام 2015م في أدائها القوي عبر دعم الشركات المتوسطة الحجم والعملاء من الشركات الكبيرة. توزعت التغطية على شرائح لتوفير تركيزاً محكماً لكل شريحة. وحافظ البنك على مركزه في أن يكون المزود الأفضل للحلول الشاملة والمخصصة للشركات الكبيرة من خلال توفير مجال واسع من السيولة وحلول مخاطر الائتمان والتي تشتمل على عمليات الإقراض الأساسية ، والتمويل التجاري، والتمويل المركب والحلول التحوطية والاستثمارية بالإضافة إلى إدارة النقد التي تضم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية و التي تقع ضمن أعمال مصرفية المنشآت.

وارتفع إجمالي العائد من هذه الشريحة بأكثر من 20% بحيث حقق عوائد ثابتة ذات مخاطر معدلة على رأس المال. ويمكن أن يعزا هذا النمو بشكل رئيسي إلى التزام البنك بتقديم خدماته لعملائه في هذه الشريحة الأساسية من خلال الاستثمار الاستراتيجي في منتجات جديده وقدراته التي تمكنه من تلبية احتياجات عملائه بشكل أفضل. وبقي البيع المتقاطع للمنتجات والخدمات القائمة حالياً المساهم الحيوي للأداء الإجمالي المتطور لهذا القطاع.

وخلال العام القادم، وتماشياً مع استراتيجيته في أن يكون البنك الذي تختاره المملكة دائماً، سوف يستمر البنك السعودي الهولندي وبثبات في الاستفادة والبناء على تلك التغطية المتماسكة في هذه الشريحة مدعومة بالتفاؤل لمحفظة المنتجات وفقاً لمعايير قبول المخاطر في البنك.

المجموعة المصرفية للأفراد

إستمرت المجموعة المصرفية للأفراد في عام 2015م في تركيز أنشطتها على ان يكون العميل محور اهتمامها، وعلى دعم الرؤية في أن يكون"البنك الذي تختاره المملكة دائما".

وخلال هذا العام، تمت إضافة 5 فروع إلى الشبكة المتنامية حيث وصل عدد الفروع إلى 60 فرعاً ، كما تمت إضافة 119 جهاز صراف آلي جديد، بحيث وصل عدد الأجهزة حتى نهاية العام إلى 501 جهازاً.

واستمراراً في خطة البنك الخاصة بتعزيز برنامج مكافآت العملاء " تدلل" فقد وصل عدد الشركاء التجاريين الذين يمكن استرداد النقاط لديهم لأكثر من 100 شريك في أنحاء المملكة بينما تم طرح الخدمة الذاتية لاسترداد النقاط من خلال أجهزة الصراف الآلي للبنك السعودي الهولندي على مدار الساعة.

وتعزيزاً لريادته في السوق، طرح البنك بطاقة "الفرسان" الائتمانية بالمشاركة مع الخطوط الجوية العربية السعودية والتي تعتبر من أقوى بطاقات الفرسان الائتمانية من حيث الأميال. وطرح البنك منتج التمويل الشخصي "النقد الميسر" والذي يوفر للعملاء المرونة والسهولة في الاستخدام والتسديد.

واستمرت مصرفية الإنترنت ومصرفية الجوال في النمو حيث ارتفع عدد المتعاملين بهما بنسبة 32% و 57% خلال العام. علاوة على ذلك ، أطلقت المجموعة المصرفية للأفراد جيلاً جديداً ومبتكراً من تطبيق مصرفية الجوال الذي يمنح مستخدميه المزيد من الراحة والخدمات. وقد مكنت هذه التحسينات في القنوات الإلكترونية للبنك من الحصول على التقدير والاعتراف إقليمياً ودولياً كأفضل بنك في مجال مصرفية الانترنت في المملكة العربية السعودية من قبل مجلة "Bankers Middle East" ومجلة "Global Banking and Finance Review".

وقد ساعدت كلاً من تلك الأنشطة والمنتجات في نمو قاعدة العملاء والودائع التي لا يحتسب عليها فوائد بنسبة 20.3%

إدارة التمويل الإسلامي

استمر النمو في طلب العملاء على المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، وقد استجاب البنك مرة أخرى لهذا الأمر من خلال طرحه حلول مبتكرة لعملاء المصرفية الشخصية، فقد طرح البنك منتج النقد الميسر وبطاقة الفرسان الائتمانية. بينما طرح البنك لعملائه من الشركات والمؤسسات الكبيرة منتج تمويل الذمم المدينة والمنتجات المعتمدة على المشاركة والتي جرت هيكلتها مما ساعد على زيادة الأصول الإسلامية. أما في مجال الخزينة، فقد استمرت التعاملات التحوطية المتوافقة مع الشريعة في الاقفال بينما جرى طرح حلول مهيكلة جديدة.

واستمرت إدارة التمويل الإسلامي في لعب دور نشط في مساعدة فرق علاقات الحسابات في مصرفية الشركات ومصرفية المؤسسات الكبيرة لتوفير حلول مصممة لهؤلاء العملاء على أمل القيام بتنفيذ معاملاتهم بشكل يتوافق مع الشريعة . وكما هي العادة التي درج عليها البنك من أجل ضمان أن العمليات والإجراءات تتم وفقاً لمتطلبات الشريعة، قام بمراجعات روتينية مع إشراك أعضاء من اللجنة الشرعية في البنك، كما استمر البنك في تقديم الدورات التدريبية عن آخر المستجدات والأفكار في المصرفية الإسلامية.

المجموعة الدولية و التعاملات المصرفية

خلال العام المنصرم ركزت المجموعة على إدارة النقد والتجارة، وتقديم الخدمات للشركات العالمية والمؤسسات المالية. ورغم التحديات الهائلة للسوق، استمر التمويل التجاري في إنشاء خط قوي من العمليات. وتم إطلاق منصة حديثة من مصرفية الإنترنت لتمكين العملاء من تنفيذ عملياتهم الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية بشكل سلس. وعمل البنك على هيكلة صفقات كبيرة خلال العام بينما استمر في عقد الندوات وورش العمل في أنحاء المملكة مما ساعد في الحفاظ على سمعته كرائد في هذا الحقل من العمل.

وحقق نشاط إدارة النقد نمواً قوياً مع ازدياد استخدام القنوات الإلكترونية المتاحة وحلول المنتجات الجديدة المقدمة للعملاء من الشركات. إضافة الى ذلك، تم استكمال طرح مصرفية الإنترنت للشركات مع نقاط البيع وكذلك تحصيل النقد وتقديم الحلول.

نجحت مجموعة المؤسسات المالية في إدارة وتطوير شبكتها المتنامية مع بنوك شريكة عالمية، وذلك لتمكين البنك السعودي الهولندي من تلبية إحتياجات عملائه البنكية في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تحقيق طموح البنك في الإستمرار كأفضل شريك في المملكة العربية السعودية. ومع أخذ ذلك في الإعتبار كانت مجموعة المؤسسات المالية رائدة في إنشاء وتقديم حلول المراسلة المصرفية وحلول المصرفية الدولية الحصرية لخدمة المؤسسات المالية الشريكة وعملائهم في المملكة.

الخزينـــة

لعبت إدارة الخزينة دوراً كبيراً في دعم النمو المستمر للبنك في عام 2015م وتمكنت من تحقيق عاماً آخراً مربحاً وقوياً. ويعزا هذا الأداء القوي إلى الدخل القياسي من العملاء والإدارة النشطة والحكيمة للمحافظ التجارية والاستثمارية.

وعلى الرغم من الاضطراب في الأسواق العالمية وقلة السيولة وظروف السوق المحلية الصعبة، حافظت إدارة الخزينة وبنجاح على مستويات جيدة من السيولة من خلال الإدارة النشطة للميزانية وتنويع مصادر التمويل. وأظهر الدخل الأساسي من المحفظة الاستثمارية والمتاجرة في العقار نمواً كبيراً في عام 2015م الأمر الذي نتج عنه إدارة استباقية للمخاطر والاستفادة القصوى من هيكل المحفظة الاستثمارية من أجل اغتنام الفرص الاستثمارية الصلبة وتحقيق مزيد من العائدات.

شركة السعودي الهولندي المالية

يتركز طموح شركة السعودي الهولندي المالية لتصبح مزوداً رائداً للمصرفية الاستثمارية المبتكرة وحلول إدارة الثروات ، مع الاستمرار في تزويد عملاء المصرفية الخاصة والشركات بمنتجات استثمارية ذات مستوى عال وخدمات استشارية. وتحدد القيم الأربع للشركة الأهداف الاستراتيجية للسعودي الهولندي المالية وهي الربحية المالية والتركيز على العملاء وتنفيذ الإجراءات بشكل لائق مدعومة بثقافة الأداء العالي.

وكان عام 2015م عام تحدي لنشاط الوساطة نظراً لانخفاض أسعار الأسهم التي جرت المتاجرة بها على تداول بنسبة 23% بالمقارنة مع عام 2014م.

كما انخفض الدخل في إدارة الأصول بالمقارنة عما كان عليه في عام 2014م، وذلك أساساً بسبب الظروف السائدة في السوق الأمر الذي شكل تحدياً للشركة.

ومع ذلك، فقد تمكنت السعودي الهولندي المالية من تنمية دخلها بشكل ملحوظ من الاستثمار المصرفي. وتتوقع إدارة الاستثمار المصرفي تحقيق النمو في إيراداتها بشكل أكثر في عام 2016م خاصة وأن بعض العمليات التي كان من المتوقع تنفيذها في عام 2015م كانت عرضة لبعض التأخير ومن المتوقع إقفالها بنجاح في عام 2016م.

الموارد البشرية

يستمر البنك في الاستثمار لبناء الكوادر السعودية المحلية، حيث يتم إعدادهم ليكونوا رواداً في الصناعة المصرفية. وقد أطلق البنك في عام 2015م سلسلة من البرامج التي ركزت على تطوير مبدأ القيادة، ويتضمن ذلك: "برنامج المتدرب التنفيذي لأصحاب القدرات العالية" الذي يركز على إعداد مجموعة من الرواد السعوديين ذوي الإمكانيات العالية. وبالإضافة إلى التركيز المنصب على تطوير مبدأ الريادة، أطلق البنك " برنامج المتدرب الإداري" الذي يغطي تدريب الخريجين الجدد في إدارة الفروع. ويبقى التركيز على تطوير الثقافة الداخلية في البنك حيث يجري تدريب الكوادر من أجل تقديم خدمات ذات جودة عالية للعملاء.

العمليات والتقنية

كان تركيز فرق العمليات والتقنية على تحسين وتطوير الدعم الأساسي وقدرات البنية التحتية للبنك، لضمان المرونة في دعم ونمو الأعمال وتقديم الخدمات المتميزة للعملاء. وخلال عام 2015م، أحرز البنك تقدماً كبيراً في أقسام البنية التحتية للتقنية وذلك لتعزيز قدرات البنك لمواجهة الكوارث من خلال تنفيذ مركز البيانات الافتراضية بين المواقع الرئيسية وموقع الحماية من الكوارث. وسوف يسمح ذلك أيضاً في تحسين الكفاءة في استخدام مصادر التكنولوجيا المثالية خلال العمليات اليومية. كما تم تحقيق تقدم في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات حيث قام البنك بتنفيذ حماية متقدمة ووضع أجهزة مراقبة للتحكم ومراقبة المخاطر الإلكترونية.

وعملت وحدة المباني في البنك على دعم النمو الكبير في انتشار وتحديث فروع البنك حيث تمكنت هذه الوحدة من إنهاء العمل في خمسة فروع جديدة وتحديث ستة فروع قديمة لمصرفية الأفراد وفرعين لمصرفية الشركات من خلال استخدام التصميم والمعايير الجديدة للفروع . كما تم تركيب وتشغيل مامجموعة 119 جهاز صراف آلي جديد في عام 2015 بحيث ارتفعت شبكة أجهزة الصراف الآلي إلى أكثر من 500 جهازاً. واستكمل البنك الاطلاق الكامل لبوابة التجارة والنقد المتكاملة للعملاء من الشركات الأمر الذي أدى إلى تحسين تنفيذ معاملات العملاء بيسر وسهولة.

وفي جانب مصرفية الأفراد، تم خلال السنة إطلاق النسخة الأحدث من تطبيق مصرفية الجوال .

ابتكاراتنا

إطلاق الجيل الأحدث من **تطبيق مصرفية الجوال** لنوفّر لعملائنا خدمات أكثر راحة وسهولة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي
البنك السعودي الهولندي الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة للبنك السعودي الهولندي (" البنك ") والشركات التابعة له (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2015 والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً لأهم السياسات المحاسبية والايضاحات التفسيرية الأخرى من (1) إلى (41). لم نقم بمراجعة الإيضاح (36) ولا البيانات المشار إليها في الإيضاح المذكور والمتعلقة "بالإفصاحات بموجب أطر العمل التي نصت عليها توصيات لجنة بازل 3" حيث أنها لا تقع ضمن نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك فى المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. بالاضافة إلى ذلك، تعتبر الإدارة مسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن هذه القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجعو الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للمنشأة وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للمنشأة. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التى حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

إرنست ويونغ
ص.ب 2732
الرياض 11461
المملكة العربية السعودية

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني – ترخيص رقم 356

كي.بي.ام.جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 92876
الرياض 11663
المملكة العربية السعودية

عبد الله حمد الفوزان
محاسب قانوني – ترخيص رقم 348

9 جمادى الأولى 1437هـ
18 فبراير 2016م

Saudi Hollandi Bank

القوائم المالية الموحدة

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية

الموجودات

	إيضاحات	2015	2014
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	**7,637,869**	9,523,463
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	**734,583**	538,789
استثمارات، صافي	6	**21,226,485**	18,783,967
قروض وسلف، صافي	7	**76,143,850**	65,147,828
استثمار في شركة زميلة	8	**12,567**	12,793
ممتلكات ومعدات، صافي	9	**801,046**	526,388
موجودات أخرى، صافي	10	**1,513,934**	2,085,990
إجمالي الموجودات		**108,070,334**	96,619,218

المطلوبات وحقوق المساهمين

المطلوبات

	إيضاحات	2015	2014
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12	**1,356,874**	3,054,640
ودائع العملاء	13	**88,832,063**	76,813,865
سندات دين ثانوية	14	**3,900,000**	3,900,000
مطلوبات أخرى	15	**1,954,203**	2,108,831
إجمالي المطلوبات		**96,043,140**	85,877,336

حقوق المساهمين

	إيضاحات	2015	2014
رأس المال	16	**5,715,360**	4,762,800
احتياطي نظامي	17	**1**	3,536,355
احتياطي عام		**130,000**	130,000
احتياطيات أخرى	18	**(37,691)**	3,564
احتياطي أسهم مجانية	16	**5,715,360**	952,560
أرباح مبقاة		**255,528**	709,306
أرباح مقترح توزيعها	26	**297,199**	619,164
احتياطي برنامج أسهم	38	**(48,563)**	28,133
إجمالي حقوق المساهمين		**12,027,194**	10,741,882
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**108,070,334**	96,619,218

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية

	إيضاحات	2015	2014
دخل العمولات الخاصة	20	2,890,931	2,485,924
مصاريف العمولات الخاصة	20	592,929	520,145
صافي دخل العمولات الخاصة		2,298,002	1,965,779
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	21	886,826	863,972
أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي		178,948	160,137
دخل المتاجرة، صافي	22	210,026	164,779
أرباح استثمارات مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل (مقتناة لأغراض المتاجرة)، صافي		5,802	1,389
توزيعات أرباح من استثمارات متاحة للبيع		5,480	6,033
أرباح استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي	23	15,050	20,062
إجمالي دخل العمليات		3,600,134	3,182,151
رواتب ومصاريف الموظفين	24	676,258	573,781
إيجار ومصاريف المباني		115,906	102,902
استهلاك وإطفاء	9	117,487	104,143
مصاريف عمومية وإدارية		249,642	230,369
مخصص خسائر ائتمان وأخرى، صافي	7 ب (2)	418,188	345,607
إجمالي مصاريف العمليات		1,577,481	1,356,802
دخل العمليات		2,022,653	1,825,349
الحصة في خسارة الشركة الزميلة	8	(226)	(4,440)
صافي دخل السنة		2,022,427	1,820,909
ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي لكل سهم)	25	3.54	3.19

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية

	إيضاح	2015	2014
صافي دخل السنة		**2,022,427**	1,820,909
بنود الدخل الشامل الأخرى:			
بنود الدخل الشامل الأخرى التي يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة			
استثمارات مالية متاحة للبيع:			
– صافي التغير في القيمة العادلة	**18**	**(28,192)**	139
– صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة عند البيع	**18**	**(13,063)**	(18,265)
		(41,255)	(18,126)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**1,981,172**	1,802,783

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية

2015	إيضاحات	رأس المـال	احتياطي نظامي	احتياطي عـام	احتياطيات أخرى	احتياطي أسهم مجانية	أرباح مبقاة	أرباح مقترح توزيعها	احتياطي برنامج أسهم	إجمالـي حقوق المساهمين
الرصيد في بداية السنة		4,762,800	3,536,355	130,000	3,564	952,560	709,306	619,164	28,133	10,741,882
صافي دخل السنة		-	-	-	-	-	2,022,427	-	-	2,022,427
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحه للبيع		-	-	-	(28,192)	-	-	-	-	(28,192)
صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة عند بيع الاستثمارات المتاحه للبيع		-	-	-	(13,063)	-	-	-	-	(13,063)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	(41,255)	-	2,022,427	-	-	1,981,172
المحول إلى الاحتياطي النظامي	17	-	505,607	-	-	-	(505,607)	-	-	-
أسهم مجانية مقترحة	16	-	(4,041,961)	-	-	5,715,360	(1,673,399)	-	-	-
أسهم مجانية مصدرة	16	952,560	-	-	-	(952,560)	-	-	-	-
أرباح مقترح توزيعها	26	-	-	-	-	-	(297,199)	297,199	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة	16	-	-	-	-	-	-	(619,164)	-	(619,164)
أسهم البنك لدى صندوق برنامج أسهم الموظفين للبنك السعودي الهولندي		-	-	-	-	-	-	-	(86,477)	(86,477)
معاملات برنامج الأسهم	38	-	-	-	-	-	-	-	9,781	9,781
الرصيد في نهاية السنة		5,715,360	1	130,000	(37,691)	5,715,360	255,528	297,199	(48,563)	12,027,194
2014										
الرصيد في بداية السنة		3,969,000	3,081,128	130,000	21,690	793,800	915,348	468,342	22,120	9,401,428
صافي دخل السنة		-	-	-	-	-	1,820,909	-	-	1,820,909
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحه للبيع		-	-	-	139	-	-	-	-	139
صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة عند بيع الاستثمارات المتاحه للبيع		-	-	-	(18,265)	-	-	-	-	(18,265)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	(18,126)	-	1,820,909			1,802,783
المحول إلى الاحتياطي النظامي	17	-	455,227	-	-	-	(455,227)	-	-	-
أسهم مجانية مقترحة		-	-	-	-	952,560	(952,560)	-	-	-
أسهم مجانية مصدرة	16	793,800	-	-	-	(793,800)	-	-	-	-
أرباح مقترح توزيعها	26	-	-	-	-	-	(619,164)	619,164	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة	16	-	-	-	-	-	-	(468,342)	-	(468,342)
معاملات برنامج الأسهم	38	-	-	-	-	-	-	-	6,013	6,013
الرصيد في نهاية السنة		4,762,800	3,536,355	130,000	3,564	952,560	709,306	619,164	28,133	10,741,882

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية

	إيضاحات	2015	2014
الأنشطة التشغيلية			
صافي دخل السنة		**2,022,427**	1,820,909
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية:			
(تراكم الخصومات) وإطفاء العلاوة على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي		**(104,656)**	(103,727)
ربح بيع ممتلكات ومعدات		**(100)**	(400)
أرباح استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي		**(15,050)**	(20,062)
استهلاك وإطفاء	**9**	**117,487**	104,143
مخصص خسائر ائتمان وأخرى، صافي	**7 ب (2)**	**418,188**	345,607
الحصة في خسارة الشركة الزميلة	**8**	**226**	4,440
معاملات برنامج الأسهم		**16,182**	13,085
		2,454,704	2,163,995
صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		**(724,148)**	(648,325)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال أكثر من تسعين يوم من تاريخ الاقتناء		**-**	937,000
قروض وسلف، صافي		**(11,264,302)**	(12,282,175)
موجودات أخرى		**335,671**	(621,383)
صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**(1,697,766)**	560,362
ودائع العملاء		**12,018,198**	14,938,416
مطلوبات أخرى		**(154,628)**	36,725
صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**967,729**	5,084,615
الأنشطة الاستثمارية			
المحصل من بيع واستحقاق استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة		**15,300,142**	15,624,169
شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة		**(17,670,610)**	(17,453,075)
شراء ممتلكات ومعدات	**9**	**(392,145)**	(125,729)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		**100**	400
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(2,762,513)**	(1,954,235)
الأنشطة التمويلية			
المسدد من سندات دين ثانوية		**-**	(725,000)
توزيعات أرباح مدفوعة		**(619,164)**	(468,342)
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(619,164)**	(1,193,342)
صافي (النقص) / الزيادة في النقدية وشبه النقدية		**(2,413,948)**	1,937,038
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		**6,310,248**	4,373,210
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة	**27**	**3,896,300**	6,310,248
عمولات خاصة مقبوضة خلال السنة		**2,757,336**	2,359,583
عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة		**558,410**	451,980
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيرات في القيمة العادلة والتحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة		**(41,255)**	(18,126)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

1. عـام

البنك السعودي الهولندي (يشارإليه فيما بعد "البنك")، شركة مساهمة سعودية، مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم 85/ م الصادر بتاريخ 29 ذي الحجة 1396هـ (الموافق 21 ديسمبر 1976م). بدأ البنـك أعماله في 16 شعبان 1397هـ (الموافق 1 أغسطس 1977م)، بعد أن انتقلت إليه ملكية فروع بنك الجميني نيذرلاند إن. في. في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010064925 بتاريخ 6 جمادى الثاني 1407هـ (الموافق 5 فبراير 1987م) وذلك من خلال شبكة فروعه وعددها 60 فرعاً (2014م: 55 فرعاً) في المملكة العربية السعودية. إن العنوان المسجل للمركز الرئيسي للبنك هو:

البنك السعودي الهولندي
المركز الرئيسي
شارع الضباب
ص. ب. 1467
الرياض 11431
المملكة العربية السعودية

إن هدف البنك وشركاته التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة") القيام بتقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية (غير خاضعة لعمولات) يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة منشأة من قبل البنك.

تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة. وفيما يلي تفاصيل هذه الشركات التابعة:

شركة السعودي الهولندي المالية

تأسست شركة السعودي الهولندي المالية، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك، في المملكة العربية السعودية وفقا لقرار هيئة السوق المالية رقم 1-39-2007 بموجب السجل التجاري رقم 1010242378 بتاريخ 30 ذي الحجة 1428هـ (الموافق 9 يناير 2008م) لتولي وإدارة الخدمات الاستثمارية وأنشطة إدارة الأصول الخاصة بالمجموعة و المنظمة من قبل هيئة السوق المالية والتي تشمل التعامل، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية. بدأت الشركة أعمالها اعتباراً من 2 ربيع الثاني 1429هـ (الموافق 9 أبريل 2008م).

شركة السعودي الهولندي العقارية

تأسست شركة السعودي الهولندي العقارية، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال الملكية المباشرة، في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010250772 بتاريخ 21 جمادى الأولى 1429هـ (الموافق 26 مايو 2008م) بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد تم تأسيس الشركة لتسجيل ملكية الأصول العقارية التي يحصل عليها البنك كضمانات من مقترضيه.

شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين

تأسست شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال الملكية المباشرة، في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010300250 بتاريخ 29 محرم 1432هـ (الموافق 4 يناير 2011م) بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد تم تأسيس الشركة للعمل كوكيل لبيع المنتجات التأمينية لشركة الوطنية للتأمين، شركة زميلة.

2. أسس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، كما تم إعداد القوائم المالية الموحدة لتتوافق مع متطلبات نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات بالمملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

ب) أسس القياس والعرض

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- المشتقات المقتناة بالقيمة العادلة.
- الاستثمارات المتاحة للبيع.
- الموجودات المالية والمطلوبات المالية المثبتة والمصنفة كأدوات تحوط لغرض تأهيل علاقات تحوط القيمة العادلة والتي يتم تعديلها بالتغيرات في القيمة العادلة والخاصة بالخطر الذي تم تحوطه.

ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة، وقد تم تقريب المعلومات المالية لأقرب ألف، ما لم يرد خلاف ذلك.

د) الافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة، وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، استخدام بعض الافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب الأمر من الإدارة أن تمارس حكمها عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم تقييم هذه الافتراضات والتقديرات والأحكام باستمرار وذلك بالاعتماد على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، تتضمن توقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في مثل تلك الحالات والحصول على استشارات مهنية. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات أو الأحكام أو تلك التي تمارس فيها الافتراضات ما يلي :

1) الانخفاض في قيمة القروض والسلف

تقوم الإدارة على أساس شهري بمراجعة محفظة القروض الخاصة بها للتأكد من وجود انخفاض خاص وجماعي في قيمتها. ولتحديد مدى تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة، تقوم الإدارة باستخدام أحكامها لتحديد ما إذا كانت هناك أي بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية. وقد يحتوي هذا الدليل على بيانات يمكن ملاحظتها والتي تشير إلى أن هناك تغيراً عكسياً في حالة السداد لمجموعة من المقترضين. وتستخدم الإدارة التقديرات بناء على الخبرة السابقة للخسائر في القروض ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة حيث يوجد دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. وتتم مراجعة المنهجية والأحكام المستخدمة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أية فروقات بين الخسائر المقدرة و الخسائر الفعلية.

2) قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات والاستثمارات المقتناة المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل والمتاحة للبيع بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي. وقد تم الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق في الإيضاح رقم 6(د).

تعرف القيمة العادلة أنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجودات أو دفعه لتحويل مطلوبات بموجب عملية نظامية تمت بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. ويبنى قياس القيمة العادلة على افتراض أن عملية بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الأساسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في السوق الأكثر ملائمة لتلك الموجودات أو المطلوبات في حالة عدم توفر سوق أساسي

يجب أن تكون المجموعة متمكنة من الوصول للسوق الأساسي أو السوق الأكثر ملائمة. وتقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات والتي قد يستخدمها المتعاملين في السوق لتسعير الموجودات أو المطلوبات وذلك بافتراض أن المتعاملين في السوق يسعون لتحقيق أفضل منفعة اقتصادية لهم.

وتستخدم المجموعة طرق تقييم ملائمة في الظروف والتي يتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة والتي تزيد من استخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

إن كافة الموجودات والمطلوبات والتي تقاس بالقيمة العادلة أو الظاهرة في القوائم المالية الموحدة السنوية يتم تصنيفها من خلال تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه ومبنية على أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول : أسعار السوق المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة.

المستوى الثاني : طرق تقييم حيث يمكن ملاحظة أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث : طرق تقييم حيث لا يمكن ملاحظة أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات والمسجلة في القوائم المالية الموحدة بشكل متكرر، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك تحويلات قد حصلت بين المستويات في التسلسل بإعادة تقييم التصنيف (بناء على أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة ككل) ، بتاريخ نهاية كل فترة مالية.

ويقوم مثمنون خارجيون بتقييم الموجودات الهامة مثل العقارات والموجودات المالية المتاحة للبيع، والمطلوبات الهامة مثل العوض المحتمل. إن عمل المثمنين الخارجيين يتقرر سنوياً من قبل لجنة التقييم بعد التباحث مع لجنة المراجعة بالبنك والحصول على موافقتها. وتشتمل أسس ومعايير الاختيار على الإلمام بالسوق، والسمعة والاستقلالية وما إذا تمت مراعاة المعايير المهنية.

3) الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع وسندات الدين

تمارس المجموعة الأحكام لتقدير الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع وسندات الدين، بتاريخ إعداد كل القوائم المالية، والتي تتضمن تحديد الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة عن تكلفتها. ولتحديد ما إذا كان الانخفاض جوهري ، يتم تقييم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل التكلفة الأصلية للأصل عند الاثبات الأولي له. ولتحديد ما إذا كان الانخفاض مستمر ، يتم تقييم الانخفاض مقابل الفترة والتي كانت فيها القيمة العادلة للأصل أقل من تكلفته الأصلية عند الاثبات الأولي . ويتطلب ممارسة الأحكام لتحديد ما هو جوهري، وللقيام بهذا الحكم، تقوم المجموعة ضمن عوامل أخرى بتقييم التقلب الطبيعي في سعر السهم / سندات الدين والتدهور في الوضع المالي للمنشأة المستثمر بها وأداء الصناعة والقطاع والتغير في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية، ويتطلب ذلك حكما مماثلا للذي تم تطبيقه على التقييم الخاص بالقروض والسلف.

4) تصنيف الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تتبع المجموعة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 في تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الاستحقاق الثابت كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. وللقيام بهذه الأحكام، تقوم الإدارة بتقييم نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

وفي حالة عدم قدرة المجموعة على إبقاء هذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، باستثناء بعض الحالات الخاصة، على سبيل المثال بيع قريب من تاريخ الاستحقاق أو أن المبلغ غير جوهري، يتطلب من المجموعة إعادة تصنيف كافة الاستثمارات المصنفة كمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق إلى استثمارات متاحة للبيع.

5) تحديد السيطرة على المستثمر به

تخضع مؤشرات السيطرة المبينة في الإيضاح رقم 3 (أ) لأحكام الإدارة التي يمكن أن يكون لها أثر جوهري على حصة المجموعة في صناديق الاستثمار.

صناديق الاستثمار

تقوم المجموعة بدور مدير الصندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. إن تحديد مدى سيطرة المجموعة على تلك الصناديق في معظم الأوقات يتطلب التركيز على تقييم المنافع الاقتصادية للمجموعة في الصندوق (والمتضمنة أية حصص مسجلة وأتعاب الإدارة المتوقعة) وحقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. ونتيجة لذلك، فقد استنتجت المجموعة أنها تقوم بدور وكيل للمستثمرين في كافة الحالات، وعليه لم تقم بتوحيد القوائم المالية لهذه الصناديق، راجع الإيضاحين (6) و (37).

هـ) مخصص الالتزامات والمطالبات القانونية

يتلقى البنك مطالبات قانونية خلال دورة أعماله العادية. وقد قامت الإدارة بإجراء الأحكام بشأن احتمال تجنيب مخصص لقاء المطالبات. إن تاريخ انتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المطلوب سداده غير مؤكد بما في ذلك مبلغ تدفقات المنافع الاقتصادية الخارجية المحتملة. يعتمد توقيت وتكاليف المطالبات القانونية على الاجراءات النظامية المتبعة.

و) مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، واقتنعت بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. كما أن الإدارة ليست على علم بأية حالات عدم يقين قد تثير الشكوك حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وبناءً على ذلك ، تم الاستمرار في إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية .

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة موضحة أدناه:

التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة تتماشى مع السياسات المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م فيما عدا اتباع التعديلات على المعايير الحالية التالية والتفسيرات الجديدة المذكور أدناه الناتجة عن المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وارشادات لجنة تفسير المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي لم يكن لديها أي اثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة خلال السنة الحالية أو السنوات السابقة والتي يعتقد أن يكون لها أثر غير جوهري في الفترات المستقبلية:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19، والذي يطبق على الفترات السنوية التي تبدأ بتاريخ 1 يوليو 2014م أو بعده، والمطبق على البرامج المحددة المنافع التي تشمل مساهمة من الموظفين و/ أو أطراف ثالثة، ويقدم ذلك إعفاء يعتمد على استيفاء بعض المعايير الخاصة بالمتطلبات المقترحة في تعديلات عام 2011م المتعلقة بربط مساهمات الموظفين/ الأطراف الثالثة بفترات الخدمة وفقاً لمعادلة منافع البرنامج أو وفقاً لطريقة القسط الثابت، ويعطي التعديل الحالي خياراً في حال انطبقت الشروط، لتقليل تكلفة الخدمة في الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة ذات الصلة.

- تطبق دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية للسنوات من 2010م – 2012م و 2011م – 2013م على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2014 أو بعده.

إن ملخص التعديلات هو كما يلي:

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (1): "اتباع المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية للمرة الأولى": يوضح التعديل بأنه يسمح ولا يعتبر إلزامياً لمتبع المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية للمرة الأولى بإتباع المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الجديدة أو المعدلة والتي لا تعتبر إلزامية بعد ولكنها متوفرة لاتباعها بشكل مبكر.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (2): تم تعديل المعيار ليوضح تعريف "شروط المنح" وذلك بتعريف "شرط الأداء" و "شرط الخدمة" بصورة مستقلة.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (3): "دمج الأعمال" يوضح التعديل نطاق الإستثناءات لهذا المعيار وان جميع ترتيبات العوض المحتمل المصنفة كمطلوبات أو موجودات والناتجة عن اندماج الأعمال يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة سواء كانت تندرج ضمن نطاق المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) او معيار المحاسبة الدولي رقم (39) اذا تطلب الأمر .

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (8): "القطاعات التشغيلية" توضح التعديلات أن يجب على المنشاة الإفصاح عن احكام الادارة في تطبيق معايير التجميع في الفقرة رقم 12 والمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (8)ويتعين الافصاح عن تسوية موجودات القطاع مع إجمالي الموجودات فقط في حالة تم إبلاغ المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية عن هذه التسوية وذلك ينطبق على الأفصاح عن مطلوبات القطاع .

- معيار المحاسبة الدولي رقم (16): "الممتلكات والآلات والمعدات"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38): "الموجودات غير الملموسة": توضح هذه التعديلات أن يمكن اعادة تقييم الأصل بالرجوع الى المعلومات التي تمت ملاحظتها اما بتعديل اجمالي القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة السوقية او عن طريق تحديد القيمة السوقية وتعديل اجمالي القيمة الدفترية بشكل نسبي بحيث تكون القيمه الدفترية تساوي القيمة السوقية. اضافة الى ذلك، فان الاستهلاك او الاطفاء المتراكم هو الفرق بين اجمالي القيم الدفترية والقيمه الدفترية للأصل .

- معيار المحاسبة الدولي رقم (13) : "قياس القيمة العادلة" يوضح التعديل بأن الإستثناء الخاص بالمحفظة بالمعيار رقم (13) ينطبق ليس فقط على الموجودات والمطلوبات المالية فحسب ، بل يتضمن ذلك العقود الأخرى داخل نطاق المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) أو على معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، إذا أنطبق ذلك.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (24): "الإفصاح عن الجهات ذات العلاقة": يوضح التعديل بان منشأة الإدارة هي المنشأة التي تقدم خدمات كبار موظفي الإدارة العليا وتخضع للإفصاح عن الجهات ذات العلاقة وان المنشأة التي تستخدم منشأة الإدارة مطالبة بالإفصاح عن المصاريف المتكبدة بشأن خدمات الإدارة .

أ) أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك السعودي الهولندي وشركاته التابعة والتي يتم إعدادها حتى 31 ديسمبر من كل سنة. ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المعتمدة من قبل البنك. ويتم تعديل السياسات المحاسبية حسبما هو ضروري لتتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك .

الشركات التابعة هي الشركات المستثمر بها والتي تسيطر عليها المجموعة. وتقوم المجموعة بالسيطرة على شركة مستثمر فيها ، عندما تكون معرضة أو لديها حقوق في العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير في هذه العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. إن القوائم المالية للشركات التابعة متضمنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة ولغاية توقف السيطرة.

تدرج نتائج أعمال الشركات التابعة المشتراة أو المباعة خلال السنة، إن وجدت، في قائمة الدخل الموحدة اعتباراً من تاريخ سريان الشراء أو حتى تاريخ سريان البيع، حسبما هو ملائم. وقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة وطرق تقييم لمعاملات متماثلة وأحداث أخرى في حالات مشابهة.

وعلى وجه التحديد، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي حقوق موجودة والتي تعطيها القدرة على التحكم بالأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- مخاطر أو حقوق في العوائد المتغيرة من علاقتها في الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على العوائد عندما يكون لدى المجموعة أقل من حقوق تصويت الأغلبية او حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها. تقوم المجموعة بالنظر في كافة الحقائق والحالات لتقييم ما إذا كان لديها السيطرة على الشركة المستثمر فيها والمتضمنة:
- الترتيب التعاقدي مع أصحاب التصويت الآخرين في الشركة المستثمرفيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية اخرى
- حقوق تصويت المجموعة أو حقوق تصويت محتملة اكتسبت عن طريق حقوق الملكية مثل الأسهم.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم إذا كانت مسيطرة او غير مسيطرة على شركة مستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أنه هناك تغيرات في واحدة او أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة ويبدأ توحيد الشركة التابعة من تاريخ حصول المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة ويتوقف عند فقدان المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة. ويتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصاريف الشركة التابعة والمشتراة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل الموحدة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة ولغاية توقف المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتدفقات النقدية المتداخلة بين شركات المجموعة والمتعلقة بالتعاملات بين أعضاء المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد.

تقوم المجموعة بإدارة الموجودات المقتناه على سبيل الأمانة وكذلك الأدوات الاستثمارية الأخرى نيابة عن المستثمرين. ولا يتم إدراج القوائم المالية لهذه المنشآت في هذه القوائم المالية الموحدة بإستثناء الحالات التي يكون فيها للمجموعة سيطرة على المنشأة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصص ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. وإذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة فإنها:

- تلغي إثبات الموجودات (متضمنة الشهرة، إن وجدت) والمطلوبات للشركة التابعة.
- تلغي إثبات القيمة الدفترية لحقوق الملكية غير المسيطرة.
- تلغي إثبات فروقات التحويل المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق الملكية.
- تثبت القيمة العادلة للمبلغ المستلم.
- تثبت القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تثبت اي فائض أو عجز في الدخل او الخسارة.
- تعيد تصنيف حصة الشركة الأم في العناصر المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة إلى قائمة الدخل الموحدة أو الأرباح المبقاة، حسبما هو ملائم، كما قد يتطلب إذا قامت المجموعة بالاستبعاد المباشر للموجودات والمطلوبات ذات الصلة.

ب) الاستثمارات في الشركات الزميلة

تسجل الاستثمارات في الشركات الزميلة أولياً بالتكلفة ويتم محاسبتها لاحقا وفقاً لطريقة حقوق الملكية على أساس القوائم المالية المدققة السنوية أو أحدث قوائم مالية مفحوصة متوفرة. إن الشركة الزميلة هي منشأة يوجد للمجموعة تأثير جوهري (ولكن ليس سيطرة) على سياساتها المالية والتشغيلية ولا تعتبر شركة تابعة أو مشروع مشترك. ويتم قيد الاستثمارات في الشركات الزميلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة زائداً التغيرات على حصة المجموعة في صافي الموجودات لها بعد الشراء ناقصاً أي انخفاض في قيمة الاستثمارات الفردية. يتم قيد حصة المجموعة من أرباح وخسائر شركاتها الزميلة بعد

الشراء ضمن قائمة الدخل الموحدة ويتم قيد حصتها في التغيرات في قائمة الدخل الشامل الموحدة ضمن الاحتياطيات. ويتم تعديل التغيرات اللاحقة المتراكمة لها بعد الشراء مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. وفي الحالات التي تعادل أو تتجاوز فيها حصة المجموعة في خسائر الشركة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أية ذمم مدينة غير مضمونة أخرى، لا تقوم المجموعة بقيد خسائر أضافية باستثناء عند تكبدها التزامات أو قيامها بدفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بقدر حصتها في الشركات الزميلة. وتعكس قائمة الدخل الموحدة حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عندما يكون هناك تغير مسجل مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقيد حصتها بأي تغيرات والإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة.

يتم إظهار حصة المجموعة في ربح / خسارة الشركة الزميلة كبند مستقل على قائمة الدخل الموحدة. ويكون هذا الربح / الخسارة خاص بحقوق مساهمي الشركة الزميلة وعليه فإن هذا الربح / الخسارة هو الربح / الخسارة بعد ضريبة الدخل وحقوق الملكية غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة. وتعد القوائم المالية للشركة الزميلة لنفس الفترة المالية الخاصة بالمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء التعديلات كي تتماشى السياسات المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل المجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك حاجة لقيد خسائر انخفاض في القيمة إضافية على استثمارها في الشركة الزميلة. وتقوم المجموعة بتحديد في تاريخ إعداد كل قوائم مالية ما إذا كان هناك دليل موضوعي أن الاستثمار في الشركة الزميلة منخفض القيمة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة بحساب مبلغ الانخفاض في القيمة والذي يمثل الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة والقيمة الدفترية ويتم قيد المبلغ في " الحصة في ربح شركة زميلة " في قائمة الدخل الموحدة.

ج) محاسبة تاريخ التداول

يتم إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأداة. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بالشراء أو البيع هي عمليات شراء أو بيع للموجودات المالية التي تتطلب أن يتم تسليم الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

إن العقد الذي يتطلب سداد صافي التغير في قيمة العقد أو يسمح بذلك لا يعتبر عقدا اعتياديا، بل تتم المحاسبة عن هذا العقد كمشتق وذلك في الفترة بين تاريخ التداول وتاريخ السداد.

د) الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود تحويل العملات الأجنبية، وعقود تحويل العملات الأجنبية والسلع الآجلة ومقايضات أسعار العمولات وخيارات السلع والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات واتفاقيات الأسعار الآجلة، ومقايضات أسعار العملات والعمولات ، وخيارات أسعار العملات والعمولات (المكتتبة والمشتراة) بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويعاد قياسها لاحقا بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة ويتم إثبات مصاريف المعاملة في قائمة الدخل الموحدة. وتقيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير، حسبما هو ملائم.

إن معالجة التغيرات في القيمة العادلة تعتمد على تصنيف الأدوات المشتقة بحسب الفئات التالية:

1) المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج أية تغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويفصح عنها في صافي دخل المتاجرة. وتتضمن الأدوات المالية المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة أيضاً تلك الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط والمتضمنة المشتقات المدمجة.

2) المشتقات المدمجة

يتم معاملة الأدوات المالية المشتقة المدمجة في الأدوات المالية الأخرى على أنها أدوات مالية مشتقة منفصلة ويتم قيدها بقيمتها العادلة إذا لم تكن خصائصها ومخاطرها الاقتصادية مرتبطة بشكل وثيق بالعقد الأساسي ولم يكن اقتناء العقد الأساسي لأغراض المتاجرة أو لتدرج قيمته العادلة في قائمة الدخل. وتحسب الأدوات المالية المشتقة المدمجة المنفصلة عن العقود الأساسية بقيمتها العادلة في محفظة المتاجرة مع قيد التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

3) محاسبة التحوط

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الأدوات المشتقة كأدوات تحوط في علاقات تحوط مؤهلة لإدارة التعرض لمخاطر معدلات الفائدة والعملة الأجنبية والائتمان بما في ذلك التعرض الناشئ عن معاملات متوقع حدوثها بنسبة عالية والتزامات مؤكدة، ولإدارة خطر معين، يقوم البنك بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تتحقق فيها معايير محددة.

لأغراض محاسبة التحوط، يتم تصنيف التحوطات إلى فئتين هما: (أ) تحوطات مخاطر القيمة العادلة والتي تحوط التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات ما تم إثباتها (أو الموجودات أو المطلوبات في حالة تحويط محفظة) أو الالتزامات التي لم يتم إثباتها أو جزء محدد من هذه الموجودات أو المطلوبات أو الالتزام والتي تتعلق بخطر محدد قد يؤثر على صافي الربح أو الخسارة المسجلة. (ب) تحوطات مخاطر التدفقات النقدية والتي تحوط التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات مثبتة أو بمعاملة متوقعة محتمل حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الأرباح أو الخسائر المسجلة.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة التحوط، فإنه يتوقع بأن يكون التحوط ذا فعالية عالية، أي أن يتم مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من أداوات التحوط بشكل فعال مع التغيرات التي طرأت على الأداة المحوطة، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية التحوط، يتم توثيق أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة التحوط والأداة المتعلقة بالتحوط وطبيعة الخطر المحوط وطريقة تقييم فعالية علاقة التحوط من قبل الإدارة. ولاحقاً، يجب تقييم مدى فعالية التحوط بصورة مستمرة.

وبتاريخ كل عملية تقييم لفعالية التحوط، يتوقع أن تكون علاقة التحوط فعالة جدا في المستقبل، والتأكد من أنها قد كانت فعالة من قبل (فعالية بأثر رجعي) لفترة معينة وذلك لكي تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط ، ويتم إجراء تقييم رسمي من خلال مقارنة فعالية أداة التحوط في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمخاطر المحوطة لأداة التحوط وذلك مع بداية التحوط وكل نهاية ربع سنوي بشكل مستمر، ويتوقع أن يكون التحوط فعالا جدا إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمخاطر المحوطة خلال الفترة التي تم تحديد التحوط لها تقابل أداة التحوط بنسبة تتراوح من 80% إلى 125% وأن يكون من المتوقع تحقيق هذه المقابلة في الفترات المستقبلية، ويتم الاعتراف بعدم فعالية التحوط في قائمة الدخل الموحدة ضمن "صافي دخل المتاجرة"، وفي الحالات التي تعتبر فيها أداة التحوط معاملة توقعات، يقوم البنك أيضا بتقييم ما إذا كانت المعاملة محتملة بشكل كبير وما إذا كانت تؤدي للتعرض لحدوث تغيرات في التدفقات النقدية مما قد يؤثر على قائمة الدخل الموحدة.

تحوط مخاطر القيمة العادلة

عندما تخصص أداة مالية مشتقة كأداة تحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة، يدرج أي ربح أو خسارة ناشئ عن إعادة قياس أداة تحوط الى قيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة مع التغير في القيمة العادلة للأداة المحوطة المتعلقة بالخطر المحوط.

في الحالات التي يتوقف فيها تحوط مخاطر القيمة العادلة للأدوات المحوطة الخاضعة لعمولات والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة عن التزامها بشرط محاسبة التحوط، أو بيعها،أو تنفيذها، أو إنهاء سريانها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للأداة المحوطة عند نهايتها والقيمة الاسمية على مدى الفترة المتبقية من التحوط الأساسي باستخدام سعر العمولة الفعلي. إذا تم إلغاء إثبات الأداة المحوطة يتم إثبات القيمة العادلة غير المطفأة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

تحوط مخاطر التدفقات النقدية

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية المدرجة والمؤهلة، أدوات المشتقات للتحوط عن التغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بخطر محدد مرتبط بالموجودات أو المطلوبات التي تم إثباتها أو العمليات المتوقع حدوثها بشكل كبير والتي يمكن أن تؤثر على قائمة الدخل، يتم إثبات الجزء الخاص بالربح أو الخسارة الناتجة عن أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه جزء فعال في الدخل الشامل الآخر مباشرة، على أن يتم إثبات الجزء غير الفعال، إن وجد، ضمن قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة لتحوطات مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على المعاملات المستقبلية والتي تم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الاحتياطيات الأخرى، يتم تحويلها إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها الادوات المحوطة على قائمة الدخل الموحدة. وفي الحالات التي لا تتوقع فيها المجموعة استرداد كافة أو جزء من الخسارة المثبتة في الدخل الشامل الآخر خلال فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، عندئذ ستعيد تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة – كتسوية إعادة تصنيف – المبلغ الذي لم يتم إثباته.

وعندما تؤدي المعاملة المحوطة المتنبأ بها إلى إثبات موجودات أو مطلوبات غير مالية، عندئذ يجب الأخذ بعين الاعتبار الربح والخسارة المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في الدخل الشامل الآخر، في القياس المبدئي لتكلفة الاقتناء أو القيمة الدفترية الأخرى لهذه الموجودات أو المطلوبات. وعند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها أو إنهائها أو تنفيذها أو في حال لم تعد تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة التحوط، أو التوقع بعدم حدوث المعاملة المتنبأ بها، أو إلغاء تخصيصها على هذا النحو، فإنه يتم التوقف عن محاسبة التحوط مستقبلاً. وفي ذلك الوقت، يتم تحويل الربح أو الخسارة المتراكمة الناتجة عن أداة تحوط التدفقات النقدية، التي تم إثباتها في "الدخل الشامل" عند فترة فعالية التحوط، من قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة إلى قائمة الدخل الموحدة حين حدوث العملية المتنبأ بها. وفي حالة التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن الدخل الشامل مباشرة إلى قائمة الدخل الموحدة للسنة.

هـ) العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالريال السعودي والذي يعتبر أيضا العملة الوظيفية للبنك. تقوم كل منشأة في المجموعة بتحديد عملتها الوظيفية الخاصة بها، ويتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية الموحدة لكل منشأة باستخدام تلك العملة.

تحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بالأسعار الفورية السائدة عند تاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحوّل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية (عدا البنود النقدية التي تعتبر جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية) المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إعداد القوائم المالية. إن ربح أو خسارة تحويل العملات الأجنبية الخاصة بالبنود النقدية يمثل الفرق بين التكلفة المطفأة في العملة الوظيفية في بداية السنة معدلة بمعدل العمولة الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة في العملات الأجنبية محولة بسعر الصرف السائد في نهاية السنة. إن جميع الفروقات التي تنشأ عن الأنشطة لغير أغراض المتاجرة تسجل ضمن الايرادات غير التشغيلية الأخرى في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الناتجة عن الاقتراض بالعملات الأجنبية والتي تقدم تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في المنشاة الأجنبية.

يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن سداد المعاملات أو تحويل العملات الخاصة بأرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية في نهاية الفترة والمسجلة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الناتجة عن إعادة تحويل أدوات الأسهم المتاحة للبيع أو عند تأجيلها فتسجل في الدخل الشامل الآخر كأداة تحوط تدفقات نقدية مؤهلة وصافي تحوطات استثمار مؤهلة وذلك بقدر التحوطات الفعالة. ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من فروقات أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع ما لم يكن لها استراتيجية تحوط فعالة.

يتم تحويل البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ إجراء المعاملات الأولية. فيما يتم تحويل البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ تحديد القيمة العادلة.

و) مقاصــة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق قانوني ملزم لمقاصة المبالغ المثبتة أو عندما يكون لدى المجموعة نية للتسوية على أساس الصافي، أو إثبات الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

لا تتم مقاصة الدخل والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة إلا إذا تطلب الأمر أو مسموح به وفقاً لأي معيار محاسبي أو تفسير وكما هو موضح في السياسات المحاسبية للمجموعة.

ز) إثبات الإيرادات/المصاريف

1) دخل ومصاريف العمولات الخاصة

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لجميع الأدوات المالية، باستثناء التي تصنف كمقتناة لأغراض المتاجرة أو تلك المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة بإستخدام معدل العمولة الفعلي. إن معدل العمولة الفعلي هو المعدل الذي يخصم المدفوعات والمتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو حيثما مناسب، لفترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. وعند حساب نسبة معدل العمولة الفعلي ، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

ويتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات المالية، والمطلوبات المالية إذا أعادت المجموعة النظر في تقديراتها للمدفوعات والمتحصلات. وتحسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل العمولة الفعلي، ويتم إدراج التغيير في القيمة الدفترية كدخل أو مصاريف عمولات خاصة.

وبعد إثبات خسارة انخفاض في القيمة على أصل مالي او مجموعة من الموجودات المالية، يتم الاستمرار في إثبات دخل العمولات الخاصة في قائمة المركز المالي الموحدة على أساس معدل العمولة الفعلي على القيمة الدفترية للأصل.

ويشمل احتساب معدل العمولة الفعلي الأخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية (الدفع المسبق والخيارات وغيرها) وجميع الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المتحصلة، وتكاليف المعاملات والخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي. وتعرف تكاليف المعاملات بأنها التكاليف العرضية المرتبطة بشكل مباشر بالاقتناء أو الاصدار أو الاستغناء عن موجودات أو مطلوبات مالية.

2) أرباح / (خسائر) تحويل عملات أجنبية

يتم إثبات ربح/ (خسارة) تحويل عملات أجنبية عند اكتسابها / تكبدها، كما هو مبين في سياسة العملات الأجنبية أعلاه.

3) دخل الأتعاب والعمولات

يدرج دخل الأتعاب والعمولات والذي يشكل جزء لايتجزأ من معدل العمولة الفعلي في قياس الموجودات المتعلقة بها. ويتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات الذي لا يشكل جزء أساسي من حساب معدل العمولة الفعلي على الموجودات أو المطلوبات المالية، عند تقديم الخدمة المتعلقة كما يلي:

- يتم إثبات أتعاب المحافظ والاستشارات الإدارية الأخرى وأتعاب الخدمات على فترة عقود الخدمات المتعلقة بها على أساس زمني نسبي.

- الأتعاب المستلمة عن إدارة الأصول وإدارة الثروات وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى والتي يتم تقديمها خلال فترة زمنية ممتدة، فيتم إثباتها عند تقديم الخدمة.

- تؤجل أتعاب الالتزام لمنح القروض التي يتوقع سحبها وأتعاب الائتمان الأخرى (مع أي مصاريف عرضية أخرى) ويتم إثباتها كتعديل لمعدل العمولة الفعلي على القرض. وفي حال عدم توقع أن ينتج عن التزام قرض سحب قرض ، فإن أتعاب الالتزام لمنح القروض يتم إثباتها على أساس القسط الثابت خلال فترة الالتزام.

• تقيد مصاريف الأتعاب والعمولات الأخرى والمتعلقة بشكل أساسي بأتعاب المعاملات والخدمات ،عند استلام الخدمة، ويتم الافصاح عنها بعد خصم دخل الأتعاب والعمولات المتعلقة .

4) توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند الاقرار بأحقية إستلامها . ويتم قيد توزيعات الأرباح كجزء من صافي دخل المتاجرة أو دخل الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو دخل العمليات الأخرى بناء على تصنيف أداة الأسهم ذات الصلة.

5) أرباح (خسائر) الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

يتعلق صافي الدخل من الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بالموجودات والمطلوبات المالية المصنفة كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وتشتمل على كافة التغيرات المحققة وغير المحققة في القيمة العادلة والعمولات وتوزيعات الأرباح وفروقات تحويل العملات الأجنبية.

6) صافي دخل / (خسارة) المتاجرة

تتضمن النتائج التي تنشأ من أنشطة المتاجرة جميع الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ودخل أو مصاريف العمولات الخاصة المتعلقة بها، وتوزيعات الأرباح عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة وفروقات تحويل العملات الأجنبية. وتتضمن عدم الفعالية المسجلة في معاملات التحوط.

ح) ربح أو خسارة اليوم الواحد

عندما تكون قيمة المعاملة مختلفة عن القيمة العادلة لنفس الأداة في المعاملات السوقية الأخرى والتي يمكن ملاحظتها أو تكون مبنية على أساس طريقة تقييم حيث أن المتغيرات تشتمل على بيانات من الأسواق التي يمكن ملاحظتها فقط، تثبت المجموعة فوراً الفروقات بين قيمة المعاملة والقيمة العادلة (ربح أو خسارة اليوم الواحد) في قائمة الدخل الموحدة ضمن "صافي دخل المتاجرة". وفي الحالات التي يكون فيها استخدام بيانات لا يمكن ملاحظتها، يدرج الفرق بين قيمة المعاملة والقيمة طبقاً لطريقة التقييم في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات يمكن ملاحظتها، أو عندما يتم إلغاء إثبات الأداة.

ط) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة شراء) في قائمة المركز المالي الموحدة عندما تقوم المجموعة بالإبقاء بشكل جوهري على جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية. ويستمر قياس هذه الموجودات وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة المتعلقة بالأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والمتاحة للبيع، والمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة. ويتم تصنيف هذه المعاملات كقرض مضمون ويتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في "الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "ودائع العملاء"، حسبما هو ملائم.

ويتم اعتبار الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة تستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الفعلية. ولا يتم إثبات الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن تلك الموجودات غير خاضعة لسيطرة المجموعة. وتدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات في" نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي" أو "الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو"القروض و السلف" حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس سعر العمولة الفعلية.

ي) الاستثمارات

الإثبات الأولي

يتم في الأصل إثبات جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة، زائداً – بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل – تكاليف المعاملات العرضية المباشرة ويتم إثباتها لاحقاً بناء على تصنيفها كمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو متاحة للبيع أو استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. ويتم إطفاء العلاوات وتتراكم الخصومات على أساس سعر العمولة الفعلية ويتم قيدها ضمن دخل العمولات الخاصة.

تحديد القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للأوراق المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس متوسط أسعار العرض والطلب المتداولة بالسوق عند نهاية يوم العمل. وتحدد القيمة العادلة للأصول المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بالرجوع إلى صافي قيمة الموجودات المعلن والذي يساوي تقريبا القيمة العادلة.

أما بالنسبة للأوراق المالية والتي لا يوجد لها سعر سوق متداول، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل جوهري، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها أو على أساس ما يخص تلك الاستثمارات في صافي الموجودات ذات العلاقة. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة في الأسواق النشطة، فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم متعددة والتي تتضمن استخدام طرق رياضية.

إعادة تصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بعد الإثبات الأولي، باستثناء الأدوات غير المشتقة المدرجة في قيمتها العادلة في قائمة الدخل. ويمكن إعادة تصنيف الأدوات الأخرى، باستثناء المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل في الإثبات الأولي (أي استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة)، خارج فئة الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل في حال لو أنها لم تعد مقتناة لغرض بيعها أو شرائها في المدى القريب ، واستيفاء الشروط التالية:

- إذا تم تعريف الاستثمارات على أنها "مقتناة بالتكلفة المطفأة" وانه لم تكن هناك حاجة إلى أن تصنف على أنها مقتناة لأغراض المتاجرة عند الإثبات الأولي، حينها يحق للمجموعة إعادة تصنيفها إذا كان لديها الرغبة والقدرة على الاستمرار في اقتناء الاستثمارات للمستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق .

- إذا لم تفِ الاستثمارات بشروط تعريفها على أنها مقتناة بالتكلفة المطفأة، عندها يتم إعادة تصنيفها خارج فئة استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة فقط في "ظروف نادرة".

يمكن إعادة تصنيف الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى "استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة" إذا انطبق عليها شروط تعريف " استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة" و إذا كان لدى المجموعة الرغبة والقدرة على الاستمرار باقتناء تلك الأدوات المالية للمستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.

القياس اللاحق

تتم المحاسبة عن الاستثمارات وعرضها على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

1) الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه الفئة حيث تكون استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات مصنفة على انها مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى القصير الأجل، ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة، ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي دخل أو (خسارة) المتاجرة.

يمكن إدراج الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي في حالة كان القيام بذلك يقلل بشكل كبير من اختلافات القياس التي تظهر في حالة عدم تطبيق ذلك باستثناء أدوات الأسهم التي لا يوجد لها سعر تداول في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

يتم تسجيل الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة.و يتم إثبات التغيرات في قائمة الدخل الموحدة خلال السنة التي نشأت فيها هذه التغيرات. كما يتم عرض دخل العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح على الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل كدخل متاجرة أو دخل أدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل – في قائمة الدخل الموحدة.

2) الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي عبارة عن أدوات حقوق ملكية غير مشتقة وسندات دين غير مصنفة كإستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة وغير مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل والتي ينوى اقتنائها لفترة غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في أسعار العمولات الخاصة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم.

تسجل الاستثمارات المصنفة " كاستثمارات متاحة للبيع" في الأصل بالقيمة العادلة شاملة مصاريف المعاملات العرضية والمباشرة ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة باستثناء أدوات الأسهم التي لا يوجد لها سعر تداول والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق ويتم إظهارها بالتكلفة. ويتم إثبات الربح أو الخسارة غير المحققة نتيجة التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر لحين إلغاء إثبات الاستثمار أو تحققه أو انخفاض قيمته ويتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة والمسجلة في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة.

3) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات تاريخ استحقاق ثابت ولدى المجموعة النية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم في الأصل إثبات الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة شاملة تكاليف المعاملات العرضية والمباشرة وتقاس بعد ذلك بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. وتحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء باستخدام معدل العمولة الفعلي. كما يدرج أي ربح أو خسارة ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمارات أو إنخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن عادة بيعها أو إعادة تصنيفها دون التأثير على قدرة المجموعة لاستخدام هذا التصنيف ولا يمكن إدراجها كأداة تحوط بالنسبة لسعر العمولة أو مخاطر الدفع المسبق وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار الطويل الأجل.

إلا أن عمليات البيع وإعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لن يؤثر على قدرة المجموعة باستخدام هذا التصنيف :

– عمليات البيع أو إعادة التصنيف القريبة جداً من تاريخ الاستحقاق لدرجة أن التغيرات في سعر العمولة السوقية لن يكون لها أثر جوهري على القيمة العادلة.

– عمليات البيع أو إعادة التصنيف بعد قيام المجموعة بتحصيل كامل أصل مبلغ الموجودات بشكل كبير.

– عمليات البيع أو إعادة التصنيف العائدة إلى أحداث غير متكررة ومعزولة وخارجة عن سيطرة المجموعة والتي لا يمكن التنبؤ بها بشكل منطقي.

4) الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط كـ "استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة". وتظهر هذه الاستثمارات، والتي لم يتم تحوط قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام سعر العمولة الفعلي بعد خصم مخصص الانخفاض في القيمة ويتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمار أو إنخفاض قيمته.

ك) القروض والسلف

تعتبر القروض والسلف موجودات مالية غير مشتقة تم منحها أو اقتنائها بواسطة المجموعة وذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين. ويتم إلغاء الإثبات عندما يسدد المقترضين التزاماتهم أو عندما يتم شطب هذه القروض، أو عندما يتم تحويل جميع المخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

يتم القياس المبدئي لكافة القروض والسلف، بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها.

يتم إظهار القروض والسلف التي تم منحها أو اقتنائها بواسطة المجموعة والتي ليست متداولة بسوق نشط والتي لم يتم تحوط قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مبلغ مشطوب ومخصص خسائر إئتمان. أما بالنسبة للقروض والسلف التي تم تحوطها، يتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تم التحوط لقيمته العادلة مقابل القيمة الدفترية.

ل) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، إجراء تقييم لتحديد وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تلك الموجودات وأي انخفاض في القيمة ويتم إثباته كتغيرات في القيمة الدفترية.

وتأخذ المجموعة بعين الإعتبار الدليل على الانخفاض في قيمة القروض والسلف والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق وذلك على أساس الأصل الخاص أو الجماعي.

وعندما يتبين أن الموجودات المالية غير قابلة للتحصيل يتم شطبها مقابل مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بها مباشرة أو عن طريق إدراجها في قائمة الدخل الموحدة. وتشطب الموجودات المالية فقط في الظروف التي استنفذت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد تحديد مبلغ الخسارة فيها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض في القيمة موضوعياً بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة ائتمان المدينين)، فإنه يتم عكس مخصص الانخفاض في القيمة السابق إثباته بواسطة تعديل حساب المخصص، كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة في مخصص خسائر إئتمان.

1) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها نتيجة لحدث أو أحداث وقعت بعد الإثبات الأولي للأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية وأن لخسارة الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بشكل موثوق به.

ويتم تكوين مخصص خاص لخسائر الائتمان نتيجة للانخفاض في قيمة القرض، أو أي من الموجودات المالية الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، إذا كان هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة. إن مبلغ المخصصات الخاصة هو عبارة عن الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المقدرة القابلة للاسترداد. إن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي تتضمن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد من الضمانات والموجودات المرهونة، بعد خصمها بناءً على أساس سعر العمولة الفعلي الأصلي.

تعتبر القروض الشخصية منخفضة القيمة وذلك عندما يتأخر سدادها لعدد معين من الأيام طبقاً لبرامج المنتجات ذات العلاقة. وحيث أنه يتم تحديد مقاييس مخاطر القروض الشخصية على أساس "جماعي" وليس "فردي"، فإنه يتم أيضاً إحتساب مخصصات القروض الشخصية على أساس "جماعي" بإستخدام طريقة "معدل التدفق". يغطي المخصص 70% من القروض غير العاملة (فيما عدا قروض السكن) التي تعتبر متأخرة السداد بعد مدة 90 يوم والقروض التي تصل لحد الشطب بعد مدة تأخر 180 يوماً.

إضافة للمخصص الخاص بخسائر الائتمان، يجنب مخصص جماعي للإنخفاض في القيمة على أساس المحفظة لقاء خسائر الإئتمان وذلك في حالة وجود دليل موضوعي على وجود خسائر غير محددة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة. إن المخصص الجماعي مبنى على أساس إنخفاض في مستوى التصنيف الإئتماني (إنخفاض درجات تصنيف مخاطر الإئتمان) للموجودات المالية منذ تاريخ منحها. ويقدر هذا المخصص بناء على عدة عوامل تتضمن تصنيفات الإئتمان المحددة للجهة / الجهات المقترضة، والظروف الإقتصادية الحالية وخبرة المجموعة في التعامل مع الجهة / الجهات المقترضة، وأية معلومات أخرى متاحة عن حالات التعثر السابقة.

ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض على شروطها متأخرة في السداد، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبنى سياسات وممارسات إعادة الجدولة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن المدفوعات ستستمر في الغالب. كما تستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواءً فردياً أو جماعيا باستخدام سعر العمولة الفعلي الأصلي للقرض.

ويتم إعادة التفاوض بشأن القروض والسلف بشكل عام كجزء من العلاقة المستمرة مع العميل أو بسبب تغير عكسي في حالة المقترض. وفي الحالة الأخيرة، قد ينتج عن إعادة التفاوض تمديد تاريخ استحقاق الدفعة أو جداول إعادة الدفعات حيث تقوم المجموعة بعرض سعر عمولة معدل للمقترضين المتعثرين فعلياً. وينتج عن ذلك، إبقاء القرض كمتأخر عن موعد السداد ومنخفض في القيمة بشكل فردي حيث أن دفعات العمولات المعاد التفاوض فيها وأصل القرض لا تسترد القيمة الدفترية الأساسية للقرض. وفي حالات أخرى، ينتج عن إعادة التفاوض اتفاقية جديدة وتعتبر كقرض جديد. أن سياسات وتطبيقات إعادة الجدولة مبنية على مؤشرات أو أحكام وتشير أن الدفعات ستستمر في الغالب. ويستمر القرض بخضوعه لتقييم الانخفاض في القيمة بشكل فردي أو جماعي والمحاسبة باستخدام سعر العمولة الفعلي الأصلي للقرض.

2) انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

في حالة تصنيف سندات الدين كمتاحة للبيع، تقوم الإدارة بعمل تقييم فردي حول وجود أي دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة على أساس المعايير ذاتها للموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك ، فإن المبلغ المسجل للانخفاض في القيمة هو الخسارة المتراكمة التي تقاس على أنها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية ، ناقصا خسائر الانخفاض في قيمة هذه الاستثمارات المثبتة سابقا في قائمة الدخل الموحدة .

في الفترات اللاحقة، إذا كان هناك زيادة في القيمة العادلة لسندات الدين وأن هذه الزيادة تتعلق بصورة موضوعية بحدث ائتماني وقع بعد إثبات خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة ، يتم عكس الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة .

ويعتبر الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة عن تكلفة استثمارات الأسهم المقتناة كمتاحة للبيع دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة ولا يسمح بعكس مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة طالما أن الموجودات بقيت مثبتة، وعليه فإن أي زيادة في القيمة العادلة بعد تسجيل الانخفاض في القيمة يجب أن تسجل ضمن قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية، يتم تسجيل الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة – سابقاً في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة – في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

م) العقارات الأخرى

تؤول للمجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بعض العقارات وذلك سداداً للقروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه العقارات كموجودات معدة للبيع، وتظهر عند الإثبات الأولي بصافي القيمة القابلة للاسترداد للقروض والسلف المستحقة والقيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية ، أيهما أقل ، ناقصاً تكاليف البيع (إذا كانت جوهرية). ولا يتم تحميل استهلاك على مثل هذه العقارات ويتم إثبات إيرادات الإيجار من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة.

وبعد الإثبات الأولي، يتم تسجيل الانخفاض اللاحق في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة. كما يتم تسجيل الربح الناتج عن إعادة تقييم القيمة العادلة اللاحق ناقصاً تكاليف بيع هذه الموجودات إلى حد أن لا تتجاوز خسائر الانخفاض المتراكمة المثبتة في قائمة الدخل، وتظهر الأرباح والخسائر من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة.

ن) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية بتقييم ما إذا كان هنالك مؤشر عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات. وفي حالة وجود المؤشر أو عندما يكون مطلوباً إجراء إختبار سنوي للتأكد من وجود انخفاض في القيمة، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المدرة للنقدية ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية، أيهما أكبر. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المدرة للنقدية أكبر من القيمة القابلة للاسترداد، يتم إعتبار الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للإسترداد. ولتقييم القيمة الحالية، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل. ولتحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع ، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه الحسابات معززة بمضاعفات التقييم وأسعار الاسهم المتداولة للشركات التابعة المدرجة أو أية مؤشرات متوفرة للقيمة العادلة.

وبالنسبة للموجودات، باستثناء الشهرة إن وجدت ، يتم عمل تقييم بتاريخ إعداد كل قوائم مالية لمدى توفر مؤشر أن خسائر الانخفاض بالقيمة المثبتة سابقاً لم تعد موجودة أو انخفضت. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر ، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل أو الوحدة المدرة للنقدية. ويتم عكس خسارة انخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة وجود تغير بالافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل منذ آخر اثبات لخسارة انخفاض في القيمة. إن العكس محدود حيث أن القيمة الدفترية لذلك الأصل لا تزيد عن القيمة القابلة للاسترداد ولا تزيد عن القيمة الدفترية والتي من الممكن تحديدها ، بعد خصم الاستهلاك ، وفيما لو لم يتم اثبات خسارة الانخفاض في القيمة في السنوات السابقة. يتم إثبات عكس القيد هذا في قائمة الدخل الموحدة.

هـ) الممتلكات والمعدات

تقاس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة. ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. يتم المحاسبة عن التغيرات في الأعمار الانتاجية المقدرة بتغيير الفترة أو الطريقة، حسبما هو ملائم، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم استهلاك /إطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات وهي كما يلي:

المباني	33 سنة
تحسينات المباني المستأجرة	فترة الإيجار أو العمر الإنتاجي الاقتصادي ، أي 10 سنوات، أيهما أقل
الأثاث والمفروشات وأجهزة وبرامج الحاسب الآلي والسيارات	3 إلى 10 سنوات

يتم، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية ، مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الانتاجية للموجودات ومن ثم يتم تعديلها إذا لزم الأمر.

تحدد الأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية ، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة.

ويتم مراجعة جميع الموجودات للتأكد من وجود أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. أي قيمة دفترية يتم تخفيضها فورا إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

س) المطلوبات المالية

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع سوق المال وودائع العملاء وسندات الدين الثانوية وسندات الدين الأخرى المصدرة، بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات. ويتم إثبات المطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل في الأصل بالقيمة العادلة ويتم تسجيل تكلفة المعاملات مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويتم لاحقاً قياس جميع المطلوبات المالية الخاضعة لعمولات، باستثناء تلك المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تحوط قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ في الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة. وتطفأ العلاوات وتتراكم الخصومات على أساس معدل العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وتحول إلى مصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولي لها إذا كان القيام بذلك سيخفض بشكل جوهري من الاختلافات في القياس والذي من شأنه أن ينشأ لولا ذلك. ويتم قياس هذه المطلوبات بعد الإثبات الأولي بالقيمة العادلة ويتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

تعدل المطلوبات المالية المدرجة في تحوط القيمة العادلة الفعالة للتغيرات في القيمة العادلة بقدر المخاطر التي يتم تحوطها. ويتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة. أما المطلوبات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة، فإن أي ربح أو خسارة يدرج في قائمة الدخل الموحدة عند إلغاء الإثبات.

ع) الضمانات المالية والتزامات القروض

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية بمنح ضمانات مالية واعتمادات مستندية وقبولات. إن عقد ضمان مالي هو عبارة عن عقد يترتب عليه قيام المصدر بسداد مبالغ معينة لتعويض الشخص المتضرر من الخسارة الناتجة عن تعثر المدين عن سداد المبلغ عند استحقاقه وذلك وفقا للشروط الأصلية أو المعدلة الخاصة بترتيب سداد الدين، ويتم، في الأصل، إثبات الضمانات المالية في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولي، يتم قياس التزامات المجموعة لكل ضمان إما بالعلاوة غير المطفأة أو بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية إلتزامات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أكبر. ويتم إثبات أي زيادة في المطلوبات المرتبطة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة تحت بند "مخصص خسائر ائتمان، صافي" .كما يتم إثبات العلاوة المحصلة في قائمة الدخل الموحدة ضمن "دخل الأتعاب والعمولات، صافي" على أساس طريقة القسط الثابت وعلى مدى فترة سريان الضمان.

وتعتبر التزامات القروض التزامات مؤكدة لمنح الائتمان بموجب أحكام وشروط محددة مسبقاً.

ف) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن الإدارة بشكل موثوق به، من تقدير التزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن أحداث ماضية وتكون احتمالية دفع مبالغ لتسوية الالتزام أعلى من احتمال عدم الدفع.

ص) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ق) النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تشتمل "النقدية وشبه النقدية" المبالغ المدرجة كعملات ورقية ومعدنية في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الوديعة النظامية. كما تشتمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو اقل من تاريخ الاقتناء والخاضعة لخطر غير جوهري للتغيرات في القيمة العادلة.

ر) إلغاء إثبات الأدوات المالية

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو أي جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) وذلك عند إنتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من هذه الموجودات أو عند تحويل أصل يتطلب تحويله إلغاء الإثبات.

وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على ان المجموعة نقلت موجودات مالية، فإنه يتم إلغاء الاثبات في حالة قيام المجموعة بنقل كل المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الموجودات. وفي الحالات التي لا يتم فيها نقل أو الابقاء على كل المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الموجودات المالية، يتم إلغاء الاثبات فقط في حالة تخلي المجموعة عن السيطرة على الموجودات المالية. وتقوم المجموعة بتسجيل الموجودات أو المطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق والالتزامات الناتجة عن العمليات.

ويتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية (أو أي جزء منها) وذلك فقط عند استنفاذها، أي عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدة سريانه.

ش) معاملات برنامج الأسهم

يصنف برنامج الأسهم الخاص بالمجموعة كبرنامج مسدد على شكل أسهم. ويتم تحديد القيمة العادلة للأسهم، التي تتوقع المجموعة منحها، في تاريخ الاستحقاق وتقيد كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الاستحقاق مع ما يقابلها من زيادة في احتياطي برنامج أسهم. إن التفاصيل الخاصة بالبرنامج وتحديد القيمة العادلة للسهم مذكورة في الإيضاح رقم (38) .

تقوم الإدارة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية ، بتعديل تقديراتها لعدد الأسهم التي سيتم منحها. ويتم اثبات أثر التعديل على التقديرات الأصلية (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة خلال فترة المنح المتبقية مع تعديل مقابل لاحتياطي برنامج الأسهم الأساسي.

ت) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

إن الالتزامات المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين تحدد على أساس تقييم اكتواري من قبل اكتواري مستقل. ويأخذ التقييم الاكتواري في الاعتبار ما نص عليه نظام العمل في المملكة العربية السعودية .

ج) مزايا الموظفين قصيرة الأجل

يتم قياس مزايا الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم تسجيلها كمصاريف عند تقديم الخدمة ذات الصلة.ويتم الاعتراف بالتزام المبلغ المتوقع دفعه على حساب المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو برامج مشاركة الأرباح إذا كان للمجموعة التزام حالي أو التزام متوقع لدفع هذا المبلغ كنتيجة لخدمة سبق تأديتها بواسطة الموظف ويمكن تقدير هذه الالتزامات بشكل موثوق به.

ث) الزكاة وضريبة الدخل

بموجب أنظمة الزكاة وضريبة الدخل بالمملكة العربية السعودية، فإن الزكاة وضرائب الدخل هي التزام على المساهمين السعوديين وغير السعوديين، على التوالي. ويتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين السعوديين في حقوق الملكية أو صافي الدخل باستخدام الأسس الموضحة بموجب أنظمة الزكاة، ويتم احتساب ضريبة الدخل على حصة المساهمين غير السعوديين في صافي دخل السنة.

لا يتم تحميل الزكاة وضريبة الدخل على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة وتستقطع من توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية المستحقة للمساهمين.

ذ) خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها من خلال شركتها التابعة وهي، شركة السعودي الهولندي المالية، والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين. وتدرج حصة المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو الاستثمارات المتاحة للبيع. ويتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

لا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

ض) المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة

إضافة للخدمات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها بعض المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة على النحو التالي:

ويتم تسجيل كافة المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة ضمن " القروض و السلف " و "ودائع العملاء" وفقا للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة

تعريف المنتجات غير الخاضعة لعمولة

1. **المرابحة:** عبارة عن اتفاقية تبيع بموجبها المجموعة للعميل سلعة أو أصل تم شرائه واقتنائه من قبل المجموعة بناء على وعد مستلم من العميل بشرائه. ويشمل سعر البيع التكلفة زائد هامش ربح متفق عليه .

2. **الإجارة:** هو اتفاق تقوم بموجبه المجموعة ، بصفتها المؤجر، بشراء أو بناء عقار للإيجار وفقا لطلب العميل (المستأجر) ، بناء على وعده بتأجيره العقار لمدة محددة متفق عليها والتي يمكن أن تنتهي بنقل ملكية العقار من المؤجر إلى المستأجر.

3. **المشاركة:** عبارة عن اتفاقية بين المجموعة وعميل للاستثمار في منشأة استثمارية أو في اقتناء ممتلكات تنتهي باقتناء العميل لكامل الملكية. ويتم تقسيم الأرباح والخسائر حسب نصوص الاتفاقية.

4. **التورق:** شكل من أشكال عمليات المرابحة بحيث تشتري المجموعة السلعة وتقوم ببيعها للعميل. ويقوم العميل ببيع السلعة في الحال مستخدما المتحصلات في تمويل احتياجاته.

4. نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

	2015	2014
نقد في الصندوق	**775,893**	569,803
حسابات جارية	**151,917**	247,690
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		
وديعة نظامية	**4,476,152**	3,752,004
إتفاقيات إعادة بيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي	**2,233,907**	4,953,966
الإجمالي	**7,637,869**	9,523,463

وفقا لمتطلبات نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على المجموعة الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب والادخار ولأجل والودائع الأخرى ويتم احتسابها في نهاية كل شهر. إن الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متوفرة لتمويل عمليات المجموعة اليومية وبناء عليه لا تعتبر جزء من النقدية وشبه النقدية (راجع الإيضاح رقم 27)، ويقوم البنك بإيداع أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مصنفة ضمن استثمارات من الدرجة الأولى.

5. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

	2015	2014
حسابات جارية	**546,888**	351,089
إيداعات سوق المال	**187,695**	187,700
الإجمالي	**734,583**	538,789

6. استثمارات ، صافي

أ) تصنف الاستثمارات كما يلي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالـــي	
1. متاحة للبيع ، صافي	**2015**	2014	**2015**	2014	**2015**	2014
سندات بعمولة ثابتة	**13,886**	33,056	**-**	-	**13,886**	33,056
سندات بعمولة متغيرة	**168,000**	168,000	**-**	-	**168,000**	168,000
أسهم	**342,288**	230,488	**-**	-	**342,288**	230,488
صناديق استثمارية	**147,566**	135,382	**-**	-	**147,566**	135,382
إجمالي الاستثمارات المتاحة للبيع ، صافي	**671,740**	566,926	**-**	-	**671,740**	566,926

تشمل الأسهم المدرجة ضمن الاستثمارات المتاحة للبيع أسهم غير متداولة بمبلغ 3.4 مليون ريال سعودي (2014: 3.4 مليون ريال سعودي) مسجلة بالتكلفة. وتعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لهذه الأسهم تقارب قيمتها الدفترية.

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالـــي	
2. استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	**2015**	2014	**2015**	2014	**2015**	2014
سندات بعمولة ثابتة	**18,495,484**	15,746,287	**341,018**	684,091	**18,836,502**	16,430,378
سندات بعمولة متغيرة	**1,475,305**	1,301,903	**167,861**	399,001	**1,643,166**	1,700,904
إجمالي الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة	**19,970,789**	17,048,190	**508,879**	1,083,092	**20,479,668**	18,131,282

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالـــي	
3. استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	**2015**	2014	**2015**	2014	**2015**	2014
سندات بعمولة ثابتة	**15,015**	25,695	**-**	-	**15,015**	25,695
سندات بعمولة متغيرة	**-**	-	**60,062**	60,064	**60,062**	60,064
إجمالي الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	**15,015**	25,695	**60,062**	60,064	**75,077**	85,759
إجمالي الاستثمارات، صافي	**20,657,544**	17,640,811	**568,941**	1,143,156	**21,226,485**	18,783,967

ب) الاستثمارات المعاد تصنيفها

قامت الإدارة في 1 يوليو 2008م، بتحديد بعض الاستثمارات المتاحة للبيع، والتي كانت لديها نية واضحة للاحتفاظ بها في المدى المنظور بدلا من بيعها على المدى القصير. ونتيجة لذلك ، تم إعادة تصنيف هذه الأدوات من استثمارات متاحة للبيع إلى استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة بناء على القيمة العادلة في ذلك التاريخ وتم الابقاء على الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في احتياطي اسهم متاحة للبيع. ولو لم يتم إعادة التصنيف، فإن الاحتياطيات الأخرى كانت ستشتمل على أرباح قيمة عادلة غير محققة بمبلغ 8.39 مليون ريال سعودي (2014: 12.7 مليون ريال سعودي)، وخلال السنة تم تحويل خسارة بمبلغ 1.99 مليون ريال سعودي (2014: 1.79 مليون ريال سعودي) إلى قائمة الدخل الموحدة وتمثل إطفاء احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع بتاريخ إعادة التصنيف.

يعكس الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للاستثمارات المعاد تصنيفها:

	2015		2014	
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
استثمارات متاحة للبيع أعيد تصنيفها إلى استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	67,983	68,025	148,516	149,617

ج – فيما يلي تحليلاً لمكونات الاستثمارات

	2015			2014		
	متداولة	غير متداولة	الإجمالي	متداولة	غير متداولة	الإجمالي
سندات بعمولة ثابتة	322,670	18,542,733	18,865,403	815,452	15,673,677	16,489,129
سندات بعمولة متغيرة	838,228	1,033,000	1,871,228	1,295,968	633,000	1,928,968
أسهم	338,850	3,438	342,288	227,050	3,438	230,488
صناديق استثمارية	147,566	-	147,566	135,382	-	135,382
إجمالي الاستثمارات ، صافي	1,647,314	19,579,171	21,226,485	2,473,852	16,310,115	18,783,967

تتكون السندات غير المتداولة بشكل أساسي، من سندات خزينة وسندات حكومية سعودية أخرى والتي يتم تداولها بين البنوك داخل المملكة العربية السعودية. وتحدد قيم هذه السندات باستخدام طريقة تسعير ملائمة.

د – فيما يلي تحليلاً للأرباح والخسائر غير المحققة والقيم العادلة للاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

	2015				2014			
1) استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	18,836,502	13,235	(53,156)	18,796,581	16,430,378	26,889	(26,985)	16,430,282
سندات بعمولة متغيرة	1,643,166	187	(24)	1,643,329	1,700,904	3,748	(10)	1,704,642
الإجمالي	20,479,668	13,422	(53,180)	20,439,910	18,131,282	30,637	(26,995)	18,134,924

	2015				2014			
2) استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	15,015	379	-	15,394	25,695	1,467	-	27,162
سندات بعمولة متغيرة	60,062	-	(1,770)	58,292	60,064	-	(2,720)	57,344
الإجمالي	75,077	379	(1,770)	73,686	85,759	1,467	(2,720)	84,506

هـ – فيما يلي تحليلاً للاستثمارات حسب الأطراف الأخرى:

	2015	2014
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	18,508,360	15,695,809
شركات	1,368,652	1,357,136
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	1,198,469	1,592,202
أخرى	151,004	138,820
إجمالي الاستثمارات ، صافي	21,226,485	18,783,967

ان الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة البالغة 10 مليون ريال سعودي (2014 : 5.060 مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع العملاء. تبلغ القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 10 مليون ريال سعودي (2014 : 5.059 مليون ريال سعودي).

و – المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها الاستثمارات

	2015				2014			
	متاحة للبيع	المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة	الإجمالي	متاحة للبيع	المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
سندات سيادية سعودية	13,886	15,015	17,054,137	17,083,038	33,056	25,695	14,155,226	14,213,977
استثمارات من الدرجة الأولى	-	60,062	2,613,226	2,673,288	-	60,064	3,461,883	3,521,947
غير مصنفة	315,566	-	812,305	1,127,871	303,382	-	514,173	817,555
إجمالي المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها لاستثمارات	329,452	75,077	20,479,668	20,884,197	336,438	85,759	18,131,282	18,553,479
أسهم	342,288	-	-	342,288	230,488	-	-	230,488
إجمالي الاستثمارات، صافي	671,740	75,077	20,479,668	21,226,485	566,926	85,759	18,131,282	18,783,967

تشتمل الاستثمارات من الدرجة الأولى على استثمارات تعادل درجة تصنيفها من أأأ إلى ب ب –. صادرة عن وكالة تصنيف خارجية. وبالنسبة للسندات الخاصة غير المصنفة، ولكن تم تصنيف مصدرها ، يتم استخدام تصنيف المصدر. وتبلغ السندات التي تندرج تحت هذا التصنيف 1.891 مليون ريال سعودي (2014 : 1.979 مليون ريال سعودي).

7. قروض وسلف ، صافي

أ) القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة

2015	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
قروض وسلف عاملة – إجمالي	2,530,033	313,574	15,113,686	58,737,376	76,694,669
قروض وسلف غير عاملة، صافي	294,332	6,791	53,407	469,691	824,221
إجمالي القروض والسلف	2,824,365	320,365	15,167,093	59,207,067	77,518,890
مخصص خسائر ائتمان	(332,538)	(7,889)	(178,627)	(855,986)	(1,375,040)
إجمالي القروض والسلف، صافي	2,491,827	312,476	14,988,466	58,351,081	76,143,850

2014	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
قروض وسلف عاملة – إجمالي	3,142,126	271,756	11,342,508	50,901,867	65,658,257
قروض وسلف غير عاملة، صافي	303,769	5,568	36,422	495,863	841,622
إجمالي القروض والسلف	3,445,895	277,324	11,378,930	51,397,730	66,499,879
مخصص خسائر ائتمان	(340,385)	(6,616)	(138,920)	(866,130)	(1,352,051)
إجمالي القروض والسلف، صافي	3,105,510	270,708	11,240,010	50,531,600	65,147,828

ب) الحركة في مخصص خسائر ائتمان

2015	ايضاح	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		340,385	6,616	138,920	866,130	1,352,051
المكون خلال السنة	7 ب (1)	43,976	17,761	130,356	182,712	374,805
استرداد مبالغ مكونة سابقاً		(32,013)	(9,442)	(42,778)	(22,292)	(106,525)
	7 ب (2)	11,963	8,319	87,578	160,420	268,280
ديون معدومة مشطوبة		(19,810)	(7,046)	(47,871)	(170,564)	(245,291)
الرصيد في نهاية السنة		332,538	7,889	178,627	855,986	1,375,040

2014	ايضاح	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		364,446	6,007	116,366	705,744	1,192,563
المكون خلال السنة		100,223	16,709	94,748	218,218	429,898
استرداد مبالغ مكونة سابقاً		(13,131)	(10,874)	(31,917)	(28,369)	(84,291)
		87,092	5,835	62,831	189,849	345,607
ديون معدومة مشطوبة		(111,153)	(5,226)	(40,277)	(29,463)	(186,119)
الرصيد في نهاية السنة		340,385	6,616	138,920	866,130	1,352,051

7ب(1) مخصص الانخفاض للسنة يشمل خسائر إئتمان مجمعة قدرها 56 مليون ريال سعودي (2014: 60 مليون ريال سعودي)

7ب(2) مخصص انخفاض خسائر ائتمان وأخرى، صافي

	2015	2014
مخصص انخفاض خسائر ائتمان	268,280	345,607
مخصصات أخرى (إيضاح رقم 10)	149,908	-
مخصص خسائر ائتمان و أخرى، صافي	418,188	345,607

ج) جودة الائتمان الخاصة بالقروض والسلف

1) قروض وسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

صنفت المجموعة محفظة القروض والسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة إلى ثلاث فئات هي: قروض منتظمة وقروض مرضية وقروض تحت الملاحظة حسب نظام التصنيف الداخلي للمجموعة.

إن القروض والسلف المصنفة كقروض منتظمة تعتبر قروض عاملة ذات صفات أساسية قوية وتشمل تلك القروض الخالية من أي ضعف حالي أو متوقع .

إن القروض والسلف المصنفة كقروض مرضية تعتبر قادرة على الوفاء بالتزاماتها على المدى المتوسط، ولكن هناك احتمال تأثرها بالظروف التجارية والاقتصادية العكسية.

تشتمل القروض والسلف تحت الملاحظة على قروض وسلف عاملة، حالية وسارية فيما يختص بسداد أصل القرض والعمولة الخاصة. إلا أن هذا النوع من القروض يتطلب ملاحظة مباشرة من الإدارة والذي قد يحتوي على بعض الضعف الذي ربما يؤدي مستقبلا إلى تدهور برنامج جدولة السداد من حيث أصل القرض أو العمولة الخاصة به. إن القروض والسلف المصنفة تحت الملاحظة قد لا تعرض المجموعة لأي مخاطر جوهرية تؤدي إلى تصنيفها بدرجة أقل.

2015	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
منتظمة	370,145	-	-	23,517,427	23,887,572
مرضية	2,073,040	278,460	14,572,962	35,084,742	52,009,204
تحت الملاحظة	71,022	-	-	73,731	144,753
الإجمالي	2,514,207	278,460	14,572,962	58,675,900	76,041,529

2014	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
منتظمة	749,133	-	-	25,192,681	25,941,814
مرضية	2,233,702	247,183	11,055,133	25,158,210	38,694,228
تحت الملاحظة	58,889	-	-	438,816	497,705
الإجمالي	3,041,724	247,183	11,055,133	50,789,707	65,133,747

2) أعمار القروض والسلف (متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة)

2015	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
لغاية 30 يوم	15,652	25,416	460,644	40,351	542,063
من 31 إلى 90 يوم	120	9,698	80,080	15,159	105,057
من 91 إلى 180 يوم	54	-	-	5,966	6,020
الإجمالي	15,826	35,114	540,724	61,476	653,140

2014	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
لغاية 30 يوم	62,751	16,955	213,809	84,481	377,996
من 31 إلى 90 يوم	37,651	7,618	73,566	7,614	126,449
من 91 إلى 180 يوم	-	-	-	20,065	20,065
الإجمالي	100,402	24,573	287,375	112,160	524,510

تتكون القروض والسلف المتاخرة السداد وغير منخفضة القيمة المذكورة اعلاه من اجمالي القروض، بإستثناء قروض الشركات التي تشمل مبالغ أقساط متأخرة السداد. إن عمر اجمالي قروض وسلف الشركات متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2015 هو لغاية 30 يوم، من 31 الى 90 يوم، ومن 91 الى 180 يوم بمبلغ 564 مليون ريال سعودي و24.20 مليون ريال سعودي و7.75 مليون ريال سعودي (2014: 425.09 مليون ريال سعودي و61.19 مليون ريال سعودي و34.64 مليون ريال سعودي)، على التوالي.

د) فيما يلي تحليلاً بمخاطر تركيز القروض والسلف ومخصص خسائر ائتمان حسب القطاعات الاقتصادية:

2015	عاملـــة	غير عاملـة	مخصص خسائر ائتمان	قروض وسلف، صافي
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	1,261,433	-	-	1,261,433
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	2,459,828	-	-	2,459,828
زراعة وأسماك	959,609	331	(331)	959,609
تصنيع	14,104,345	265,411	(265,411)	14,104,345
مناجم وتعدين	442,751	-	-	442,751
كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية	1,977,839	-	-	1,977,839
بناء وإنشاءات	11,312,756	193,020	(193,020)	11,312,756
تجارة	18,284,337	285,437	(285,437)	18,284,337
نقل واتصالات	3,222,358	6,907	(6,907)	3,222,358
خدمات	3,791,009	12,917	(12,917)	3,791,009
قروض شخصية وبطاقات ائتمان	15,427,260	60,198	(32,243)	15,455,215
أخرى	3,451,144	-	-	3,451,144
	76,694,669	824,221	(796,266)	76,722,624
مخصص انخفاض المحفظة	-	-	(578,774)	(578,774)
الإجمالي	76,694,669	824,221	(1,375,040)	76,143,850

2014	عاملـــة	غير عاملـة	مخصص خسائر ائتمان	قروض وسلف، صافي
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	1,263,299	-	-	1,263,299
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	2,485,717	-	-	2,485,717
زراعة وأسماك	1,065,303	-	-	1,065,303
تصنيع	10,416,664	39,372	(39,372)	10,416,664
مناجم وتعدين	312,759	-	-	312,759
كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية	1,987,431	33,677	(33,677)	1,987,431
بناء وإنشاءات	8,563,054	349,851	(349,851)	8,563,054
تجارة	18,000,160	298,674	(298,674)	18,000,160
نقل واتصالات	870,344	-	-	870,344
خدمات	5,338,646	19,060	(19,060)	5,338,646
قروض شخصية وبطاقات ائتمان	11,614,264	41,990	(29,391)	11,626,863
أخرى	3,740,616	58,998	(58,998)	3,740,616
	65,658,257	841,622	(829,023)	65,670,856
مخصص انخفاض المحفظة	-	-	(523,028)	(523,028)
الإجمالي	65,658,257	841,622	(1,352,051)	65,147,828

وتتضمن القروض والسلف منتجات مصرفية إسلامية بقيمة 42 مليار ريال سعودي (2014: 32 مليار ريال سعودي).

هـ) الضمانات

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية في أنشطة الإقراض، بالاحتفاظ بضمانات للحد من مخاطر الائتمان المتعلقة بها. وتتضمن هذه الضمانات غالبا ودائع لأجل، وتحت الطلب وودائع أخرى نقدية، وضمانات مالية وأسهم محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. ويحتفظ بالضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل المخاطر المتعلقة بها على أساس صافي القيمة البيعية لها. يبلغ إجمالي قيمة الضمانات 30.36 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 18.95 مليار ريال سعودي).

8. استثمار في شركة زميلة

	2015	2014
الرصيد في بداية السنة	12,793	17,233
الحصة في خسارة الشركة الزميلة	(226)	(4,440)
الرصيد في نهاية السنة	12,567	12,793

يمثل الاستثمار في شركة زميلة 20% (2014: 20%) من أسهم الشركة الوطنية للتأمين، المسجلة في المملكة العربية السعودية، بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/53 الصادر بتاريخ 21 شوال1430هـ (الموافق 10 اكتوبر 2009).

9 . ممتلكات ومعدات ، صافي

فيما يلي تفاصيل الممتلكات والمعدات

	الأراضي والمباني	تحسينات المباني المستأجرة	أجهزة وبرامج الحاسب الآلي	المفروشات والأثاث	السيارات	الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	193,890	313,973	866,031	213,947	6,000	105,667	1,699,508
الإضافات خلال السنة	202,825	-	-	-	-	189,320	392,145
الاستبعادات خلال السنة	-	-	-	-	(467)	-	(467)
محول من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ خلال السنة	-	3,742	106,452	12,458	-	(122,652)	-
الرصيد في نهاية السنة	396,715	317,715	972,483	226,405	5,533	172,335	2,091,186
الاستهلاك / الإطفاء المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	52,915	264,336	678,717	173,242	3,910	-	1,173,120
المحمل للسنة	4,270	15,251	90,656	6,767	543	-	117,487
الاستبعادات خلال السنة	-	-	-	-	(467)	-	(467)
الرصيد في نهاية السنة	57,185	279,587	769,373	180,009	3,986	-	1,290,140
صافي القيمة الدفترية:							
كما في 31 ديسمبر 2015	339,530	38,128	203,110	46,396	1,547	172,335	801,046
كما في 31 ديسمبر 2014	140,975	49,637	187,314	40,705	2,090	105,667	526,388

10. موجودات أخرى، صافي

دخل العمولات الخاصة المستحقة المدينة:	2015	2014
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	192	135
استثمارات	36,811	37,744
قروض وسلف	268,686	238,467
أخرى	66,548	66,952
إجمالي دخل العمولات الخاصة المستحقة المدينة	372,237	343,298
مدينون	833,842	1,387,695
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات (إيضاح 11)	307,597	354,622
أخرى	258	375
الإجمالي	1,513,934	2,085,990

تشمل الموجودات الأخرى مبلغ بقيمة 287.58 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2014: 444.82 مليون ريال سعودي) والتي في حالة تعثر الطرف الأساسي عن سدادها سيتم تغطيتها من قبل جهة ذات علاقة وفقا لاتفاقية سداد مشروطة يتم إنهاء إبرامها بين المجموعة والجهة ذات العلاقة، والتعرض كما في 31 ديسمبر 2015 هو عبارة عن صافي مخصص الانخفاض البالغ 149.91 مليون ريال سعودي والذي تم إدراجه في قائمة الدخل الموحدة.

11. المشتقات

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة والتحوط:

أ) المقايضات:

تمثل المقايضات التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وبالنسبة لمقايضات أسعار العمولات، تقوم الأطراف الأخرى عادة بتبادل دفع العمولات بالسعر الثابت والمتغير وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما بالنسبة لمقايضات أسعار العمولات بعملات مختلفة، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع دفع العمولات بسعر ثابت ومتغير بعملات مختلفة.

ب) العقود الآجلة والمستقبلية:

أن العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. ويتم تصميم العقود الآجلة خصيصاً لتلبية احتياجات معينة ويتم التعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ، ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

ج) اتفاقيات الأسعار الآجلة:

أن اتفاقيات الأسعار الآجلة هي عبارة عن عقود خاصة بأسعار العمولات ويتم تداولها بشكل فردي وتنص على أن يسدد نقدا الفرق بين سعر العمولة المتعاقد عليه وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن أصل المبلغ وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها.

د) الخيارات:

أن الخيارات هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية ، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (حامل الخيار) لبيع أو شراء عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المحددة.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة لدى المجموعة بالمبيعات، وتكوين المراكز، وموازنة أسعار الصرف. وتتعلق أنشطة المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مراكز مخاطر السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

المشتقات المقتناة لأغراض تحوط المخاطر

تتبع المجموعة نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر والتي يتعلق جزء منها بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة وضمن التوجيهات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

وقد وضع مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى ولمراكز العملات. وتتم مراقبة مراكز العملات يومياً باستخدام إستراتيجيات تحوط المخاطر لضمان بقاء مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معين لمخاطر أسعار العمولات وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العمولات للفترات المقررة. ويتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العمولات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم إستراتيجيات تحوط المخاطر لتقليل الفجوة بين أسعار العمولات ضمن الحدود المقررة. وتستخدم المجموعة المشتقات كجزء من إدارة موجوداتها ومطلوباتها لأغراض تحوط المخاطر وذلك لتقليل تعرضها لمخاطر أسعار العملات والعمولات. ويتم ذلك عادة من خلال تحوط مخاطر معاملات محددة.

وتستخدم المجموعة مقايضات أسعار العمولات لتحوط مخاطر أسعار العمولات الناتجة عن مخاطر أسعار عمولات ثابتة محددة. وتستخدم المجموعة أيضاً مقايضات أسعار العمولات لتحوط مخاطر التدفقات النقدية الناشئة عن بعض مخاطر العمولات بأسعار متغيرة. وفي جميع هذه الحالات، يجب توثيق طبيعة تحوط المخاطر وأهدافها رسمياً، بما في ذلك تفاصيل الأدوات المحوطة مخاطرها وأداة تحوط المخاطر، ويتم قيد هذه المعاملات على أنها تحوط مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

تلخص الجداول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية والمبالغ الأسمية للأدوات المالية المشتقة ، مع تحليلها للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمعدل الشهري. أن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي ، إن هذه المبالغ الاسمية لا تعكس عن مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

2015 الأدوات المالية المشتقة	القيمة العادلة الايجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	المبالغ الاسمية حسب تاريخ الاستحقاق				المعدل الشهري
				خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	
مقتناة لأغراض المتاجرة:								
مقايضات أسعار العمولات	142,521	58,075	27,057,930	440,282	1,884,510	21,070,102	3,663,036	28,427,096
عقود الصرف الأجنبي وعقود السلع الآجلة	69,263	35,222	19,685,285	12,812,414	6,126,842	746,029	-	21,353,383
خيارات العملات والسلع	91,556	49,830	39,154,686	6,968,117	19,488,469	12,698,100	-	49,779,580
خيارات أسعار العمولات	4,257	3,881	470,800	-			470,800	561,911
مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة:								
مقايضات أسعار العمولات	-	1,468	37,539	-	-	37,539	-	84,417
الإجمالي	307,597	148,476	86,406,240	20,220,813	27,499,821	34,551,770	4,133,836	
القيم العادلة لاتفاقيات مقاصة	1,188,943	1,188,943						
القيم العادلة قبل المقاصة	1,496,540	1,337,419						

2014 الأدوات المالية المشتقة	القيمة العادلة الايجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	المبالغ الاسمية حسب تاريخ الاستحقاق				المعدل الشهري
				خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	
مقتناة لأغراض المتاجرة:								
مقايضات أسعار العمولات	121,637	35,434	27,079,104	606,375	2,722,187	22,079,658	1,670,884	26,713,272
عقود الصرف الأجنبي وعقود السلع الآجلة	113,854	96,299	21,060,276	9,417,218	11,643,058	-	-	20,539,454
خيارات العملات والسلع	119,130	119,130	44,267,042	8,904,006	20,494,383	14,868,653	-	37,459,040
خيارات أسعار العمولات	1	1	1,000,000	-	1,000,000	-	-	1,018,273
مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة:								
مقايضات أسعار العمولات	-	2,402	187,730	56,319	93,865	37,546	-	301,630
الإجمالي	354,622	253,266	93,594,152	18,983,918	35,953,493	36,985,857	1,670,884	
القيم العادلة لاتفاقيات مقاصة	1,094,934	1,094,933						
القيم العادلة قبل المقاصة	1,449,556	1,348,199						

يبلغ صافي القيمة العادلة للمشتقات 159.12 مليون ريال سعودي (2014 : 101.36 مليون ريال سعودي).

تعكس الجداول أدناه ملخصاً بالأدوات المحوطة مخاطرها وطبيعة المخاطر المحوطة وأداة تحوط المخاطر وقيمتها العادلة:

وصف البنود	البنود المحوطة			أدوات التحوط		
	القيمة العادلة	التكلفة عند بداية التحوط	المخاطر	أداة التحوط	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
2015						
استثمارات بعمولة ثابتة	**43,592**	**37,504**	**القيمة العادلة**	**مقايضات أسعار العمولات**	**-**	**1,468**

وصف البنود	البنود المحوطة			أدوات التحوط		
	القيمة العادلة	التكلفة عند بداية التحوط	المخاطر	أداة التحوط	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
2014						
استثمارات بعمولة ثابتة	199,766	187,700	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات	-	2,402

بلغ صافي الخسائر على الأدوات المحوطة والمقتناة كتحوط مخاطر القيمة العادلة 0.93 مليون ريال سعودي (2014: 3.56 مليون ريال سعودي).

تم إبرام ما نسبته 59.3% (2014: 26.5%) تقريباً من القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات الخاصة بالمجموعة مع مؤسسات مالية، بينما أبرم أقل من 12% (2014: 17%) من إجمالي عقود القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات مع طرف واحد بتاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم التعامل بالمشتقات من قبل قطاع خزينة المجموعة. ان الهوامش المودعة والمستلمة من الاطراف الأخرى للمشتقات المالية كما في 31 ديسمبر 2015 بلغت 210.18 مليون ريال سعودي و43.67 مليون ريال سعودي (2014: 143.48 مليون ريال سعودي و 43.22 مليون ريال سعودي)، على التوالي.

12. أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

	2015	2014
حسابات جارية	**617,555**	1,473,553
ودائع سوق المال	**739,319**	1,581,087
الإجمالي	**1,356,874**	3,054,640

13. ودائع العملاء

	2015	2014
لأجل	**53,500,410**	45,257,743
تحت الطلب	**33,798,200**	29,964,157
ادخار	**453,754**	407,754
أخرى	**1,079,699**	1,184,211
الإجمالي	**88,832,063**	76,813,865

تتضمن الودائع لأجل :

1) ودائع بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع العملاء	**10,000**	5,072,314
2) ودائع إسلامية	**29,831,506**	19,549,247

تتضمن الودائع مبلغ قدره 833 مليون ريال سعودي (2014: 967 مليون ريال سعودي) كضمانات محتجزة لقاء التزامات غير قابلة للنقض، وودائع أخرى غير خاضعة لعمولات قدرها 34 مليار ريال سعودي (2014: 31 مليار ريال سعودي). إن الودائع بعملات أجنبية تفاصيلها كالآتي كما في 31 ديسمبر:

	2015	2014
لأجل	**7,057,870**	3,533,264
تحت الطلب	**4,321,980**	3,355,694
ادخار	**34,986**	34,574
أخرى	**151,385**	130,041
الإجمالي	**11,566,221**	7,053,573

14. سندات دين ثانوية

تمثل سندات الدين المصدرة سندات الدين التالية:

مصدرة في 12 ديسمبر 2013:

أصدرت المجموعة صكوك ثانوية من الشريحة الثانية غير مضمونة بقيمة 2.500 مليون ريال سعودي وتستحق في عام 2023. ولدى المجموعة الخيار، بشرط الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي الخطية المسبقة، في استرداد هذه الصكوك بقيمتها الاستردادية في شهر ديسمبر 2018 او في حالة حدوث تغيرات معينة تؤثر على النظام الضريبي والمعالجة الخاصة برأس المال النظامي لهذه الصكوك. إن معدل العمولات المدفوعة والمتعلقة بالصكوك أعلاه هي 6 أشهر سايبور زائدا 155 نقطة أساس (2014: 6 أشهر سايبور زائداً 155 نقطة أساس).

مصدرة في 26 نوفمبر 2012:

أصدرت المجموعة صكوك ثانوية من الشريحة الثانية غير مضمونة بقيمة 1.400 مليون ريال سعودي وتستحق في عام 2019. ولدى المجموعة الخيار ، بشرط الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي الخطية المسبقة، في استرداد هذه الصكوك بقيمتها الاستردادية في شهر نوفمبر 2017 او في حالة حدوث تغيرات معينة تؤثر على النظام الضريبي والمعالجة الخاصة برأس المال النظامي لهذه الصكوك. إن معدل العمولات المدفوعة والمتعلقة بالصكوك أعلاه هي 6 أشهر سايبور زائدا 115 نقطة أساس (2014: 6 أشهر سايبور زائدا 115 نقطة أساس).

ولم تتعرض المجموعة لأي تعثر في سداد أصل المبالغ أو العمولات المتعلقة بها وأنه لا يوجد اية اخفاقات في الوفاء بهذه الالتزامات خلال عام 2015 أو 2014.

15. مطلوبات أخرى

العمولات الخاصة المستحقة الدائنة:	2015	2014
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**293**	203
ودائع العملاء	**256,111**	215,194
سندات دين ثانوية	**6,975**	6,029
أخرى	**66,614**	74,048
إجمالي العمولات الخاصة المستحقة الدائنة	**329,993**	295,474
مصاريف مستحقة وذمم دائنة	**1,110,131**	1,256,759
القيمة العادلة السلبية للمشتقات (إيضاح 11)	**148,476**	253,266
أخرى	**365,603**	303,332
الإجمالي	**1,954,203**	2,108,831

16. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 571.54 مليون سهم (2014: 476.28 مليون سهم)، قيمة كل سهم 10 ريال سعودي (2014: 10 ريال سعودي).

إن ملكية رأسمال البنك موزعة على النحو التالي:

	النسبة	2015	2014
مساهمون سعوديون	**60%**	**3,429,216**	2,857,680
أي بي أن – أمرو بنك إن. في. (هولندا)	**40%**	**2,286,144**	1,905,120
الإجمالي	**100%**	**5,715,360**	4,762,800

وافق مساهموا البنك خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية، الذي عقد بتاريخ 17 مارس 2015، على إصدار أسهم مجانية بواقع سهم لكل خمسة أسهم مملوكة، ووفقا لذلك تم إصدار 95.26 مليون سهم (2014: 79.38 مليون سهم بواقع سهم لكل خمسة أسهم مملوكة) قيمة كل منها 10 ريالات سعودية عن طريق رسملة الأرباح المبقاة، كما قامت المجموعة خلال السنة بدفع توزيعات أرباح نقدية بقيمة 619.16 مليون ريال سعودي (2014: 468.34 مليون ريال سعودي).

وافق مجلس الإدارة في 15 ديسمبر 2015م على تحويل مبلغ 5.715 مليون ريال سعودي إلى إحتياطي وذلك للنية في زيادة رأسمال البنك من خلال إصدار أسهم مجانية وذلك بواقع سهم لكل سهم مملوك شريطة الحصول على الموافقة النهائية في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية، وسيتم الإصدار بالتحويل من الاحتياطيات النظامية المتراكمة، و جزء من الأرباح المبقاة والدخل لعام 2015.

17. احتياطي نظامي

بمقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ما لا يقل عن 25% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي حتى يساوي هذا الاحتياطي رأسمال البنك المدفوع. عليه، تم تحويل مبلغ وقدره 505.61 مليون ريال سعودي (2014: 455.23 مليون ريال سعودي) من صافي الدخل.

18. احتياطيات أخرى

	2015	2014
الرصيد في بداية السنة	**3,564**	21,690
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحه للبيع	**(28,192)**	139
صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة عند بيع الاستثمارات المتاحه للبيع	**(13,063)**	(18,265)
الرصيد في نهاية السنة	**(37,691)**	3,564

19. التعهدات والالتزامات المحتملة

أ) الدعاوى القضائية

كما في 31 ديسمبر 2015 و2014، كانت هناك بعض الدعاوى القضائية المقامة ضد المجموعة والتي نشأت في دورة الأعمال الاعتيادية. ولم يتم تكوين مخصص خلال السنة (2014: لاشئ)، وذلك بناءً على الرأي المهني للمستشار القانوني الذي يشير إلى أنه ليس من المتوقع نشوء خسائر اضافية نتيجة هذه الدعاوى.

ب) الالتزامات الرأسمالية

لدى المجموعة التزامات رأسمالية بمبلغ 93.1 مليون ريال سعودي (2014: 63.51 مليون ريال سعودي) تتعلق بتحسينات المباني المستأجرة وشراء أجهزة وبرامج حاسب آلي.

ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير التمويل للعملاء عند الطلب.

إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض بالسداد من قبل المجموعة في حالة عدم تمكن العملاء من الوفاء بالتزاماتهم تجاه الأطراف الثالثة، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمانات والاعتمادات المستندية القائمة تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهدات لأن المجموعة عادة لا تتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية.

تعتبر الاعتمادات المستندية بمثابة تعهدات خطية من المجموعة نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال بحدود معينة وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بالبضاعة التي تتعلق بها، وبالتالي فإنها غالباً تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. وتتوقع المجموعة أن يتم تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلف وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع أن يكون أقل بكثير من إجمالي الالتزام غير المستخدم لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهائها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1) فيما يلي تحليلاً بالاستحقاقات لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة

2015	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
خطابات ضمان	3,049,649	10,779,773	8,632,804	255,069	22,717,295
اعتمادات مستندية	2,075,680	3,090,345	179,630	-	5,345,655
قبولات	3,311,798	20,774	988	-	3,333,560
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	-	26,786	544,397	2,299,589	2,870,772
الإجمالي	8,437,127	13,917,678	9,357,819	2,554,658	34,267,282

2014	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
خطابات ضمان	2,879,290	9,763,949	10,325,112	211,399	23,179,750
اعتمادات مستندية	2,006,054	2,760,395	155,277	-	4,921,726
قبولات	2,002,663	507,577	178,759	-	2,688,999
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	1,308	-	410,466	860,679	1,272,453
الإجمالي	6,889,315	13,031,921	11,069,614	1,072,078	32,062,928

يبلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات القائمة والذي يمكن نقضه من جهة واحدة في أي وقت من قبل المجموعة 14.89 مليار ريال سعودي (2014: 18.95مليار ريال سعودي).

2) يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى:

	2015	2014
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	191,392	119,662
شركات	30,758,558	29,199,688
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	3,081,726	2,371,012
أخرى	235,606	372,566
الإجمالي	34,267,282	32,062,928

د) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء، التي أبرمتها المجموعة كمستأجر:

	2015	2014
أقل من سنة	79,945	62,120
من سنة إلى خمس سنوات	239,709	187,527
أكثر من خمس سنوات	263,039	165,706
الإجمالي	582,693	415,353

20. دخل ومصاريف العمولات الخاصة

دخل العمولات الخاصة استثمارات :

استثمارات	2015	2014
استثمارات متاحة للبيع	6,413	7,637
استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	2,450	2,968
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	213,834	218,537
	222,697	229,142
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	9,650	16,416
قروض وسلف	2,658,584	2,240,366
الإجمالي	2,890,931	2,485,924

مصاريف العمولات الخاصة:

	2015	2014
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**4,248**	2,753
ودائع العملاء	**496,520**	397,530
سندات دين ثانوية	**92,161**	119,862
الإجمالي	**592,929**	520,145

21. دخل الأتعاب والعمولات ، صافي

	2015	2014
دخل الأتعاب والعمولات:		
تمويل الشركات والخدمات الاستشارية	**416,859**	386,389
عمليات التمويل التجاري	**335,340**	347,540
منتجات بطاقات ائتمان	**132,637**	103,812
وساطة الأسهم وإدارة الصناديق	**51,596**	66,297
خدمات بنكية أخرى	**60,220**	48,192
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	**996,652**	952,230
مصاريف الأتعاب والعمولات:		
منتجات بطاقات ائتمان	**69,395**	63,903
خدمات بنكية أخرى	**40,431**	24,355
إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات	**109,826**	88,258
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	**886,826**	863,972

22. دخل المتاجرة، صافي

	2015	2014
مشتقات وأخرى، صافي	**210,026**	164,779
الإجمالي	**210,026**	164,779

23. أرباح استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة،صافي

	2015	2014
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	**15,050**	20,062
الإجمالي	**15,050**	20,062

24. رواتب ومصاريف الموظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي المجموعة وفق اللوائح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يخص التعويضات ويتضمن إجمالي مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة المدفوعة إلى الموظفين خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و 2014 بالإضافة إلى طريقة الدفع.

2015 فئات الموظفين	عدد الموظفين	تعويضات ثابتة مدفوعة	تعويضات متغيرة		الإجمالي
			نقداً	أسهم	
كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي	16	24,796	10,651	12,382	47,829
موظفون يقومون بمهام إدارة الرقابة والمخاطر	124	31,261	4,182	1,424	36,867
موظفون يقومون بنشاطات تحمل المخاطر	607	127,280	19,020	9,315	155,615
موظفون آخرون	1,797	270,997	27,784	5,418	304,199
الإجمالي	2,544	454,334	61,637	28,539	544,510
تعويضات متغيرة مستحقة خلال السنة		73,219			
مصاريف الموظفين الأخرى المدفوعة خلال السنة		112,555			
مصاريف الموظفين الأخرى المستحقة خلال السنة		36,150			
إجمالي رواتب ومصاريف الموظفين		676,258			

2014 فئات الموظفين	عدد الموظفين	تعويضات ثابتة مدفوعة	تعويضات متغيرة		الإجمالي
			نقداً	أسهم	
كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي	16	23,326	8,724	8,177	40,227
موظفون يقومون بمهام إدارة الرقابة والمخاطر	109	29,980	3,654	1,117	34,751
موظفون يقومون بنشاطات تحمل المخاطر	507	118,800	15,377	7,551	141,728
موظفون آخرون	1,763	233,156	20,649	4,163	257,968
الإجمالي	2,395	405,262	48,404	21,008	474,674
تعويضات متغيرة مستحقة خلال السنة		65,612			
مصاريف الموظفين الأخرى المدفوعة خلال السنة		91,297			
مصاريف الموظفين الأخرى المستحقة خلال السنة		11,610			
إجمالي رواتب ومصاريف الموظفين		573,781			

كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي:

تشتمل هذه الفئة على موظفي الإدارة العليا والذين لديهم المسؤولية والتفويض لإعداد الاستراتيجيات والتوجيه والتحكم بنشاطات المجموعة. وتتضمن هذه الفئة العضو المنتدب وبعض المدراء التابعين له مباشرة.

الموظفون الذين يقومون بمهام إدارة الرقابة والمخاطر:

تشير هذه الفئة إلى الموظفين العاملين في الإدارات غير الخاضعة لأنشطة تحمل المخاطر حيث أنهم يقومون بأعمال المراجعة والرقابة ومنهم على سبيل المثال إدارة المخاطر و إدارة الالتزام وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات والإدارة المالية. وتعتبر هذه المهام مستقلة بشكل تام عن وحدات تحمل المخاطر.

الموظفون الذين يقومون بنشاطات تحمل المخاطر:

تشتمل هذه الفئة على الموظفين القائمين بوحدات إدارة الأعمال (مجموعة مصرفية الشركات ومجموعة مصرفية الأفراد وإدارة الخزينة وشركة السعودي الهولندي المالية)، والذين لديهم مسؤولية تنفيذ وتطبيق استراتيجية المجموعة نيابة عنها، على سبيل المثال الموظفين الذين يقومون بتقديم التوصيات بخصوص حدود الائتمان وتسعير القروض وأخذ وتنفيذ عروض الأعمال ونشاطات عمليات إدارة الخزينة وخدمات إدارة الاستثمار والوساطة.

الموظفون الآخرون:

تشمل هذه الفئة جميع الموظفين الآخرين في المجموعة باستثناء المذكورين أعلاه.

سياسة التعويضات للمجموعة:

إن الهدف من هذه السياسة هو إنشاء وتطبيق سياسات وإجراءات التعويضات التي تدعم تحقيق إستراتيجية وثقافة المجموعة وتعكس إدارة المخاطر الحذرة والالتزام بأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

وتهدف سياسة التعويضات للمجموعة لمكافأة أداء ضبط المخاطر والسلوك الملائم المتماشي مع القيم المشتركة للمجموعة. وفي هذا السياق، يتم ضبط مخاطر قياس الأداء ومراجعتها من قبل إدارة مخاطر مستقلة. بالإضافة إلى ذلك تتم مراجعة سياسة التعويضات من قبل إدارة المخاطر لضمان ضبط المكافآت بنفس مستوى المخاطر المتكبدة.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان التطبيق الفعال لسياسة التعويضات. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت "اللجنة" – والتي تتضمن ستة أعضاء غير تنفيذيين من بينهم عضوين مستقلين – بإفادة المجلس في هذا الخصوص. وتستلم هذه اللجنة التقارير والتوصيات من الإدارة التنفيذية بمساعدة إدارة الموارد البشرية. وتقوم اللجنة بالمراجعة والموافقة على جميع قرارات التعويضات المتعلقة بجميع الموظفين.

ولن يكون لرؤساء وحدات إدارة الأعمال والرقابة والتي يتم مراقبتها من قبل إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر ومخاطر الائتمان، أي مدخلات لقرارات تعويضات الموظفين في إدارات الرقابة. ويتم تحديد توصيات التعويضات بناءً على مفهوم واضح للقيمة الإجمالية للمكافأة وأن القرارات تأخذ بالاعتبار التوازن بين المنافسة الخارجية والإمكانية مع التركيز على بناء ترتيبات تعويضات تقوم على أساس الحافز والأداء.

25. ربح السهم

تم احتساب ربح السهم الأساسي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و2014 وذلك بتقسيم صافي دخل السنة العائد للمساهمين على 571.54 مليون سهم. وذلك لإظهار، بأثر رجعي، أثر التغير في عدد الأسهم الذي إزداد نتيجة لإصدار الأسهم المجانية.

26. إجمالي الأرباح المقترح توزيعها والزكاة وضريبة الدخل

إقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح قدرها 297.20 مليون ريال سعودي للسنة الحالية (2014: 619.16 مليون ريال سعودي). سيتم دفع توزيعات الأرباح إلى المساهمين السعوديين والمساهمين غير السعوديين بعد استقطاع الزكاة وضريبة الدخل كما يلي:

أ) المساهمون السعوديون

بلغت الزكاة المقدرة المتعلقة بالمساهمين السعوديين للسنة 35 مليون ريال سعودي (2014: 64 مليون ريال سعودي) وسوف تستقطع من حصتهم من توزيعات الأرباح في المستقبل. وسيتم خصم زكاة بمبلغ 94 مليون ريال سعودي من توزيعات أرباح السنة الحالية (2014: 86 مليون ريال سعودي)، بحيث يصبح صافي الربح الموزع للسهم الواحد 0.25 ريال سعودي (2014: 1 ريال سعودي للسهم).

ب) المساهمون غير السعوديين

بلغت ضريبة الدخل المقدرة على المساهمين غير السعوديين عن حصصهم في دخل السنة الحالية 164 مليون ريال سعودي (2014: 140 مليون ريال سعودي). وسيتم خصم الضريبة بمبلغ 68 مليون ريال سعودي من توزيعات أرباح السنة الحالية (2014: 64 مليون ريال سعودي)، بحيث يصبح صافي الربح الموزع للسهم الواحد 0.22 ريال سعودي (2014: 0.92 ريال سعودي للسهم) .

ج) الربوط الزكوية والضريبية

قدم البنك إقراراته الزكوية والضريبية إلى مصلحة الزكاة و الدخل (وسيشار إليها فيما بعد بـ "المصلحة") عن جميع السنوات المالية ولغاية وبمافي ذلك 2014. وقد استلم البنك الربوط الزكوية والضريبية للسنوات من 2005 وحتى 2009 وربط جزئي عن عام 2010 والتي تطالب بدفع التزامات إضافية بمبلغ 115 مليون ريال سعودي. ويتعلق هذا المبلغ بالزكاة التي نشأت بسبب عدم قبول المصلحة باستقطاع بعض الاستثمارات طويلة الأجل. وقد تم الاعتراض على الأساس الذي تم بموجبه فرض هذه الالتزامات الزكوية الاضافية من قبل البنك بالتعاون مع البنوك الأخرى في المملكة العربية السعودية. وقد قام البنك بالاعتراض رسميا على هذه الربوط، وهو في انتظار رد المصلحة.

لم تقم المصلحة بإجراء الربوط الزكوية والضريبية النهائية للسنوات ما بين 2011 و 2014، ولا يمكن للبنك تحديد أثر هذه الربوط بصورة موثوق بها.

27. النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

	2015	2014
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (إيضاح 4)	**7,637,869**	9,523,463
وديعة نظامية	**(4,476,152)**	(3,752,004)
	3,161,717	5,771,459
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء	**734,583**	538,789
الإجمالي	**3,896,300**	6,310,248

28. القطاعات التشغيلية

يتم تحديد القطاعات التشغيلية وفقا للتقارير الداخلية عن مكونات المجموعة والتي تتم مراجعتها باستمرار من قبل أعضاء الإدارة العليا المسؤولين عن صنع القرارات التشغيلية في البنك من أجل تخصيص الموارد لهذه القطاعات ولتقييم ادائها. وتتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقا للأحكام والشروط التجارية العادية، ويتم عادة إعادة توزيع الأموال بين هذه القطاعات التشغيلية مما ينتج عنه تحويل تكاليف تمويل بينها. كما تحمل العمولات على القطاعات التشغيلية على أساس سعر موحد يمثل تقريباً هامش تكلفة التمويل. وتقاس الايرادات من الأطراف الخارجية المفصح عنها للإدارة العليا بنفس الطريقة المبينة في قائمة الدخل الموحدة. لم يطرأ أي تغيير على أسس تحديد القطاعات أو أسس قياس ربح أو خسارة أي قطاع منذ 31 ديسمبر 2014. فيما يلي القطاعات التشغيلية بالمجموعة والتي يتم رفع التقارير بشأنها:

قطاع الشركات

يقوم قطاع الشركات بتقديم سلسلة متكاملة من المنتجات والخدمات للشركات، والمنشآت الكبيرة. كما يقوم أيضا بقبول ودائع العملاء وتقديم التمويل الذي يشتمل على القروض لأجل والحسابات الجارية المدينة والقروض المشتركة وخـدمات التمويل التجاري. وتشتمل الخدمات المقدمة للعملاء على الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت ومن خلال خدمات المعاملات العالمية وخدمة مركزية تقوم بإدارة جميع حوالات العملاء، سواءً الكترونياً أو غير ذلك.

قطاع الأفراد

يعمل قطاع الأفراد من خلال شبكة الفروع المحلية ومكائن الصرف الآلي مدعمة بـخدمات مركز الهاتف البنكي على مدى 24 ساعة. كما يقوم القطاع بقبول ودائع العملاء على شكل حسابات ادخار وودائع متنوعة، وتقديم منتجات و خدمات مصرفية الأفراد التي تشتمل على القروض الشخصية، والحسابات الجارية المدينة، وبطاقات الائتمان، للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

قطاع الخزينة

يتعامل قطاع الخزينة بشكل أساسي بسوق المال، والعملات الأجنبية وأسعار العمولات وكذلك المشتقات الأخرى للشركات، والمنشآت الكبيرة ولحساب المجموعة نفسها. كما أن هذا القطاع مسؤول عن إدارة المحفظة الاستثمارية للمجموعة.

قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار

يقدم قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار، خدمات تتعلق بالتعامل والإدارة والترتيب و المشورة وحفظ الأوراق المالية.

القطاعات الأخرى

تتضمن "القطاعات الأخرى" عمليات إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة، والتي لا تتعلق بأنشطة الخزينة الرئيسية. كما تتضمن صافي الإيرادات والمصاريف الداخلية للإدارات على تسعير تحويل التمويل كما هو موافق عليه من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وتتضمن الدخل والمصاريف غير الموزعة والمتعلقة بالمركز الرئيسي والإدارات الأخرى.

أ) فيما يلي تحليلاً للموجودات والايرادات والنتائج الخاصة بالمجموعة وذلك حسب القطاعات التشغيلية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014

2015	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة	قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار	القطاعات الأخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	58,697,895	17,445,955	24,194,975	542,690	7,188,819	108,070,334
إجمالي المطلوبات	59,242,211	29,202,332	1,356,874	22,565	6,219,158	96,043,140
صافي دخل العمولات الخاصة	1,353,202	879,904	533,456	3,765	(472,325)	2,298,002
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	690,817	192,062	-	56,197	(52,250)	886,826
دخل المتاجرة، صافي	132,518	5,058	70,276	2,174	-	210,026
إجمالي دخل العمليات	2,308,657	1,123,851	624,262	67,937	(524,573)	3,600,134
مخصص خسائر ائتمان و اخرى، صافي	172,382	95,898	-	-	149,908	418,188
استهلاك وإطفاء	39,771	66,806	10,910	-	-	117,487
إجمالي مصاريف العمليات	565,200	726,998	88,875	46,274	150,134	1,577,481
خسارة العمليات غير التشغيلية	-	-	-	-	(226)	(226)
صافي دخل السنة	1,743,457	396,853	535,387	21,663	(674,933)	2,022,427

2014	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة	قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار	القطاعات الأخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	52,222,943	12,924,885	24,276,722	535,817	6,658,851	96,619,218
إجمالي المطلوبات	50,075,764	21,341,065	3,054,640	28,449	11,377,418	85,877,336
صافي دخل العمولات الخاصة	1,113,419	692,550	454,360	3,959	(298,509)	1,965,779
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	669,941	181,198	-	77,226	(64,393)	863,972
دخل المتاجرة، صافي	113,373	3,667	47,486	185	68	164,779
إجمالي دخل العمليات	2,016,523	917,518	527,941	82,760	(362,591)	3,182,151
مخصص خسائر ائتمان و اخرى، صافي	276,941	68,666	-	-	-	345,607
استهلاك وإطفاء	36,727	58,802	8,614	-	-	104,143
إجمالي مصاريف العمليات	617,162	607,972	87,024	44,644	-	1,356,802
خسارة العمليات غير التشغيلية	-	-	-	-	(4,440)	(4,440)
صافي دخل السنة	1,399,361	309,546	440,917	38,116	(367,031)	1,820,909

ب) فيما يلي تحليلاً لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة لكل قطاع من القطاعات التشغيلية:

2015	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة	الإجمالي
موجودات مالية غير مشتقة	58,697,895	17,445,955	21,618,780	97,762,630
تعهدات وإلتزامات محتملة	16,198,324	-	-	16,198,324
مشتقات	-	-	1,745,852	1,745,852

2014	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة	الإجمالي
موجودات مالية غير مشتقة	52,222,943	12,924,885	19,092,268	84,240,096
تعهدات وإلتزامات محتملة	15,005,776	-	-	15,005,776
مشتقات	-	-	1,971,903	1,971,903

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية للموجودات المالية غير المشتقة باستثناء نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والممتلكات والمعدات والموجودات الأخرى. إن مخاطر الائتمان تتضمن أيضا قيمة المعادل الائتماني للتعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات.

29. مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان أساسا من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية. ويوجد أيضا مخاطر ائتمان على التعهدات و الالتزامات المحتملة والمشتقات المتعلقة بالائتمان. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان وذلك من خلال مراقبتها ووضع حدوداً للمعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الملاءة الائتمانية لهذه الأطراف بصورة مستمرة.

إضافة لمراقبة حدود الائتمان، تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطتها التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر. كما قد تقوم الإدارة في حالات معينة بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان. وتمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمجموعة بشأن المشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها. وللتحكم في مستوى مخاطر الائتمان التي تتحملها المجموعة، تقوم الإدارة بتقييم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي تتبعها في أنشطة الإقراض . ينتج التركز في مخاطر الائتمان عند مزاولة عدد من الأطراف الأخرى لنشاطات مماثلة أو ممارسة أعمالهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى.

ويشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نتيجة التطورات التي قد تطرأ بصناعة ما أو على منطقة جغرافية معينة.

وتقوم الإدارة بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم التركز غير المبرر في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة. كما تقوم أيضاً بأخذ الضمانات حسب ما هو ملائم ، أو تسعى إلى الحصول على ضمانات إضافية من الطرف الآخر بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض قيمة القروض والسلف ذات العلاقة.وتراقب الإدارة بانتظام القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية طبقا للاتفاقيات المبرمة إذا تطلب الأمر.وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة. وتراجع الإدارة بانتظام سياسات إدارة المخاطر وأنظمتها لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة.

وتمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية. وتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح رقم (6). ولمزيد من التفاصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (7). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات والتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (11) والإيضاح رقم (19)، على التوالي. وتمّ الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعرض للمخاطر الائتمانية القصوى للمجموعة حسب القطاعات التشغيلية في الإيضاح (28).

يعكس الجدول أدناه مخاطر الائتمان القصوى بالنسبة للمجموعة حسب توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي كما في 31 ديسمبر 2015 و2014 دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات حصلت عليها المجموعة أو تعزيزات ائتمانية:

	2015	2014
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**734,583**	538,789
استثمارات، صافي	**20,884,197**	18,553,479
قروض وسلف، صافي	**76,143,850**	65,147,828
موجودات أخرى ، صافي	**870,251**	931,752
مشتقات	**1,745,852**	1,971,903
التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان	**16,198,324**	15,005,776
الإجمالي	**116,577,057**	102,149,527

تستخدم المجموعة نظام تصنيف ائتماني وذلك للمساعدة في إدارة جودة مخاطر الائتمان لمحفظة الإقراض. وبالإضافة إلى الفئات الثلاثة المذكورة في الإيضاح (7)، تحتفظ الإدارة بدرجات تصنيف أخرى تميز بين المحافظ العاملة والمنخفضة قيمتها وتوزع مخصصات المحفظة والمخصصات الخاصة على التوالي. وتقوم الإدارة بتصنيف وتحديد درجة كل جهة من الجهات المقترضة بناءً على أهداف ومعايير محددة مثل نشاط الجهة المقترضة والتدفقات النقدية، وهيكلة رأس المال، والضمانات، وجودة الإدارة وصفات المقترض . وتقوم أيضا بإجراء فحص تصنيف الجودة لكافة الجهات المقترضة الحالية ويتم مراجعة نتائج ذلك الفحص من قبل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.

30. التركز الجغرافي

فيما يلي التوزيع الجغرافي للمجموعات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان:

2015	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات							
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	7,637,869	-	-	-	-	-	7,637,869
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	436	331,455	37,096	360,908	87	4,601	734,583
استثمارات، صافي	20,657,544	281,368	187,695	-	-	99,878	21,226,485
قروض وسلف، صافي	76,143,850	-	-	-	-	-	76,143,850
استثمار في شركة زميلة	12,567	-	-	-	-	-	12,567
ممتلكات ومعدات، صافي	801,046	-	-	-	-	-	801,046
موجودات أخرى، صافي	1,024,960	308,814	178,271	1,841	2	46	1,513,934
الإجمالي	106,278,272	921,637	403,062	362,749	89	104,525	108,070,334
المطلوبات							
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	403,100	830,048	76,571	8,306	370	38,479	1,356,874
ودائع العملاء	88,832,063	-	-	-	-	-	88,832,063
سندات دين ثانوية	3,900,000	-	-	-	-	-	3,900,000
مطلوبات أخرى	1,909,860	7,812	31,947	4,581	-	3	1,954,203
الإجمالي	95,045,023	837,860	108,518	12,887	370	38,482	96,043,140
التعهدات والالتزامات المحتملة	31,745,830	575,471	1,289,301	62,190	11,044	583,446	34,267,282
مخاطر الائتمان القصوى (مبينة بالمعادل الائتماني لها)							
تعهدات والتزامات محتملة	15,093,675	226,997	614,034	31,223	5,522	226,873	16,198,324
مشتقات	807,170	164,307	772,350	1,975	-	50	1,745,852

2014	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات							
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	9,523,463	-	-	-	-	-	9,523,463
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,019	90,685	394,846	42,155	3,819	6,265	538,789
استثمارات، صافي	17,640,811	668,009	375,400	-	-	99,747	18,783,967
قروض وسلف، صافي	65,147,828	-	-	-	-	-	65,147,828
استثمار في شركة زميلة	12,793	-	-	-	-	-	12,793
ممتلكات ومعدات، صافي	526,388	-	-	-	-	-	526,388
موجودات أخرى، صافي	1,517,452	468,070	98,147	2,273	2	46	2,085,990
الإجمالي	94,369,754	1,226,764	868,393	44,428	3,821	106,058	96,619,218
المطلوبات							
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	766,318	1,730,059	477,303	58,344	189	22,427	3,054,640
ودائع العملاء	76,813,865	-	-	-	-	-	76,813,865
سندات دين ثانوية	3,900,000	-	-	-	-	-	3,900,000
مطلوبات أخرى	2,062,257	2,395	37,777	6,402	-	-	2,108,831
الإجمالي	83,542,440	1,732,454	515,080	64,746	189	22,427	85,877,336
التعهدات والالتزامات المحتملة	30,268,760	407,784	1,008,126	63,591	11,202	303,465	32,062,928
مخاطر الائتمان القصوى (مبينة بالمعادل الائتماني لها)							
تعهدات والتزامات محتملة	14,099,623	152,192	492,811	33,484	5,601	222,065	15,005,776
مشتقات	1,007,657	119,221	841,184	3,839	-	2	1,971,903

يعكس مبلغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة إلى مخاطر الائتمان التي تحملها القروض باستخدام معدلات تحويل ائتمان محددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. إن الغرض من استخدام معدلات تحويل الائتمان هو لتحديد مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام المجموعة بتنفيذ تعهداتها. إن جميع القروض والسلف المنخفضة القيمة ومخصصات خسائر الائتمان هي داخل المملكة العربية السعودية.

31. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل أسعار العمولات وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وتصنف الإدارة تعرضها لمخاطر السوق كمخاطر عمليات تجارية أو غير تجارية أو مصرفية.

إن مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات التجارية يتم إدارتها ومراقبتها باستخدام منهج "القيمة المعرضة للمخاطر". أما مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من القيمة المعرضة للمخاطر واختبار الجهد وتحليل الحساسية.

أ- مخاطر السوق – العمليات التجارية

وضع مجلس الإدارة حدودا لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة العمليات التجارية. ولإدارة مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات التجارية، تطبق الإدارة يومياً منهج القيمة المعرضة للمخاطر لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضا لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة استنادا إلى مجموعة افتراضات وتغيرات في ظروف السوق.

إن منهج القيمة المعرضة للمخاطر يقدر احتمال التغير السلبي في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة. وتستخدم المجموعة نماذج محاكاه لتقييم التغيرات المحتملة في القيمة السوقية للعمليات التجارية بناء على معلومات تاريخية.وعادة يتم تصميم مناهج القيمة المعرضة للمخاطر لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك يوجد قصور في استخدام منهج القيمة المعرضة للمخاطر لأنه يعتمد على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستكون على شكل بيان إحصائي.

كما أن قياس القيمة المعرضة للمخاطر الذي تستخدمه الإدارة مبني على أساس تقديرات باستخدام مستوى ثقة بنسبة 99% من الخسائر المحتملة والتي لا يتوقع تجاوزها إذا استقرت أوضاع السوق الحالية دون تغير لمدة يوم واحد. ويعني استخدام مستوى الثقة عند 99% بأن زيادة الخسائر عن القيمة المعرضة للمخاطر على مدى يوم واحد لن تحدث أكثر من مرة واحدة كل مائة يوم بالمتوسط. وتمثل القيمة المعرضة للمخاطر مخاطر المحفظة في نهاية يوم العمل ولا تحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد . ومن الممكن أن تختلف النتائج التجارية الفعلية عن تلك المحتسبة باستخدام القيمة المعرضة للمخاطر، وبصفة خاصة، فإن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر لا يقدم مؤشرا ذا معنى عن الأرباح أو الخسائر خلال أوضاع السوق ذات الأحوال غير الاعتيادية.

وللتغلب على القصور أعلاه في استخدام منهج "القيمة المعرضة للمخاطر"، تقوم الإدارة بالحفاظ على إطار من الحدود غير النموذجية والتي تظهر الخسائر المحتملة عن تغيير في أحد عوامل السوق ولا تقوم بأي افتراضات حول سلوكيات عوامل السوق. وعلاوة على ذلك، تقوم الإدارة باستخدام حدود وقف الخسائر على أوضاع مخاطر السوق وتقوم باختبارات الجهد للمحفظة لمحاكاة الظروف التي تحددت خارج فترات الثقة الاعتيادية. ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات الجهد بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات لمراجعتها.

يوضح الجدول أدناه معلومات مرتبطة بالقيمة المعرضة للمخاطر – للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015. إن إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر يأخذ في الاعتبار العلاقة بين بنود الموجودات وعليه فهو لا يمثل إجمالي القيم المعرضة للمخاطر الفردية .

2015 القيمة المعرضة للمخاطر	مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر عقود الصرف الأجنبي الآجلة	إجمالي المخاطر
كما في 31 ديسمبر	35	341	133	509
المتوسط للسنة	157	276	56	489

2014 القيمة المعرضة للمخاطر	مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر عقود الصرف الأجنبي الآجلة	إجمالي المخاطر
كما في 31 ديسمبر	142	433	7	582
المتوسط للسنة	218	696	60	974

ب- مخاطر السوق – المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية بصفة رئيسية من التغيرات في أسعار العمولات و أسعار الصرف الأجنبي و أسعار الأسهم .

1) مخاطر أسعار العمولات

تحدث مخاطر أسعار العمولات من إمكانية تأثير التغيرات في أسعار العمولات على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. وقد أقر مجلس الإدارة حدودا لفجوات أسعار العمولات لفترات محددة. وتراقب الإدارة المراكز يومياً وتستخدم استراتيجيات تحوط لضمان بقاء المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة.

ويبين الجدول أدناه أثر التغيرات المحتملة المقبولة في أسعار العمولات مع الإبقاء على المتغيرات الأخرى ثابتة على قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين بالمجموعة. إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولات على صافي دخل العمولات لسنة واحدة بناء على الأسعار المتغيرة للموجودات والمطلوبات المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة كما في نهاية السنة متضمنة تأثير أدوات التحوط. ويتم احتساب الأثر على حقوق المساهمين بإعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع ذات السعر الثابت متضمنة تأثير أي تحوطات ذات صلة كما في نهاية السنة على أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولات . ويتم تحليل الأثر على حقوق المساهمين حسب استحقاق الموجودات أو المقايضات.

يتم مراقبة التعرض للمخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية وتحليلها بتركز العملات ويتم الأفصاح عن آثارها أدناه بملايين الريالات السعودية:

2015							
العملة	الزيادة / (النقص) في نقاط الأساس	الأثر على دخل العمولات الخاصة	الأثر على حقوق المساهمين				
			6 أشهر أو أقل	6 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
دولار أمريكي	25	(12)	-	-	-	-	-
	(25)	12	-	-	-	-	-
ريال سعودي	25	38	(7)	(5)	-	-	(12)
	(25)	(38)	7	5	-	-	12
أخرى	25	1	-	-	-	-	-
	(25)	(1)	-	-	-	-	-

2014							
العملة	الزيادة / (النقص) في نقاط الأساس	الأثر على دخل العمولات الخاصة	الأثر على حقوق المساهمين				
			6 أشهر أو أقل	6 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
دولار أمريكي	25	(2)	-	-	-	-	-
	(25)	2	-	-	-	-	-
ريال سعودي	25	49	(8)	(16)	(48)	-	(72)
	(25)	(49)	8	16	48	-	72
أخرى	25	1	-	-	-	-	-
	(25)	(1)	-	-	-	-	-

و تتم إدارة التعرض للمخاطر المختلفة المتعلقة بالتقلبات في أسعار العمولات السائدة في السوق على المركز المالي والتدفقات النقدية للمجموعة.

ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لعدم التطابق في إعادة تجديد أسعار العمولات التي قد يتم التعهد بها، حيث تتم مراقبتها بشكل يومي من قبل إدارة الخزينة بالمجموعة. وتتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات نتيجة عدم تطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية المشتقة الأخرى التي تستحق أو التي يتم إعادة تجديد اسعارها خلال فترة زمنية محددة.وتتم إدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ إعادة تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر. ويشتمل الجدول أدناه على ملخص لتعرّض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات. كما ويشتمل الجدول أدناه على موجودات ومطلوبات المجموعة المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولا.

2015	خـلال 3 أشهـر	3 إلى 12 شهـر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنـوات	غير مرتبطة بعمولـة	الإجمالـي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,233,906	-	-	-	5,403,963	7,637,869
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	187,695	-	-	-	546,888	734,583
استثمارات، صافي	8,241,734	6,158,063	4,631,359	1,705,475	489,854	21,226,485
قروض وسلف، صافي	41,461,843	19,754,880	8,065,859	6,861,268	-	76,143,850
موجودات أخرى، صافي	-	287,578	-	-	1,226,356	1,513,934
الإجمالي	52,125,178	26,200,521	12,697,218	8,566,743	7,667,061	107,256,721
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	740,356	9,821	9,142	-	597,555	1,356,874
ودائع العملاء	47,650,140	6,675,085	192,003	4,696	34,310,139	88,832,063
سندات دين ثانوية	-	3,900,000	-	-	-	3,900,000
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	1,954,203	1,954,203
إجمالي المطلوبات	48,390,496	10,584,906	201,145	4,696	36,861,897	96,043,140
أثر أسعار العمولات – فجوة المركز المالي	3,734,682	15,615,615	12,496,073	8,562,047		
أثر أسعار العمولات على الأدوات المالية المشتقة	686,065	6,539	(641,611)	(50,993)		
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات	4,420,747	15,622,154	11,854,462	8,511,054		
الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات	4,420,747	20,042,901	31,897,363	40,408,417		

2014	خـلال 3 أشهـر	3 إلى 12 شهـر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنـوات	غير مرتبطة بعمولـة	الإجمالـي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,953,966	-	-	-	4,569,497	9,523,463
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	187,700	-	-	-	351,089	538,789
استثمارات، صافي	6,633,427	9,969,422	109,778	1,705,470	365,870	18,783,967
قروض وسلف، صافي	41,302,544	12,821,658	5,041,286	5,982,340	-	65,147,828
موجودات أخرى، صافي	-	-	-	444,722	1,641,268	2,085,990
الإجمالي	53,077,637	22,791,080	5,151,064	8,132,532	6,927,724	96,080,037
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,557,743	18,144	5,200	-	1,473,553	3,054,640
ودائع العملاء	30,840,151	13,911,342	1,265,379	-	30,796,993	76,813,865
سندات دين ثانوية	-	3,900,000	-	-	-	3,900,000
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	2,108,831	2,108,831
إجمالي المطلوبات	32,397,894	17,829,486	1,270,579	-	34,379,377	85,877,336
أثر أسعار العمولات – فجوة المركز المالي	20,679,743	4,961,594	3,880,485	8,132,532		
أثر أسعار العمولات على الأدوات المالية المشتقة	1,156,678	(529,202)	(549,879)	(77,597)		
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات	21,836,421	4,432,392	3,330,606	8,054,935		
الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات	21,836,421	26,268,813	29,599,419	37,654,354		

تمثل الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات صافي القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العمولات.

إن العائد الفعلي لأداة مالية نقدية هو العائد الذي تحصل عليه المجموعة من عملائها مع الأخذ في الاعتبار سعر العمولة التعاقدية.

2) مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية . وقد أقر مجلس الإدارة حدود لمراكز العملات والتي يتم مراقبتها بشكل يومي، كما يتم استخدام استراتيجيات التحوط لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود.ويظهر الجدول أدناه العملات التي لديها مخاطر تعرض جوهرية على المجموعة كما في نهاية السنة في الموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة ، والتدفقات المالية المتوقعة. ويحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة في العملة مقابل الريال السعودي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل الموحدة (نتيجة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة الخاضعة لمخاطر العملات). ويظهر التأثير الايجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين ، بينما يظهر التأثير السلبي صافي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

2015		
مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
دولار أمريكي	5	(2,426)
	(5)	2,426
درهم إماراتي	5	4,244
	(5)	(4,244)
فرنك سويسري	5	(0)
	(5)	0
يورو	5	(6)
	(5)	6
جنيه استرليني	5	(5)
	(5)	5
ين ياباني	5	(3)
	(5)	3
أخرى	5	127
	(5)	(127)

2014		
مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
دولار أمريكي	5	(19,681)
	(5)	19,681
درهم إماراتي	5	(63)
	(5)	63
فرنك سويسري	5	(4)
	(5)	4
يورو	5	(100)
	(5)	100
جنيه استرليني	5	(61)
	(5)	61
ين ياباني	5	8
	(5)	(8)
أخرى	5	(25)
	(5)	25

يدير مجلس الإدارة مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي السائدة على المركز المالي للمجموعة وتدفقاتها النقدية. ويقوم المجلس بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات ليلاً وخلال اليوم، حيث يتم مراقبتها يومياً.

فيما يلي تحليلاً بصافي مخاطر العملات الأجنبية الجوهرية التي تتعرض لها المجموعة كما في نهاية السنة:

	مركز مدين /(دائن)	
	2015	2014
دولار أمريكي	(48,527)	(393,612)
درهم إماراتي	84,888	(1,256)
فرانك سويسري	(3)	(80)
يورو	(123)	(1,990)
جنيه إسترليني	(109)	(1,216)
ين ياباني	(54)	159
أخرى	2,540	(506)

3) مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة للمجموعة نتيجة للتغيرات المحتملة والمعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم وسعر الأسهم الفردية.

فيما يلي الأثر على استثمارات البنك في الأسهم المحتفظ بها كاستثمارات متاحة للبيع بسبب التغيرات المحتملة والمعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	2015		2014	
	التغير في أسعار الأسهم %	الأثر بملايين الريالات السعودية	التغير في أسعار الأسهم %	الأثر بملايين الريالات السعودية
تداول	5 +	16,943	5 +	11,353
	5 -	(16,943)	5 -	(11,353)
	10 +	33,885	10 +	22,705
	10 -	(33,885)	10 -	(22,705)

32. مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي تواجهها المجموعة في تلبية التزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية والتي يتم تسويتها بتسليم النقد أو موجودات مالية أخرى. ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من إضطرابات السوق أو تخفيض التصنيف الائتماني والذي يمكن أن يؤدي إلى شح في بعض مصادر التمويل في وقت قصير. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وتتم إدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

1) تحليل تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات

يشمل الجدول أدناه ملخصاً لاستحقاقات موجودات ومطلوبات المجموعة. ويتم تحديد تاريخ الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بنهاية السنة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسب ما تظهره الوقائع التاريخية حول الاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. وتقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. ويتم مراقبة مركز السيولة بشكل يومي، ويتم إجراء اختبارات الجهد المنتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركات التابعة العاملة. كما يقدم بانتظام تقريراً موجزاً إلى لجنة الموجودات والمطلوبات يشمل على كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية المتخذة.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى المؤسسة بوديعة نظامية تعادل 7% (2014: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% (2014: 4%) من ودائع الادخار والودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه على شكل نقد أو سندات التنمية الحكومية السعودية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الحصول على تمويل إضافي من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات التنمية الحكومية السعودية ولغاية 75% من القيمة الاسمية للسندات المقتناة.

2) فيما يلي تحليلاً لتواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في نهاية السنة:

2015	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,476,152	3,161,717	-	-	-	7,637,869
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	546,888	187,695	-	-	-	734,583
استثمارات، صافي	489,854	6,969,810	5,777,346	5,624,695	2,364,780	21,226,485
قروض وسلف، صافي	1,979,214	22,810,769	16,625,484	21,776,160	12,952,223	76,143,850
استثمار في شركة زميلة	12,567	-	-	-	-	12,567
ممتلكات ومعدات، صافي	801,046	-	-	-	-	801,046
موجودات أخرى، صافي	834,100	434,260	71,647	119,964	53,963	1,513,934
الإجمالي	9,139,821	33,564,251	22,474,477	27,520,819	15,370,966	108,070,334
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	597,555	740,356	9,821	9,142	-	1,356,874
ودائع العملاء	35,451,814	46,508,465	6,675,085	192,003	4,696	88,832,063
سندات دين ثانوية	-	-	-	1,400,000	2,500,000	3,900,000
مطلوبات أخرى	1,475,734	347,054	43,606	56,927	30,882	1,954,203
حقوق المساهمين	12,027,194	-	-	-	-	12,027,194
الإجمالي	49,552,297	47,595,875	6,728,512	1,658,072	2,535,578	108,070,334

2014	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	3,752,004	5,771,459	-	-	-	9,523,463
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	351,089	187,700	-	-	-	538,789
استثمارات، صافي	365,870	5,319,248	9,774,841	917,364	2,406,644	18,783,967
قروض وسلف، صافي	2,631,696	17,779,707	12,745,931	19,962,190	12,028,304	65,147,828
استثمار في شركة زميلة	12,793	-	-	-	-	12,793
ممتلكات ومعدات، صافي	526,388	-	-	-	-	526,388
موجودات أخرى، صافي	1,388,070	462,970	108,797	100,564	25,589	2,085,990
الإجمالي	9,027,910	29,521,084	22,629,569	20,980,118	14,460,537	96,619,218
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,473,553	1,557,743	18,144	5,200	-	3,054,640
ودائع العملاء	31,556,122	30,081,022	13,911,342	1,265,379	-	76,813,865
سندات دين ثانوية	-	-	-	1,400,000	2,500,000	3,900,000
مطلوبات أخرى	1,560,092	403,576	104,738	33,263	7,162	2,108,831
حقوق المساهمين	10,741,882	-	-	-	-	10,741,882
الإجمالي	45,331,649	32,042,341	14,034,224	2,703,842	2,507,162	96,619,218

وقد تم إظهار تواريخ الاستحقاقات المتراكمة للالتزامات والتعهدات والمشتقات في الإيضاح رقم (19)ج والايضاح رقم (11) حول القوائم المالية الموحدة، على التوالي.

3) تحليل المطلوبات المالية حسب تواريخ الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يعكس الجدول أدناه ملخصاً بتواريخ الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية للمجموعة كما في نهاية السنة بناء على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. وبما أن الجدول يشمل أيضا العمولات الخاصة المدفوعة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ، فإن الأرصدة الإجمالية لا تتطابق مع الأرصدة الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة . وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات على ضوء الفترة المتبقية في نهاية السنة حتى تواريخ الاستحقاقات التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المتوقعة. وتتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يقوموا بطلب استرداد ودائعهم في أقرب وقت ملزم للمجموعة الدفع فيه. وبناء عليه إن الجدول لا يأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية الخاصة بالاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة.

2015	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	597,555	740,657	9,841	9,894	-	1,357,947
ودائع العملاء	35,451,814	46,817,471	6,744,678	201,543	5,012	89,220,518
سندات دين ثانوية	-	36,790	100,486	2,178,322	2,814,946	5,130,544
المشتقات						
ذمم دائنة متعاقد عليها	-	(80,154)	(292,594)	(846,543)	(125,434)	(1,344,725)
ذمم مدينة متعاقد عليها	-	91,806	322,071	887,270	128,978	1,430,125
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	36,049,369	47,606,570	6,884,482	2,430,486	2,823,502	95,794,409

2014	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,473,553	1,557,749	19,580	5,298	-	3,056,180
ودائع العملاء	31,556,122	30,167,067	14,126,814	1,288,537	-	77,138,540
سندات دين ثانوية	-	26,957	69,391	2,100,105	2,878,857	5,075,310
المشتقات						
ذمم دائنة متعاقد عليها	-	(66,676)	(214,139)	(696,942)	(134,291)	(1,112,048)
ذمم مدينة متعاقد عليها	-	74,956	240,205	735,590	139,156	1,189,907
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	33,029,675	31,760,053	14,241,851	3,432,588	2,883,722	85,347,889

33. القيمة العادلة للأدوات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسلها

تستخدم الإدارة التسلسل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والافصاح عنها:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لنفس الأداة (بدون أي تعديل)،

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتشابهة أو أساليب تقييم أخرى حيث تكون كل المدخلات الهامة مبنية على بيانات سوقية يمكن ملاحظتها ،

المستوى الثالث: أساليب تقييم حيث يكون كل مدخل هام غير مبني على بيانات سوقية يمكن ملاحظتها.

2015	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات مالية مشتقة	-	307,597	-	307,597
استثمارات مالية متاحة للبيع	486,416	181,886	3,438	671,740
الإجمالي	486,416	489,483	3,438	979,337
المطلوبات المالية				
أدوات مالية مشتقة	-	148,476	-	148,476
الإجمالي	-	148,476	-	148,476

2014	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات مالية مشتقة	-	354,622	-	354,622
استثمارات مالية متاحة للبيع	362,432	201,056	3,438	566,926
الإجمالي	362,432	555,678	3,438	921,548
المطلوبات المالية				
أدوات مالية مشتقة	-	253,266	-	253,266
الإجمالي	-	253,266	-	253,266

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. ويحدد قياس القيمة العادلة بإفتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات ستتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات.
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

إن القيم العادلة للأدوات المالية المتضمنة في قائمة المركز المالي الموحدة، باستثناء الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والقروض والسلف وودائع العملاء المسجلة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة. وتحدد القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند توفرها أو طرق التسعير لبعض السندات بعمولة ثابتة. إن القيم العادلة لتلك الاستثمارات مبينة في الإيضاح رقم 6. إن القيم العادلة للقروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، وودائع العملاء المرتبطة بعمولات لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية، حيث أن أسعار العمولات الحالية السائدة في السوق لموجودات مالية مماثلة لا تختلف جوهرياً عن الأسعار التعاقدية.بالإضافة إلى أن القيمة العادلة للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لها حيث أن هذه الأرصدة هي لفترات قصيرة الأجل مما يعطي انطباعاً بأن المعدلات بحسب السجلات لا تختلف بشكل جوهري عن المعدلات السائدة في السوق. كذلك فإن القيمة العادلة لسندات الدين الثانوية تقارب القيمة الدفترية لها حيث أنها تحمل سعر عمولة متغير يعاد تسعيره كل ستة أشهر.

إن القيمة التي تم الحصول عليها من طريقة التقييم ذات العلاقة قد تختلف عن سعر المعاملة للأداة المالية في تاريخ المعاملة. ويشار إلى الفرق بين قيمة سعر المعاملة وقيمة طريقة التقييم بـ "ربح وخسارة اليوم الواحد". حيث يتم إطفائه على مدى عمر المعاملة للأداة المالية أو يؤجل إلى أن يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام المعلومات المتوفرة من السوق والتي يمكن ملاحظتها أو يتحقق عند الاستبعاد. ويتم إثبات التغير اللاحق في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة دون عكس ربح وخسارة اليوم الواحد. وتشمل طرق التقييم: صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ومقارنة الأدوات المشابهة التي يتوفر لها أسعار سوقية، وتشمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في طرق التقييم: أسعار العمولة الخالية من المخاطر المقارنة وهوامش الائتمان والعلاوات الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعارالسندات والأسهم وأسعار تحويل العملات الأجنبية.

إن الهدف من طرق التقييم هو التوصل إلى قياس للقيمة العادلة بحيث يعكس السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع أصل أو الذي سيتم سداده بتحويل المطلوبات بموجب المعاملات الاعتيادية بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس، ويقوم البنك بتطبيق عدة نماذج تقييم معتمدة لتحديد القيمة العادلة لأدوات مالية أكثر شيوعا وأقل تعقيدا، وغالبا ما تكون الأسعار الملاحظة أو مدخلات النموذج متاحة في السوق وذلك فيما يتعلق بسندات الدين والأسهم المدرجة والمشتقات المتداولة والمشتقات البسيطة المتداولة خارج الأسواق المالية الموازية كمقايضات أسعار الفائدة، حيث أن توفر هذه الأمور يقلل من الحاجة إلى حكم الإدارة وتقديرها، كما يقلل من نسبة عدم التأكد من تحديد القيم العادلة، ويختلف توفر هذه الاسعار القابلة للملاحظة في السوق والمدخلات بحسب المنتجات والأسواق وقد تتغير حسب أحداث معينة وحالات عامة تتعلق بالأسواق المالية.

34. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، مع أطراف ذات علاقة. وتتم هذه المعاملات بنفس شروط التعامل العادلة مع الأطراف الأخرى وتخضع للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

إن الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

	2015	2014
بنك أي بي أن أمرو إن. في.		
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**13,744**	107,608
استثمارات	**-**	93,850
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**28,307**	42,343
مشتقات بالقيمة العادلة ، صافي	**(1,976)**	(8,456)
التعهدات والالتزامات المحتملة	**160,677**	151,965
الشركات الزميلة وكبار المساهمين الآخرين وشركاتهم الشقيقة التي يمارس عليها تأثير جوهري		
قروض وسلف	**711,330**	603,101
مشتقات بالقيمة العادلة ، صافي	**11,205**	5,007
استثمارات	**40,000**	40,000
ودائع العملاء	**6,264,673**	7,356,400
سندات دين ثانوية	**722,000**	722,000
التعهدات والالتزامات المحتملة	**48,215**	2,803
صناديق الاستثمار المدارة من قبل المجموعة:		
استثمارات	**147,566**	135,382
قروض وسلف	**170,775**	23,885
سندات دين ثانوية	**15,000**	15,000
ودائع العملاء	**361,607**	408,935
مشتقات بالقيمة العادلة، صافي	**10,502**	-

يقصد بكبار المساهمين الآخرين (باستثناء المساهم غير السعودي) أولئك الذين يمتلكون 5% أو أكثر من رأس المال المصدر للبنك. إن الدخل والمصاريف المترتبة من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

	2015	2014
دخل عمولات خاصة	**14,901**	15,404
مصاريف عمولات خاصة	**96,151**	92,614
دخل خدمات بنكية، صافي	**2,609**	3,632
أتعاب خدمات إدارية	**18,719**	12,835
مصاريف عمومية وإدارية	**23,499**	18,751
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**3,708**	3,720
تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة	**47,829**	40,227

إن كبار موظفي الإدارة هم الأشخاص الذين لهم المسؤولية والصلاحية في التخطيط الاستراتيجي والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة.

35. كفاية رأس المال

إن أهداف المجموعة، عند إدارة رأس المال هي الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والحفاظ على مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية ومن خلال الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

تقوم الإدارة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بشكل يومي. تتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد المتفق عليه وهي 8%.

وتقوم الإدارة بمراقبة مدى كفاية رأس المال باستخدام النسب المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يعبر عن هذه النسب كنسبة مئوية وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأسمال المجموعة المؤهل مع الموجودات والتعهدات والالتزامات المحتملة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والمبالغ الاسمية للمشتقات باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية. وقد التزمت المجموعة خلال السنة بكامل متطلبات رأس المال النظامي.

فيما يلي مكونات الموجودات المرجحة المخاطر ورأس المال والنسب:

	2015	2014
مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر	**96,325,986**	85,399,158
مخاطر العمليات للموجودات المرجحة المخاطر	**4,710,338**	4,041,288
مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر	**278,356**	558,494
مجموع الموجودات المرجحة المخاطر للركيزة الأولى	**101,314,680**	89,998,940
رأس المال الأساسي	**11,729,995**	10,094,585
رأس المال المساند	**4,058,774**	4,171,160
مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال المساند	**15,788,769**	14,265,745
نسبة كفاية رأس المال %		
نسبة رأس المال الأساسي	**11.58**	11.22
نسبة رأس المال الأساسي + رأس المال المساند	**15.58**	15.85

36. الإفصاحات بموجب أطر العمل التي نصت عليها توصيات لجنة بازل 3

يجب القيام ببعض الإفصاحات الكمية والنوعية بموجب أطر العمل التي نصت عليها توصيات لجنة بازل 3. ستكون هذه الإفصاحات موجودة على موقع البنك على الإنترنت: www.shb.com.sa، خلال الفترة النظامية المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. إن هذه الإفصاحات لا تخضع للتدقيق من قبل المراجعين الخارجيين للمجموعة.

37. خدمات إدارة الاستثمار والوساطة

تقدم المجموعة لعملائها خدمات إدارة الاستثمارات تشتمل على إدارة بعض الصناديق الاستثمارية والمحافظ الاستثمارية بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين وبموجودات بلغ إجمالها 3.59 مليار ريال سعودي (2014: 3.03 مليار ريال سعودي) ويشتمل ذلك الصناديق المدارة بموجب المحافظ الاستثمارية المعتمدة من الهيئة الشرعية وقدرها 1.39 مليار ريال سعودي (2014: 1.21 مليار ريال سعودي).لا يتم توحيد القوائم المالية لهذه الصناديق في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تدرج حصة المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات المتاحة للبيع، وتدرج الأتعاب المكتسبة لقاء إدارة تلك الصناديق ضمن "المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة". إن الموجودات المودعة كأمانات لدى المجموعة، بصفتها وصية أو مؤتمنة عليها، لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي لا تدرج في القوائم المالية الموحدة.

38. احتياطي برنامج أسهم

خلال شهر يناير 2008، أطلقت المجموعة برنامج السداد على أساس الأسهم (وسيشار إليه فيما بعد بـ"البرنامج") والخاص بالمدراء التنفيذيين وكبار الموظفين (و سيشار إليهم فيما بعد بـ "الموظفين المؤهلين"). تمت الموافقة على البرنامج الأولي من قبل مجلس الإدارة خلال اجتماعهم المنعقد في 10 ذي القعدة 1428هـ (الموافق 20 نوفمبر 2007) ومؤسسة النقد العربي السعودي بالخطاب المؤرخ في 26 صفر 1429هـ (الموافق 4 مارس 2008). ان شروط الاستحقاق تم تعديلها في عام 2009 وتمت الموافقة على هذا التعديل من قبل مجلس الادارة خلال الاجتماع المنعقد في 5 شعبان 1430هـ (الموافق 27 يوليو 2009) ومؤسسة النقد العربي السعودي بموجب خطابها المؤرخ في 20 ذو القعدة 1430هـ (الموافق 9 نوفمبر2009). بناء على البرنامج المعدل، فإن الموظفين المؤهلين سيحصلون على أسهم البنك، إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- يطلب من الموظفين المؤهلين الاستمرار في العمل لدى المجموعة لمدة سنتين من تاريخ المنح ليحصلوا على نصف الأسهم الممنوحة وسنة أخرى للحصول على المتبقي.

- بالإضافة إلى تحقيق المجموعة لحدود معينة من النمو والتي وافق عليها مجلس الإدارة حيث يستحق الموظفين المؤهلين عدد معين من الأسهم عند كل حد.

بموجب أحكام البرنامج، لا تصبح المجموعة المالك القانوني لهذه الأسهم في أي وقت وإلى أن يحين فترة المنح لتلك الأسهم فهي لن تحصل على أي حق في التصويت. بموجب البرنامج ، فان شركة السعودي الهولندي المالية ستدير صندوق برنامج الأسهم (الصندوق) والتي تعمل وفقا للأحكام والشروط التي وافق عليها مجلس إدارة البنك في الاجتماع المشار إليه أعلاه ، ومؤسسة النقد العربي السعودي في الخطاب المشار إليه أعلاه. إن أي تعديلات أخرى على أحكام وشروط البرنامج تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

خلال عام 2008، قام الصندوق بشراء 2.15 مليون سهم من أسهم البنك بقيمة 114 مليون ريال سعودي ويتم الاحتفاظ بها على سبيل الأمانة لحين استحقاقها للموظفين المؤهلين. خلال عام 2012، قام البنك بشراء مليون سهم أضافي بمبلغ 27 مليون ريال سعودي . وفي تاريخ الاستحقاق، تنقل ملكية هذه الأسهم للموظفين. و قد تم تمويل شراء الأسهم من قبل البنك. يتم تحديد عدد الأسهم الممنوحة وفقا للمعادلة المبنية على الأداء التي صادق عليها مجلس الإدارة، ويخضع لموافقة لجنة الترشيحات والمكافآت.

وفقا لشروط البرنامج، يتم منح الأسهم للموظفين المؤهلين سنويا وسيتم استحقاقها كما هو موضح اعلاه. وقد تم منح الشريحة الأولى في عام 2008 واستحقت في عام 2011. كما تم منح الشريحتين الثانية والثالثة من البرنامج في شهر مارس 2011 و مارس 2012 على التوالي، واستحقت في شهر يناير 2013 و 2014 و2015. وقد قامت المجموعة بمنح الشريحة الرابعة والخامسة والسادسة من البرنامج في شهر مارس 2013 و 2014 و2015، على التوالي، والتي مازالت في فترات الاستحقاق. إن تفاصيل البرنامج هي كما يلي:

	منحت في عام 2015	منحت في عام 2014	منحت في عام 2013
تاريخ بدء البرنامج	مارس 2015	مارس 2014	مارس 2013
قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح	28,538,602	21,007,936	18,623,988
القيمة العادلة لكل سهم بتاريخ المنح	45.56	40.24	27.24
عدد الأسهم الممنوحة	626,396	522,066	683,700
فترة الاستحقاق	مارس 2017 - 2018	مارس 2016 - 2017	مارس 2015 - 2016
طريقة السداد	أسهم البنك	أسهم البنك	أسهم البنك

خلال العام الحالي، قام البنك بإعادة تقييم موقفه وقام بتوحيد صندوق برنامج أسهم الموظفين ("الصندوق") في القوائم المالية الموحدة. ونتيجة لذلك فقد قامت المجموعة باثبات أسهم البنك التي يملكها الصندوق كأسهم خزينة بمبلغ 86.48 مليون ريال سعودي، وتم عرضها ضمن احتياطي برنامج أسهم، في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة.

كانت الحركة في عدد الأسهم الممنوحة كما في 31 ديسمبر 2015 كالآتي :

	عدد الأسهم	
	2015	2014
بداية السنة	**1,598,345**	1,343,611
أسهم ممنوحة خلال السنة	**942,845**	816,524
أسهم مستحقة خلال السنة	**(621,020)**	(393,386)
أسهم ملغاة خلال السنة	**(56,876)**	(168,404)
	1,863,294	1,598,345

39. التغيرات المستقبلية في أطر إعداد التقارير المالية الدولية

لقد ارتأت المجموعة عدم الاتباع المبكر للمعايير التالية والتي تم نشرها ويتعين الالتزام بها في السنوات المحاسبية للمجموعة والتي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 .

– المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 9 – الأدوات المالية

لقد إستحدث هذا المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 9 (2009)، والذي أصدر في شهر نوفمبر من عام 2009، متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الأدوات المالية. إشتمل المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 9 (2010) والذي تمت تعديله في شهر اكتوبر من عام 2010 متطلبات بشأن تصنيف وقياس المطلوبات المالية وترحيل متطلبات التوقف عن الإثبات الحالي من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) – الأدوات المالية: الإثبات والقياس. ويسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018.

– المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 15 – الايرادات من العقود المبرمة مع العملاء

المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 15 – الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء: ينطبق المعيار الجديد للايرادات على جميع المنشآت وسيحل محل جميع متطلبات إثبات الأيرادات الحالية وفقا للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية ، ويسري مفعول هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018.

– تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38)

توضح هذه التعديلات الطرق المقبولة لاحتساب الاستهلاك والاطفاء. ويسري مفعول هذين المعيارين بآثر مستقبلي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد1 يناير 2016.

– تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27)

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27)– طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المستقلة ، تسمح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 للمنشأة باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة في قوائمها المالية بشكل منفصل. تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 .

– تعديلات على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية رقم (10) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28)

المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية رقم (10) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) المنشآت الاستثمارية – توضح التعديلات على المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 10 ان الأعفاء من عرض قوائم مالية موحدة في الفقرة رقم 4 من المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية بنطبق على المنشأة الأم التي تعتبر شركة تابعة لمنشاة استثمارية عندما تكون المنشاة الاستثمارية تقيس شركاتها التابعة بالقيمة العادلة ، بينما التي يتم توحيدها هي الشركة التابعة لمنشاة استثمارية لا تعتبر منشاة استثمارية بحد ذاتها وتقدم خدمات دعم الى المنشاة الاستثمارية فقط ، وتقاس جميع الشركات التابعة الأخرى بالقيمة العادلة ، وتسمح التعديلات على معيار رقم 28 للمستثمر ، عندما يطبق طريقة حقوق الملكية باستخدام قياس القيمة العادلة التي طبقتها المنشأة الاستثمارية أو الشركة الزملية أو المشروع المتشرك على حصصها في الشركات التابعة وتطبق على الفترات السنوية التي تبدأ من أو 1 يناير 2016

– تطبق دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية للسنوات من 2012م2014–م على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016م أو بعدها وهذا يشمل:

– المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 7 – الأدوات المالية: الإفصاحات – يوضح هذا التعديل أن عقود تقديم الخدمات التي تتضمن على أتعاب يمكن أن تشكل إشراك متواصل في الموجودات المالية. يجب أن تقيم المنشأة طبيعة الأتعاب والترتيبات مقابل توجيهات الإشراك المتواصل المذكورة في المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية رقم 7 وذلك لمعرفة ما إذا كانت تتطلب الإفصاح. يجب أن يتم تقييم عقود تقديم الخدمات التي تتضمن على أتعاب بشكل رجعي. وعلى أية حال، لن يكون هناك حاجة لتقديم هذه الإفصحات عن أي فترة تبدأ قبل الفترة السنوية التي تبدأ فيها المنشأة بتطبيق هذه التعديلات.

– معيار المحاسبة الدولي رقم 19 منافع الموظفين– يوضح هذا التعديل بأنه يتم تقييم نشاط السوق لسندات الشركات عالية الجودة بناء على العملة التي سجل فيها الالتزام وليس على البلد الذي وقع فيه الالتزام. فإذا لم يكن هناك نشاط سوقي لسندات الشركات عالية الجودة بتلك العملة فيجب استخدام تصنيفات السندات الحكومية.

– معيار المحاسبة الدولي رقم 1 مبادرة الإفصاح– توضح هذه التعديلات المتطلبات الجوهرية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وهي كتالي:

- يمكن تقسيم تلك البنود الخاصة الموجودة في قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة المركز المالي.
- ستتمتع المنشآت بالمرونة فيما يتعلق بترتيب عرض الإيضاحات للقوائم المالية.
- يجب عرض إجمالي حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة من قائمة الدخل الشامل الموحدة التي يتم محاسبتها وفقًا لطريقة حقوق الملكية كبند واحد وتصنف بين البنود التي سيتم أو لن يتم إعادة تصنيفها لاحقًا في قائمة الدخل الموحدة.

وعلاوة على ذلك، توضح التعديلات المتطلبات التي يتم تطبيقها عندما يتم عرض مجموع فرعي إضافي في قائمة المركز المالي الموحدة وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة.

40. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام السنة الماضية كي تتماشى مع العرض للسنة الحالية.

41. موافقة مجلس الإدارة

تم إعتماد القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 17 ربيع الثاني 1437هـ (الموافق 27 يناير 2016).

shb.com.sa